آراء
حول الخليج
العدد 111
سبتمبر - 2016

٤٠٠ باحث يناقشون قضايا الخليج في كامبريدج

مشروع كيري ـ لافروف: انتكاسة لحركة التاريخ

البرنامج النووي الإيراني بين التجاهل والاستهداف

ملف العدد:
العلاقات الخليجية ـ الهندية: المنافع المتبادلة والتحديات المحيطة

- مظلة بوذا المبتسم الغطاء النووي الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي
- نجاح العلاقات الخليجية - الهندية تحكمه المصالح وترتيب الأولويات
- استراتيجية الرياض - نيودلهي: تحييد إيران في مناطق القوى الناشئة
- ثلاثة مجالات لتوطين التكنولوجيا الهندية والوقود الحيوي في الخليج
- تفاهم خليجي - هندي لمكافحة الإرهاب ينطلق من أربعة ركائز أساسية
- إسرائيل تملأ الفراغ العربي في الهند وفقًا لتعظيم المصالح والبناء التدريجي
- ٤٢ مليار دولار صادرات الهند لدول الخليج .. والإمارات المستورد الأول
- العلاقات الهندية - الروسية استراتيجية والتعاون العسكري يعتمد على ثلاثة أبعاد
- الحرب النووية في شبه القارة الهندية تقتل مليارى إنسان وتدمر الحضارة البشرية

نسابق الزمن
لبناء الوطن

Al Muhaidib المهيب
Contracting للمقاولات

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

افتتاحية العدد

4

التعاون الخليجي ـ الهندي محطة في التوجه شرقًا

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية

6

اليوم الوطني السعودي .. مسيرة الاستقرار والانطلاق

آراء حول الخليج ـ جدة

8

ملتقى الخليج للأبحاث السابع

د. عبد العزيز بن صقر: ٢٤٠٠ متخصص و٤٠ كتابًا عن الخليج

حصاد الملتقى

متابعات عربية

12

مشروع كيري ـ لافروف: انتكاسة رجعية لحركة التاريخ

د. طلال صالح بنّان

دراسة العدد

19

تفاهم وتنسيق خليجي ـ هندي لمكافحة الإرهاب ينطلق من ٤ ركائز

تلميذ أحمد

رؤية وتحليل

25

تجاهل برنامج العمل المشترك والاستهداف الأمريكي لإيران

د.أميرة الراشد

آراء حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
salah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

31

الصراع النووي الهندي – الباكستاني:
تداعياته وخطورته على منطقة الخليج العربي
لواء د./ محمد علام سيد

ملف العدد

37 د. علي الدين هلال
42 د. ظافر محمد العجمي
46 د. نـورهان الشيـخ
51 علياء علي إبراهيم
57 د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
62 د. محمد البنا
67 د. نيللي كمال الأمير
72 د. نـوزاد عبد الرحمن الهيتي
76 اللواء محمد إبراهيم
80 د. معتز سلامة
85 مروة أحمد سالم
89 شريف شعبان مبروك

متابعات دولية

98

كلينتون تتحصن بالشباب والنساء والملونين ..
وترامب يتمسك بالنصر الوهمي
د. أمل مدللي

إصدارات

103

خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية

وقفة

104

التوجه شرقًا .. التطلعات والنتائج
جمال أمين هّمام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة آراء حول الخليج الذي صدر مطلع شهر سبتمبر ٢٠١٦م، تناول العديد من القضايا التي تهم منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية،ومنها ما تتعرض له المنطقة من مخطط دولي وإقليمي على غرار اتفاقية سايكس - بيكو، وكذلك متابعة ورصد للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة،إضافة إلى عرض موجز لملتقى أبحاث الخليج في جامعة كامبريدج، حيث تجمع ٤٠٠ باحث ومتخصص من مختلف دول العالم لمناقشة وبحث قضايا الخليجي في النسخة السابعة من هذا الملتقى الذي ينظمه مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع جامعة كامبريدج. فيما ركز الملف الرئيس للعدد على العلاقات الخليجية - الهندية، ومستقبل هذه العلاقات في مرحلة ما بعد النفط وفي إطار تنويع الشراكات الدولية والإقليمية، وعلى ضوء صعود الهند على المسرح الدولي كقوة ناشئة لها تأثيرها الإقليمي والدولي، وانطلاقًا من إعادة ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي للاحتياجات والأولويات وتنويع مصادر الدخل , وتوسيع القاعدة الاقتصادية ,وتوطين التكنولوجيا والصناعات المتقدمة القائمة على اقتصادات المعرفة، إضافة إلى القرب الجغرافي بين دول الخليج والهند وكونهم من دول الجنوب النامي.

ولقد أكدت دراسات ومقالات الملف الأهمية المتبادلة للعلاقات من الجانبين والمردود الإيجابي للطرفين لتحقيق المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة وذلك في الوقت الذي تحتاج فيه الهند للنفط الخليجي للمحافظة على مستوى النمو واستمرار التقدم، كما تحتاج إلى السوق الخليجية الكبيرة لتصدير منتجاتها، إضافة إلى تأثير العمالة الهندية في دول مجلس التعاون وتحويل مدخراتها وأهمية هذه المدخرات للاقتصاد الهندي.

كما أن دول مجلس التعاون في حاجة التعاون مع الهند في مجال التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الهندية في الصناعة حيث قطعت نيودلهي شوطًا كبيرًا في هذا المجال وأصبحت دولة مهمة في التكنولوجيا الرقمية والمعلومات وغيرها، وكذلك الواردات الهندية التي تحتاجها الأسواق الخليجية.

إضافة إلى أهمية العلاقة بين الجانبين في مكافحة الإرهاب ومحاصرته من أجل القضاء على هذه الآفة التي تواجه جميع دول العالم خاصة في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، وكذلك العمل على تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقتين المتجاورتين على ضوء التغير الذي طرأ على موازين القوى الدولية والإقليمية وتغير بعض التحالفات الدولية ذات التأثير المباشر على المنطقة.

محاور العدد المقبل

"قضية مستقبل العلاقات الخليجية - اليابانية"

ويتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل ما يلي:

- العلاقات الخليجية - اليابانية.. التعاون الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط.
- الدور المأمول من اليابان في محاربة الإرهاب واستقرار العالم والمنطقة.
- دور اليابان في دعم التوازن العسكري في الخليج.. القدرات والتحديات.
- الاستثمارات المشتركة بين دول مجلس التعاون واليابان.. الواقع والمأمول.
- أهمية العلاقات الخليجية - اليابانية في تنويع التحالفات على ضوء المتغيرات.
- تأثير التعاون الخليجي – الياباني في السياسة الخارجية على دعم القضايا العربية.
- اليابان شريك استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي.. القدرات والتحديات
- التوجه الخليجي الجماعي نحو اليابان.. الاستعداد والتخطيط والرؤية والأهداف
- الخروج العسكري والسياسي لليابان خارج حدودها.. الطموحات والمكبلات.
- الدور السياسي والعسكري لليابان في منطقة الخليج مقارنة بالعلاقات الاقتصادية.

التعاون الخليجي ـ الهندي .. محطة في التوجه شرقًا

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

الهند دولة مهمة ليس في إقليمها فحسب، بل تمتد أهميتها وتأثيرها إلى مناطق أخرى من العالم، ولها مقومات كثيرة تجعلها دولة محورية ومن بين هذه المقومات إنها سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، والدولة الثانية في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، وتحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث قوة الاقتصاد المتنامي بنسبة حوالي ٧٪ سنويًا منذ مطلع الألفية الثالثة، كما أن الهند يسكنها أكثر من ١٥٠ مليون مسلم ويعد عدد المسلمين في الهند الثالث بعد إندونيسيا وباكستان.

والهند رابع مستهلك للنفط في العالم، بل تشير المؤشرات إلى أنها ستكون المستهلك الثاني عالميًا للبترول خلال عقدين من الزمن؛ فيما لا تنتج إلا ما نسبته ١٪ من الإنتاج العالمي، بينما تستهلك ٣,٩٪ من إنتاج النفط في العالم، لذلك تعتمد على دول مجلس التعاون الخليجي في تأمين أكثر من ثلث احتياجاتها النفطية ونحو ثلثي احتياجاتها من الغاز المسال.

وللهند أكثر من ٦ ملايين عامل من رعاياها في دول مجلس التعاون الخليجي، تتجاوز تحويلاتهم السنوية أكثر من ٣٥ مليار دولار أي بنسبة تصل إلى أكثر من ٤٧٪ من إجمالي تحويلات العمالة الهندية في الخارج طبقًا لبيانات البنك الدولي، كما قفز حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي إلى حدود ١٦٠ مليار دولار قبل عامين ، واحتلت الهند المرتبة الرابعة كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون.وتأتي ميزة قرب الهند الجغرافي ، وارتباطاتها التاريخية بمنطقة الخليج العربي لتعمق الحاجة لتعزيز العلاقات على أسس صحيحة وعملية.

كل ذلك وغيره يجعل العلاقات الخليجية ـ الهندية مهمة ويجب ترفيعها إلى درجة الشراكة الاستراتيجية خاصة في ظل صعود الاقتصادات الناشئة وظهور تكتلات اقتصادية هامة عالميًا بين دول الجنوب في ظل تغير ثقل القوى الاقتصادية العالمية، وتبدل موازين القوى السياسة والتحالفات التي سادت العالم لفترة طويلة أو منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأقل، وترتب على ذلك تغير أطراف اللعبة في العلاقات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي

وهـدم سـور برلـين، ثـم مـا تـلا ذلـك مـن احتـلال العـراق، وفيمـا بعـد أحـداث مـا يسـمى بثـورات الربيـع العربـي.

وفي غضـون ذلـك تقاربـت العلاقـات بـين دول مجلـس التعـاون والهنـد خـلال العقـد الماضـي خاصـة منـذ زيـارة خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك عبـد اللّٰه بـن عبـد العزيـز - يرحمـه اللّٰه - إلـى الهنـد عـام ٢٠٠٦م، حيـث توقـع الخبـراء أن تؤثـر هـذه الزيـارة في تفعيـل التعـاون الثنائـي خاصـة في المجالـين الاسـتثماري والصناعـي، ثـم جـاءت زيـارة خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبـد العزيـز إلـى الهنـد عندمـا كان وليًـا للعهـد في فبرايـر ٢٠١٤م، لتمثـل انطلاقـة مهمـة علـى صعيـد العلاقـات الثنائيـة حيـث شـهدت توقيـع اتفاقيـة للتعـاون الدفاعـي و ترتـب عليهـا فيمـا بعـد تطويـر آليـات التعـاون ليشـمل مكافحـة القرصنـة والتدريـب في المجـال العسـكري والمسـاعدة الفنيـة وتبـادل المعـدات العسـكرية، ثـم جـاءت زيـارة رئيـس الـوزراء الهنـدي مانموهـان سـينغ إلـى الريـاض عـام ٢٠١٠م، والتـي تمخـض عنهـا توقيـع إعـلان الريـاض الـذي أكـد علـى تعميـق التعـاون بيـن البلديـن في كافـة المجـالات الاقتصاديـة والسياسـية والأمنيـة والدفـاع وعلـى نفـس المنـوال تـم تبـادل الزيـارات بيـن كبـار المسـؤولين في دول مجلـس التعـاون الأخـرى والقيـادات الهنديـة.

ورغـم التطـور الكبيـر الـذي طـرأ علـى العلاقـات الخليجيـة الهنديـة، والـذي جـاء بالتزامـن مـع الأهميـة المتعاظمـة لهـذه العلاقـات ومردودهـا علـى أكثـر مـن زاويـة، لكنهـا ظلـت متناميـة في شـقها الاقتصـادي، ودون المأمـول في جانبهـا الأمنـي والعسـكري والسياسـي الاسـتراتيجي، رغـم أهميـة تفعيـل كافـة جوانـب العلاقـات لمواجهـة التحديـات التـي تواجـه الطرفيـن ومنهـا الإرهـاب سـواء في شـبه القـارة الهنديـة أو في منطقـة الخليـج، وكذلـك مواجهـة القرصنـة البحريـة، والعمـل علـى الحـد مـن سـباق التسـلح الـذي تشـهده المنطقـة خاصـة مـع الطمـوح الإيرانـي الـذي يهـدد مصالـح دول الجـوار الجغرافي ومنهـا الهنـد، إضافـة إلـى أهميـة تطويـر وتوطيـن الصناعـات العسـكرية، فالهنـد واعـدة في المجـال رغـم كونهـا مـن الـدول المسـتوردة للأسـلحة حاليًـا، وكل ذلـك يصـب في مصلحـة تعـاون الجنـوب - الجنـوب.

وعليـه: المطلـوب مـن الهنـد التقـدم بخطـوات جـادة وفعالـة تجـاه دول مجلـس التعـاون والعمـل علـى تجـاوز الحواجـز والتعامـل مـع منطقـة الخليـج بفكـر واسـتراتيجية تتناسـب مـع أهميـة المنطقـة و متطلباتهـا، وأن تتجـاوز وضـع دول الخليـج العربيـة في سـلة الـدول الداعمـة لباكسـتان.لكـون الموقـف الخليجـي تجـاه الصـراع الهنـدي، الباكسـتاني قـد شـهد خـلال العقديـن الماضيـين تطـورات جذريـة مهمـة قـادت إلـى تبنـي دول الخليـج موقـف الحيـاد في هـذا الصـراع. فالعلاقـات الدوليـة تقـوم علـى المصالـح الانتقائيـة والمزايـا النسـبية، ولا تقـوم علـى زاويـة أحاديـة النظـرة أو التصنيـف المسـبق. وخيـر دليـل علـى ذلـك حجـم التبـادل التجـاري والتعـاون الاقتصـادي بـين دول الخليـج والهنـد، كمـا أن دول الخليـج ليـس لديهـا خلافـات أيدلوجيـة أو صراعـات فكريـة، أو نزاعـات حدوديـة مـع الهنـد، بـل توجـد قواسـم مشـتركة بـين الجانبيـن كونهمـا مـن دول الجنـوب الناميـة التـي تربطهـا مصالـح كثيـرة، وكذلـك تحديـات مشـتركة تتطلـب المزيـد مـن التعـاون، كمـا أن دول مجلـس التعـاون مـن الأسـواق الضخمـة أمـام الصـادرات الهنديـة، إضافـة إلـى كونهـا مـورد عمـلاق للطاقـة التـي تحتاجهـا الهنـد لاسـتمرار صعودهـا الاقتصـادي.

في المقابـل، علـى دول مجلـس التعـاون الخليجـي أن تضـع اسـتراتيجية موحـدة للتعامـل مـع الـدول الصاعـدة وذات الاقتصاديـات الناشـئة الواعـدة ليكـون التعامـل مـع هـذه الـدول التـي مـن بينهـا الهنـد في إطـار مصلحـة ورؤيـة خليجيـة موحـدة ومتكاملـة تقـوم علـى اعتبـار دول مجلـس التعـاون كتلـة واحـدة ذات اقتصاديـات متكاملـة وإن كانـت متماثلـة، ولذلـك فإنـه يجـب أن تدعـم دول الخليـج الأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون نحـو وضـع اسـتراتيجية موحـدة للتوجـه نحـو القـوى الصاعـدة لتحقيـق شـراكات اقتصاديـة جماعيـة فاعلـة تسـتهدف زيـادة حجـم وقيمـة المبـادلات التجاريـة، وتحقيـق شـراكة في الاسـتثمارات سـواء في داخـل دول الخليـج أو في الخـارج مـن أجـل توفيـر احتياجـات دولنـا خاصـة في الاسـتثمارات الزراعيـة، أو في توطيـن الصناعـات التـي تسـعى دول الخليـج لتحقيقهـا في مرحلـة مـا بعـد النفـط، أو في إطـار تنويـع مصـادر الدخـل وتوسـيع القاعـدة الاقتصاديـة التـي أصبحـت ضـرورة بعـد انخفـاض أسـعار النفـط التـي أثـرت تأثيـرًا واضحًـا علـى اقتصاديـات دول المجلـس وقـد يـزداد تأثيرهـا في حـال طـال أمـد انخفـاض سـعر هـذه السـلعة التـي تعـد عمـاد الاقتصـاد الخليجـي وأهـم مصـادره.

لذلـك دول الخليـج مطالبـة وبسـرعة انتهـاج سياسـة جماعيـة حيـال التعـاون الاقتصـادي الدولـي وخاصـة مـع دول الاقتصـادات الناشـئة في آسـيا وأمريـكا اللاتينيـة وإفريقيـا وغيرهـا مـن الـدول ذات الاقتصاديـات المتناميـة والتـي تحتـاج إلـى النفـط الخليجـي، والتـي تعـد أسـواقًا واعـدة ومهمـة، ونأمـل ألا يتأخـر هـذا التوجـه كثيـرًا فالمتغيـرات الإقليميـة والدوليـة أسـرع ممـا نتصـور.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

اليوم الوطني السعودي .. مسيرة الاستقرار والانطلاق

تحتفل المملكة العربية السعودية ملكًا وحكومة وشعبًا باليوم الوطني السعودي الذي يصادف اليوم الأول من الميزان وهو الذي وافق ٢٣ سبتمبر الحالي، وهي مناسبة عزيزة على الشعب السعودي وعلى شعوب المنطقة، ففي هذا اليوم الخالد الذي شهدت فيه المملكة العربية السعودية عهدًا جديدًا من الاستقرار والأمن والنماء ؛ وفرض هيبة الدولة على ترابها الوطني وتقود مسيرة التنمية والبناء والرفاهية ليس لشعبها في فقط، بل أمتد ذلك ليصل إلى كافة شعوب المنطقة والعالم أجمع، إنه ذلك اليوم الخالد الذي تمكن فيه جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود - طيب الله ثراه - من إقامة المملكة السعودية وتأسيس هذه الدولة العملاقة على أسس العدل والأمن والاستقرار، ما جعلها تتبوأ مكانة دولية مرموقة وذات ثقل وأهمية سياسية واقتصادية في المنطقة والعالم، ودولة رائدة في حمل مشعل الرفاهية والتنوير، وذات الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط ، وواحدة بين الدول الـ ٢٠ الأغنى على مستوى العالم وبذلك يعدّ تأسيس المملكة الحدث التاريخي الأبرز في القرن العشرين ونقطة انطلاقة تحول كبيرة ، ترتب عليه نقلة ونهضة شاملة، وبناء دولة قوية الأركان والأسس تقف محور ارتكاز لخدمة الأمتين العربية والإسلامية.

آراء حول الخليج . جدة

ومنذ صدور الأمر الملكي الذي أعلن فيه توحيد البلاد وتسميتها باسم المملكة العربية السعودية، وبدءاً من يوم الخميس العشرين من شهر جمادى الأولى لعام ألف وثلاثمائة وواحد وخمسين هجري، الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر لعام ألف وتسعمئة واثنين وثلاثين ميلاديّة أصبح هذا اليوم، يومًا وطنيًا للمملكة العربية السعودية. رمزًا لتأسيس دولة عصرية راسخة ذات جذور إسلامية وهوية عربية، تستمد دستورها من دينها الإسلامي الحنيف وعقيدتها الإسلامية وشريعتها السمحاء، ومنبعًا للوسطية ومحاربة الغلو والتطرف ومواجهة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ودولة تبنت الحوار المعتدل في الداخل والخارج وأسست للحوار مع أتباع الديانات السماوية والثقافات الوضعية وأنشأت لذلك المراكز المتخصصة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما تدافع المملكة العربية السعودية عن قضايا الأمتين وعن الشعوب المقهورة، فها هي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز تدافع عن حقوق الشعوب العربية دون مواربة، والحقائق تؤكد دعمها للقضية الفلسطينية ؛ قضية العرب المركزية وتدعم قضية الشعب الفلسطيني العادلة في المحافل الدولية وتدعم الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وتعمل على إرساء السلام العادل والدائم والشامل من أجل إحلال العدل والمساواة وتثبيت حقوق كافة الشعوب في الحياة الكريمة بسلام، وجاءت عاصفة الحزم لتؤكد انحياز المملكة للشعوب ضد الطغيان والمذهبية المقيتة والسيطرة على مقاليد الحكم بالقوة وضد إرادة الشعوب، وضد تدخل القوى الخارجية لفرض إرادتها على شعوب المنطقة، وإعادة الدولة اليمنية المختطفة إلى الشعب اليمني وفقًا لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي وعودة الشرعية التي ارتضاها الشعب اليمني الشقيق، كما لم تدخر المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده

الله - في الدفاع عن الشعب السوري الشقيق الذي تحولت أرضه إلى ساحة تصفيات بدعم خارجي سافر وعلى أيدي ميليشيات مسلحة قادمة من إيران وحزب الله، وهي في ذلك تستخدم كافة الوسائل الدبلوماسية لحل كافة مشكلات المنطقة التي كاد أن ينفرط عقدها منذ ظهور أحداث ما يسمى بالربيع العربي في نهاية عام ٢٠١٠م، وحتى الآن، وفي غضون ذلك تقوم بواجبها على أكمل وجه في خدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وتبذل الغالي والنفيس من أجل راحة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار دون كلل أو ملل وتعتبر خدمة ضيوف الرحمن شرف لها.

والمملكة تنظر إلى المستقبل برؤية واضحة وعصرية من أجل استكمال مسيرة النهضة الشاملة ورفاهية شعبها على أسس علمية وسليمة، لذلك جاءت رؤية ٢٠٣٠ لترسم خارطة طريق واضحة المعالم لمستقبل اقتصادي متميز يعتمد على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية دون الاعتماد على النفط فقط كعنصر رئيسي للدخل الوطني، وجاءت رؤية ٢٠٣٠ تحمل بين طياتها رؤية متكاملة العناصر والأهداف وأسس تحقيقها .. وبذلك تستمر المملكة في مواصلة مسيرة الاستقرار والنماء والانطلاق برؤية واضحة نحو المستقبل.

د. عبد العزيز بن صقر: ٢٤٠٠ متخصص و٤٠ كتابًا عن الخليج حصاد الملتقى

٤٠٠ باحث من دول العالم يناقشون قضايا الخليج في النسخة السابعة لملتقى كامبريدج

نظم مركز الخليج للأبحاث، بجامعة كامبريدج ،الملتقى السنوي له (GRM)، خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ أغسطس الماضي في دورته السابعة بمشاركة ٤٠٠ باحث من مختلف دول العالم لمناقشة القضايا التي تهم منطقة الخليج عبر طرح البحوث والأوراق العلمية المتعلقة بها، والذي بدأ بكلمة للأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني أكد فيها على أهم التحديات التي تواجه دول الخليج العربية.

آراء حول الخليج . كامبريدج

ومن جهته، قال الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث أن هذا الملتقى السنوي الذي يجمع العديد من الباحثين من شتى أنحاء العالم يهدف إلى تقديم دراسات معمقة وعلمية لباحثين متخصصين وأكاديميين حول أهم القضايا التي تهم دول مجلس التعاون الخليجي ويقدم نتائج هذه الدراسات للمشاركين في صناعة القرار بدول مجلس التعاون الخليجي وأمام الباحثين سواء من دول الخليج أو لجميع المهتمين من كافة دول العالم نظرًا لأهمية دور مجلس التعاون في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو الدينية، أو من حيث المساحة والموقع الاستراتيجي وثقلها في المنطقة، موضحًا أن الملتقى قدم حتى الآن وعبر ٧ دورات متتالية سنويًا أكثر من ٤٠ كتابًا تضم العديد من الدراسات والأبحاث حول منطقة الخليج من كافة الزوايا، موضحًا أن الدورات السابقة للملتقى والتي بدأت منذ عام ٢٠١٠م، شارك فيها أكثر من ٢٠٠٠ من كبار الباحثين الأكاديميين، والمتخصصين، ورجال السياسة وطلابها، والذين شاركوا في ٨٥ حلقة بحثية، مقدمين ما يزيد على ١٠٠٠ بحث.

وثمّن الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر المشاركة السنوية لمعالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي في هذا الملتقى، كما رحب بمشاركة أصحاب المعالي الوزراء وكبار المسؤولين والسفراء والباحثين، موضحًا أن هذا الملتقى الذي حجز لنفسه موقعًا متميزًا بين المنتديات العالمية سوف يظل على هذا النهج من أجل خدمة قضايا دول مجلس التعاون الخليجي.

مشيرًا إلى أن الملتقى في دورته السابعة تضمن ١١ ورشة عمل تم عقدها في جلسات متزامنة في مختلف كليات جامعة كامبريدج تمثلت فيما يلي: ورشة عن التحديات التي تواجه النفط وصادرات الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي ـ الأمن الجماعي في منطقة الخليج: آفاق التعاون فيما بين دول الخليج ـ الطاقة النووية في منطقة الخليج: التساؤلات الأساسية والفرص الهامة ـ نحو نمط مستدام للحياة في منطقة الخليج ـ اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي: العلاقات المستقبلية ـ دول الخليج العربي والمرحلة الانتقالية التي تمر بها: الآفاق المطروحة والسياسة والمجتمع ـ استكشاف ديناميكية التمويل الإسلامي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ـ مستقبل إصلاح سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي: نحو تصور يتسم بتعددية التخصصات، والاستدامة، قائم على الدلائل المبرهنة و الأسلوب العملي ـ الديناميكيات الأمنية الجديدة في الخليج والتحول في الأجندة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي ـ العلاقات الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغيرات الديناميكية الإقليمية والعالمية ـ اقتصاديات الهجرة إلى الخليج: وجهات نظر من دول المنشأ والدول الخليجية.

وكان قد أكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني في كلمته

أمـام الملتقـى أن دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة تسـعى جاهـدة إلـى تحقيـق الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة مـن خـلال رؤيـة واضحـة تحقـق الازدهـار والرخـاء الاقتصـادي لـدول المجلـس ومواطنيهـا ،وتوفيـر فـرص متكافئـة للحصـول علـى الخدمـات الصحيـة والتعليميـة والتوظيـف والخدمـات الاجتماعيـة في جـو مـن الأمـن والأمـان والاسـتقرار السياسـي.

وقـال الدكتـور الزيانـي: « إن دول مجلـس التعـاون تضـع الشـباب في مقدمـة قائمـة أولوياتهـا إيمانًـا منهـا أن الشـباب هـو التحـدي الاجتماعـي بصفتهـم عمـاد المسـتقبل المنشـود، مشـيرًا إلـى أن مـن لـم يتـم تزويدهـم بالتعليـم المناسـب وتوفيـر الوظائـف لهـم وكذلـك التوجيـه والإرشـاد الصحيـح فإنهـم سـيصبحون أرواحـاً تائهـة سـهلة الانقيـاد والتحـول إلـى عامـل هـدم في المجتمـع. ونـوه معاليـه بأهميـة العمـل الجماعـي الـذي تبذلـه دول مجلـس التعـاون لتحقيـق التنويـع الاقتصـادي والازدهـار المسـتقبلي، مشـيرًا إلـى أن دول المجلـس تتميـز بموقعهـا الجغـرافي المتوسـط، وتأثيرهـا التاريخـي والثقـافي والدينـي ومواردهـا العاليـة المحفـزة علـى مزيـد مـن الاسـتثمار والنمـو الاقتصـادي لـدول مجلـس التعـاون والمنطقـة والعالـم، بالإضافـة إلـى الاسـتراتيجيات الاجتماعيـة والتكامـل المتجانـس مـا بيـن القطاعيـن العـام والخـاص وعالـم ريـادة الأعمـال.

وبـين أن حالـة الشـك والأوليـات المتغيـرة المحتملـة لحلفـاء دول مجلـس التعـاون الدوليـين التقليديـين دفعـت ببعـض دول المنطقـة إلـى التفكيـر بالمسـتقبل بصـورة مسـتقلة مـع التركيـز علـى أهـداف متجـددة ، والاسـتعداد إن اقتضـى الأمـر للتحـرك بشـكل أحـادي، مؤكـدًا أن سياسـات دول المجلـس الوطنيـة والإقليميـة باتـت في حالـة مـن التطـور والنمـو والارتقـاء.

وعلـى الصعيـد الدولـي، جـدد الأمـين العـام لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة التـزام دول المجلـس والمجتمـع الدولـي بالتنفيـذ الكامـل لقـرار مجلـس الأمـن الدولـي رقـم ٢٢١٦ حـول الأزمـة في

اليمن، معربًا عن شكره لدولة الكويت، حكومة وشعبًا، على جهودها باستضافة مشاورات السلام اليمنية، وللأمم المتحدة ممثلة في مبعوثها الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد على ما يقوم به من جهد مميز ومثابرة حثيثة.

كما أكد الدكتور الزياني أهمية الجهود التي تبذلها القوات الإقليمية والدولية لمحاربة التنظيم الإرهابي «داعش»، وبتنسيق عملياتي على قدر كبير من التطور، داعيًا إلى تضافر الجهود للقضاء على ظاهرة التطرف في العالم، معربًا عن أمله بأن يكون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي تم إنشاؤه مؤخرًا، والممول من المملكة العربية السعودية، قادرًا على أن يكون، بالإضافة إلى مهامه الأخرى، كنقطة اتصال رئيسية لتبادل الأفكار وتنسيق جهود محاربة التطرف.

وأوضح أن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يتوقف على كيفية مواجهتنا لتحديات الإرهاب والصراعات في سورية والعراق وليبيا واليمن، مع إعطاء الأولوية في الوقت ذاته للحرب ضد الإرهاب والتطرف.

وحول الأزمة في كل من سورية والعراق، قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي: «إنه يجب أن لا تتكرر أخطاء الماضي المتمثلة في الفوضى التي أعقبت حرب العراق عام ٢٠٠٣، أو الاستجابة غير المنظمة لما يسمى «بالربيع العربي» التي أدت إلى حدوث فراغ استغلته الجماعات الإرهابية المتطرفة، مشيرًا إلى أنه لا يمكن تحقيق أمن واستقرار دائم في العراق دون حكومة وطنية شاملة يتعين عليها إيجاد تسوية سياسية دون أي تدخل أو تأثير خارجي من جارته الشرقية. كما أكد التزام دول مجلس التعاون بالعملية السياسية في سورية، منوهًا إلى أن مصير سورية سيكون وثيق الارتباط بداعش ونهاية لعبتها.

وعن العلاقات الخليجية – الإيرانية أعرب الأمين العام عن تطلع دول المجلس إلى أن تلتزم إيران بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادة دول المنطقة، وأن تتصرف وفقًا للقانون الدولي، مؤكدًا أن سلوك إيران هو أحد مفاتيح الاستقرار لمستقبل المنطقة.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، قال الدكتور الزياني: «إن القضية الفلسطينية هي إحدى أبرز المشاكل في المنطقة نتيجة لتأثير القوى الخارجية وقد كانت دائمًا ذريعة لجميع أشكال العنف بما فيها إرهاب الدولة، وعلى المجتمع الدولي أن يولي الأولوية لإحياء رؤية حل الدولتين التي تضمنتها مبادرة السلام العربية، فقد أثبتت العديد من المبادرات عدم نجاحها إما لانعدام الثقة وإما بسبب التخريب المتعمد».

وشدد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن القوى العظمى التي استطاعت التوصل للاتفاق النووي مع إيران قادرة كذلك على التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية، مؤكدًا أهمية دور الأمم المتحدة وجهودها في تسوية قضايا وأزمات المنطقة، معربًا عن أمله أن تراجع الأمم المتحدة طريقة عملها ودور مجلس الأمن الدولي وما إذا كان سيسمح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمواصلة لعب دورهم المؤثر للحفاظ على مصالحهم في المنطقة، مشيرًا إلى أن مصالح الدول العظمى وقواعد ممارسة حق النقض في المجلس غالبًا ما تؤدي إلى تجاهل مبادرات الأمم المتحدة وتعطيل جهودها.

صور متفرقة لملتقى كامبريدج السابع

أكثر مأساوية من سايكس بيكو والمتضررون العرب السنة

مشروع كيري ـ لافروف: انتكاسة رجعية لحركة التاريخ

يقول كارل ماركس: التاريخ لا يعيد نفسه، وإن فعل فإنه في المرة الأولى تحدث المأساة وفي المرة الثانية تكون مهزلة. نظرة تقدمية لحركة التاريخ، تستبعد ما يُقال عن عودة عجلة التاريخ للوراء... فمسيرة التاريخ عند فلاسفة الثورة التاريخيين، منذ أرسطو (٣٤٨ -٣٢٢ ق. م.).. مروراً بفلاسفة العقد الاجتماعي، وصولاً لهيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١م) وكارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣م) هي حركة تقدمية إلى الأمام حتى بلوغ منتهاها في سيادة الحرية والسلام، وإن كانت نهاية التاريخ تختلف باختلاف المنطلقات الفلسفية والعقائدية، لدى كل فيلسوف من فلاسفة الفكر الثوري التاريخيين. إلا أن حركة التاريخ، ليست في جوهرها، حركة قدرية سلسة تسير في خط مستقيم سهل ومعبد بدون عوائق أو عقبات... بل أن هذه العوائق والعقبات، في حقيقة الأمر، ما هي إلا آليات وأدوات تستخدمها مسيرة التاريخ، للانتقال من حقبة تاريخية إلى أخرى في حركة «ديالكتيكية» معقدة، بغرض تحديد الفصل الحاسم بين مرحلة تاريخية والتي تليها، حتى تصل مسيرة التاريخ لمنتهاها، وتبلغ غايتها.

د. طلال صالح بنّان

هذه الحركة التقدمية لمسيرة التاريخ تتنافى مع النظرة الشائعة التي تقول باحتمال تكرار الأحداث التاريخية. هنا يحاول ماركس تأكيد فرضيته في استحالة تكرار الحقب والأحداث التاريخية، وإن تراءت للبعض أنها تحدث، فهي لا تعدو كونها مأساة في المرة الأولى، وإن تكررت ثانيةً فإنما هي مهزلة... إذن: لابد في النهاية لحركة التاريخ أن تستدل إلى مسارها الطبيعي وتمضي قدمًا، لبلوغ غايتها في سيادة السلام والحريّة.

مقدمة فلسفية نظرية يمكن أن تساعدنا في فهم ما يحدث من حركة عنيفة في المنطقة تستخدم فيها حركة التاريخ أهم أدواتها الفاصلة والحاسمة (الحروب) لتشكيل خريطة جديدة للمنطقة، إلى حد كبير تشبه تلك التي تطورت من مائة عام تقريبًا، عندما اندلعت الحرب الكونية الأولى (١٩١٤ -١٩١٩م). كان من نتيجة تلك الحرب الكونية العظمى على منطقتنا، رسم خريطتها السياسية الإقليمية، كما تكشفت، بعد الحرب، في اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا، الذي استغرق التفاوض بشأنها ما يزيد عن نصف العام (نوفمبر ١٩١٥ - مايو ١٩١٦م) في سرية تامة للتوصل إليها بين الدولتين الاستعماريتين. بموجب هذه الاتفاقية، التي أجرى التفاهمات بشأنها كلٌ من الدبلوماسي البريطاني (مارك سايكس) ونظيره الفرنسي (فرانسوا جورج بيكو) وتم بموجبها الاتفاق على اقتسام منطقة الهلال الخصيب، بعد هزيمة الدولة العثمانية، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتفاوض مع شريف مكة طلبًا لمساعدته في هزيمة الإمبراطورية العثمانية، مقابل الاستجابة لطموحاته بإقامة مملكة خاصة له في العالم العربي، شرق السويس.

عقب نجاح الثورة البلشفية في روسيا (أكتوبر ١٩١٧م) عمد الشيوعيون بقيادة لينين إلى فضح بنود تلك الاتفاقية السرية حيث كانت روسيا القيصرية طرفاً فيها، إحراجًا لفرنسا وبريطانيا، وتزلفًا لشعوب المنطقة، التي اقتسمت أراضيها من قبل لندن وباريس. إلا أنه قد تم التأكيد على محتوى اتفاقية سايكس بيكو، علنًا، في مؤتمر المجلس الأعلى للحلفاء بمدينة سان ريمو الإيطالية (١٩ -٢٥ أبريل ١٩٢٠م).. وما لبث مجلس عصبة الأمم في ٢٢ يونيو ١٩٢٢م، أن أقر نظام الانتداب

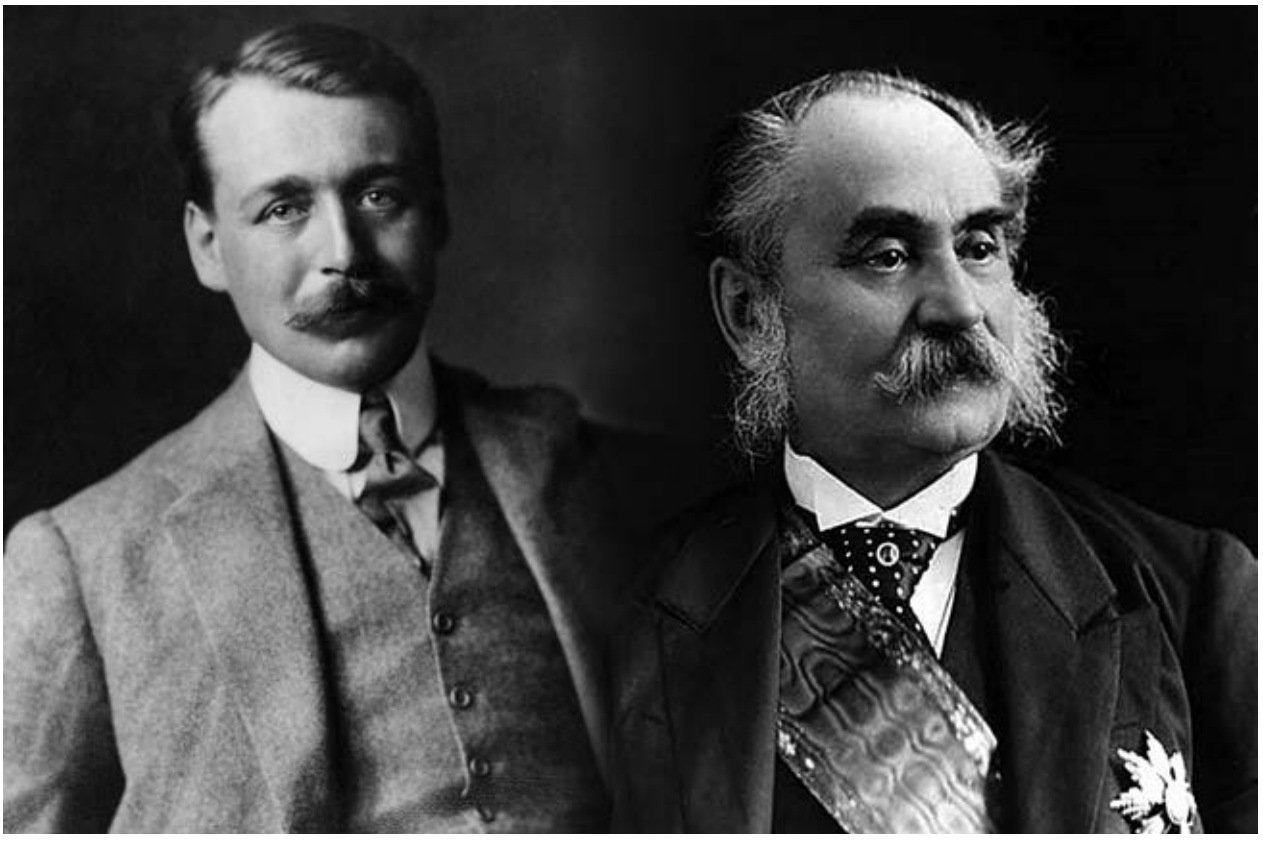

(سايكس-بيكو) راعت معايير الدولة القومية أما المشاريع الحالية تقوم على إعادة توزيع السكان على أسس عرقية ودينية وطائفية ولغوية

البريطاني على العراق ومنطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية وفلسطين، بينما كانت سوريا ولبنان، من نصيب فرنسا، تفعيلاً للاتفاقية وتطبيقًا لها على الأرض.

من أهم ما تمخض عنه نظام الانتداب البريطاني الفرنسي، الذي كان في حقيقة الأمر تكريسًا لاستعمار الدولتين للأراضي العربية الطويل، من الخليج العربي وحتى المحيط الأطلسي، لكن هذه المرة جاء تحت غطاء شرعية دولية وفرتها منظمة أممية جديدة (عصبة الأمم)، بظهور نماذج للدولة القومية الحديثة، في العالم العربي، في شكل صيغة إقليمية جديدة للمنطقة، تتكامل إلى حدٍ ما (شكلياً) مع تلك الصيغة التي تمخضت عن معاهدة صُلّح ويستفاليا في أوربا (١٦٤٨م).

إلا أنه، في حقيقة الأمر، ما تطور من شكل للدولة القومية الحديثة في العالم العربي، بداية العقد الثالث من القرن العشرين، كانت تفتقر إلى كثير من مقومات ومتطلبات الاستقرار والاستمرار، عكس سابقتها في التجربة الأوربية... ذلك لأن الحدود السياسية لكثيرٍ من هذه الدول الوليدة في المنطقة، رُسِمّت على الورق وبعضها خُطَ - على عجل - بأقلام الرصاص، ليس من أجل بناء كيانات وطنية تعكس إرادة شعوبها في الحرية والاستقلال والسيادة، بقدر ما كانت تصورًا لمناطق نفوذ للدول الاستعمارية تعالج مشكلة إدارة الصراع من أجل التوسع والهيمنة بينها، بغرض الحصول على الثروات والمرور للأسواق، تطلعًا لاستمرار حالة السلام الهش بينها، التي أعقبت الحرب الكونية الأولى، في ما يشبه توزيع غنائم تلك الحرب، ما عُرِف بتركة الرجل المريض (الدولة العثمانية)، بين الحلفاء المنتصرين، على حساب مصالح وحرية واستقلال وسيادة الدول، التي ساهموا في إقامتها بالمنطقة.

صيغة الدولة في مقابل أحلام الوحدة

ترى: لماذا نجحت صيغة الدولة القومية الحديثة في أوربا، وفشلت في المنطقة العربية، وإقليم الشرق الأوسط، بصورة عامة. سؤال أثار الكثير من الجدل في أدبيات السياسة والتاريخ

الروس أكثر خطورةً في إعادة تشكيل خريطة المنطقة وما يقومون به يشبه دور الفرنسيين عقب الحرب الكونية الأولى

والجغرافيا، طوال المائة سنة الماضية. العنصر الأساسي هنا، وكما أراه، يكمن في منشأ الدولة القومية في أوربا، على سبيل المثال، مقابل تلك العوامل التي تمخضت عن قيام صيغة الدولة القومية، في المنطقة... العالم العربي، على وجه الخصوص.

في أوربا، احتاج الأمر لخمسة قرون من المخاض الداخلي الذاتي العنيف في المجتمعات الأوربية، منذ عصر النهضة منتصف القرن السادس عشر، حتى بداية القرن العشرين، لتتشكل لدينا النسخة المتكاملة لصيغة الدولة القومية في المجتمعات الأوربية داخلياً، لتلتفت – بعد ذلك – تلك الدول الحديثة لتأكيد سيادتها الإقليمية بتسوية خلافاتها الحدودية في سلسلة من الحروب الإقليمية، التي كانت أخطرها وأكثرها حسمًا الحرب الكونية الأولى. حتى أن بعضها، لم تتحدد خطوط حدودها الإقليمية، بصورة نهائية وحاسمة، إلا عقب الحرب الكونية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م)... بل وبعضها، في حالة ألمانيا، على سبيل المثال، احتاج الأمر لما يقرب من نصف قرن، بعد ذلك.. وفي حالة روسيا، وفنلندا ودول البلطيق، وبعض دول أوربا الوسطى في البلقان وشمال شرق المتوسط، كما هو في الدول التي كانت أعضاء في الاتحاد اليوغسلافي، وتلك التي فُرض عليها الاحتلال السوفيتي في وسط أوربا، مثل جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا، حيث تطورت صيغة الدولة القومية الحديثة، في هذه المجموعة من الدول الأوربية، في العقد الأخير من القرن العشرين. أخذت حركة التاريخ في تلك المجتمعات الأوربية، زمنا طويلاً، يحسب بالقرون وليس بالسنين، حتى نتجت لدينا، في النهاية، نماذج مستقرة لصيغة الدولة القومية الحديثة، لتواصل مسيرة التاريخ تقدمها لتسير، مجتمعات تلك الدول، نحو استشراف إمكانات واحتمالات ما بعد الدولة القومية الحديثة، في بناء كيانات إقليمية عملاقة، مثل الاتحاد الأوربي.

أما في العالم العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، كانت صيغة الدولة القومية الحديثة، ليست نتاجًا لحراك سياسي واجتماعي وإنساني داخلي عنيف، يعكس إرادة وطنية حقيقية للانتقال من مرحلة ما قبل الدولة القومية الحديثة، إليها. كانت صيغة الدولة القومية الحديثة، في كثير من دول المنطقة، حتى تلك التي تتجذر فيها قيم ومؤسسات الدولة عميقاً في التاريخ، مثل العراق ومصر، كانت نتاج لتدخل خارجي، لم يراع سوى مصالحه الاستعمارية، ولا يهمه نجاح النموذج واستقراره. لقد فرحت الكثير من شعوب المنطقة باستقلالها (السياسي) من المستعمر الأوربي، وكأن هويتها الوطنية حصلت عليها من ذلك الطرف الأجنبي، وليس نتاجًا لخيار وطني حقيقي انعكس في حراك سياسي واجتماعي داخلي عنيف ومكلف، نتجت عنه صيغة لدولة قومية حديثة قادرة على البقاء والاستمرار. صحيح أن بعض تلك الدول حصلت على استقلالها نتيجة لكفاح عنيف ومكلف مع المستعمر، أريقت في سبيله الكثير من الدماء الوطنية الزكية، إلا أن التجربة أثبتت بعد ذلك، أن ذلك لم يكن كافيًا لوحده لإنجاح نموذج الدولة القومية الحديثة، في كثير من المجتمعات العربية، والكثير من دول المنطقة، بصفة عامة.

منهجيًا، أيضًا: هناك اختلاف كبير بين التجربة الأوروبية، في ظهور نموذج الدولة القومية الحديثة بها، وتجارب دول ومجتمعات المنطقة، يشبه إلى حد كبير ذلك الاختلاف المنهجي بين الماركسية واللينينية. ماركس كان يرى أن الثورة الاشتراكية لن تنجح إلا في المجتمع الرأسمالي المتقدم، حيث تصل الرأسمالية لذروة توحشها في معاملة العمال «البروليتاريا»، الذين هم أداة الانتقال الرئيسية (الثورية) من المرحلة الرأسمالية، إلى المرحلة الاشتراكية.. ومن ثم إلى مرحلة المجتمع الشيوعي، حيث تزول الدولة تمامًا، بقيمها ومؤسساتها. فلاديمير لينين (١٨٧٠ –١٩٢٤م)، من الناحية الأخرى، انطلق منهجيًا وعمليًا من البداية الخطأ، محاولاً الانتقال من المجتمع الاقطاعي إلى المرحلة الاشتراكية، دون المرور بالمرحلة الرأسمالية! لذا أداة التحول عند لينين اعتمدت على كوادر الحزب الشيوعي (النخبة) ولم تعتمد على الجماهير «البروليتاريا» وكانت النتيجة، تأكيد سلطة الدولة، وليس العمل على زوالها، لذا انهارت الدولة فجأة في نموذج لينين في تطبيق النظرية الماركسية، رغم طول عمرها النسبي وعنفوان بنائها السياسي والتنظيمي، بينما لم تتح الفرصة لنموذج ماركس لا في التحول العنيف، ولا في التحول السلمي الذي لم يستبعده في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في أطروحاته الأخيرة لنظرية التحول إلى المرحلة الاشتراكية، أصلاً.

العرب، إذًا كانت انطلاقتهم، خطأ منذ البداية، باعتمادهم على المتغير الخارجي، بصفة أساسية، لرسم طريقهم العصري للمستقبل، بعيدًا عن تراثهم التاريخي، وتنكرًا لحقائق الجغرافيا والتاريخ، في مجتمعاتهم. ثم أن العرب، كما سبق وذكرنا: لم يدفعوا ثمنًا باهظًا، في تحقيق التحول.. ولا أيضًا، أمضوا الوقت الكافي لتحقيق التحول من مرحلة ما قبل الدولة القومية الحديثة، إلى الإعلان عن قيامها، في مجتمعاتهم.

كما أن العرب، بداية القرن العشرين، عندما ظهرت إرهاصات الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم، كانوا أسرى لتراثهم التاريخي الطويل (مفهوم الأمة)، اعتقادًا منهم أنهم يمكنهم تجاوز مرحلة الدولة القومية الحديثة، والتطلع إلى آفاق إقليمية أرحب، اعتمادًا على مشتركات ثقافية وتراثية ولغوية، ليس بينها رابط سياسي أو اقتصادي يدعم انطلاقتها، ويدفع تكلفة التحول. كان هاجسهم، في البداية فكرة الوحدة في الدولة العربية الكبرى، التي أرادها شريف مكة.. ووعده بها الإنجليز، نظير تحالفه معهم ضد الدولة العثمانية المسلمة! مشروع جرى إفشاله من قبل من وعد به (بريطانيا العظمى)، الحليف الدولي الذي اعتمد عليه شريف مكة لإقامة مملكته الموحدة، في العالم العربي، شرق السويس. هاجس الوحدة هذا عند العرب، كان يلازمهم، حتى بعد فشل مشروع الوحدة الكبرى، وظهور تآمر الإنجليز مع الفرنسيين (اتفاقية سايكس بيكو)، كما سبق ورأينا، في تدشين مشروع الدولة القومية الحديثة في مجتمعات الدول العربية السبع المؤسسة للجامعة العربية.

العرب، إذًا: لم يكن لهم يد في خيار نموذج الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم.. وكانوا، في نفس الوقت مسكونين بفكرة الوحدة بين مجتمعاتهم، كما يجسدها مفهوم الأمة. بعد مائة عام من الثورة العربية الكبرى، وظهور إرهاصات إقامة الدولة القومية الحديثة في المجتمعات العربية، وبعد سبعة عقود من تجارب الوحدة والتكامل الإقليمي الفاشلة، بين نماذج مسخ للدولة القومية الحديثة في العالم العربي، يجد العرب، أنفسهم اليوم، بعيدين عن مسار حركة التاريخ.. وهم على مشارف مأساة تاريخية وجودية أخرى، تبدو وكأنها استعادة لوقائع تاريخية، بينما هي في حقيقة الأمر، مأساة جديدة يمر بها العرب، في محاكاة لتجربة ظهور الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتهم، من مائة عام مضت.

إرهاصات الهيمنة الكونية الأمريكية

اليوم تتكرر ظروف مرحلة ما قبل الحرب الكونية الأولى، وما تمخضت عنه من نظام دولي جديد، كانت تتسيده بريطانيا وفرنسا، بينما الولايات المتحدة التي صنعت ملحمة انتصار الحلفاء في تلك الحرب، رجعت لتتكفئ في داخلها، في عزلة دولية مثل ما يصنع الدب في بياته الشتوي، مكتفية بمجالها الحيوي في حديقتها الخلفية (أمريكا الوسطى والجنوبية). إلا أن غياب الولايات عن مسرح السياسة الدولية التقليدي في العالم القديم، لم يكن طويلاً... وكأن مسيرة التاريخ ادخرت الولايات المتحدة لإحداث التوازن في الأنظمة الدولية الحديثة، التي تجعل من نموذج الدول القومية الحديثة، أساسًا لعضويتها.

لقد تطلب الأمر، هذه المرة، أن تطال شرارة الحرب الكونية الثانية (١٩٣٩ -١٩٤٥م)، أراضي الولايات المتحدة، بفعل الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر في هاواي، وتدمير الأسطول الأمريكي الراسي هناك (٧ ديسمبر ١٩٤١م)، وكانت الحرب في أوربا وشرق الباسيفيك مضى عليها ٢٦ شهرًا! من يومها والولايات المتحدة انخرطت في مسرح السياسة الدولية متخليةً -رغمًا عنها وللأبد -عن استراتيجية العزلة، التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية، منذ قيامها بإعلان وثيقة الاستقلال (٤ يوليو ١٧٧٦م).

كما كان للولايات المتحدة دورًا حاسمًا في إنهاء الحرب الكونية الأولى والمساهمة في تشكيل نظام عصبة الأمم، كان للولايات المتحدة دورًا أكثر حسمًا في إنهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أنها في هذه المرة لم تقوى على العودة لسياسة العزلة التقليدية، كما كان الأمر عقب الحرب الكونية الأولى. لقد شعرت الولايات المتحدة، ربما لأول مرة في تاريخها، أن أمنها القومي يتجاوز حدود مجالها الحيوي الإقليمي في العالم الجديد، ليطال أيضًا نطاق العالم، بأسره، قديمه وجديده. لقد وعت الولايات المتحدة درس تخليها عن مسؤوليتها الكونية بتشبهها بسياسة العزلة، حتى طرق الخطر الاستراتيجي على أمنها القومي أبواب حصونها المنيعة، شرق الأطلسي وغرب الباسفيكي.

بداية الحرب الكونية الثانية تحدت الغواصات الألمانية السيادة البريطانية على الأطلسي، بل أن الغواصات الألمانية، في بداية الحرب، وصلت إلى قرب السواحل الأمريكية على امتداد ساحلها الشرقي على المحيط الأطلسي، نزولاً حتى نهاية الشريط الساحلي للمحيط الأطلسي جنوبًا، على مشارف القارة المتجمدة الجنوبية. لقد اقترب النازيون، ليس فقط من السواحل الأمريكية غرب الأطلسي، بل تحدوا الهيمنة الأمريكية في عمق حديقتها الخلفية التقليدية في أمريكا الجنوبية. هذا بالضبط ما دفع الأمريكيين للتفكير جديًا في تقييم سياسة العزلة والابتعاد عن مشاكل العالم القديم، وليس كما قيل حبًا في الدفاع عن الأنظمة الديمقراطية في أوربا، في مواجهة الفاشية والنازية.

مثل ما كانت الولايات المتحدة مكشوفة استراتيجيًا، شرقًا، بالنشاط العسكري البحري الألماني المكثف، الذي كان عماده سلاح الغواصات، على طول وعمق المحيط الأطلسي.. كانت أكثر انكشافًا، غربًا، على طول الساحل الشرقي للمحيط الهادي، في مقابل قوة إمبراطورية تقليدية توسعية، قادمة من غرب الباسفيكي (اليابان)، كما سبق ورأينا. فلم يكن من خيار أمام إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت (١٨٨٢ – ١٩٤٥م) بعد مضي أكثر من سنتين على بداية الحرب الكونية الثانية، إلا وتواجه هذا الحصار الاستراتيجي عليها، التي لم تنفع الموانع الطبيعية

المتمثّلة في آلاف الأميال من المياه الشاسعة العميقة، التي تفصل البر الأمريكي شرقًا وغربًا عن مسرح السياسة الدولية التقليدي في العالم القديم. بعبارة أخرى: بداية العقد الخامس من القرن العشرين، لم تعد العزلة خيارًا استراتيجيًا للولايات المتحدة... لا واشنطن أضحت تستطيع ترك العالم القديم، وتجاهل مشاكله، كما أنها لم تعد تقوى على مقاومة تبصر حقيقة أن أمنها القومي يمتد إلى العالم بأسره، قديمه وجديده، وإن لم تتبلور لديها بعد، فكرة الهيمنة الكونية، ولم تتوفر لديها أيضًا الإرادة الماضية، لدفع تكلفة هذه الهيمنة الكونية، التي لم تسع إليها والمفروضة عليها.

نظام عالمي أمريكي جديد، ولكن!؟

أسست الولايات المتحدة لدورها الكوني الجديد، مؤسساتيًا واستراتيجيًا. قبل نهاية الحرب الكونية الثانية رتبت واشنطن لنظام دولي جديد، يؤسس لقيادتها للعالم سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا. جرى إنشاء الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو (٢٥ ابريل - ٢٦ يونيو ١٩٤٥)، وقبل ذلك بعام تقريبًا، وُقِعت في برتون وودز في ولاية نيو هامشير الأمريكية اتفاقية النظام الاقتصادي الدولي الجديد (١ - ٢٢ يوليو ١٩٤٤م)، الذي أنهى قاعدة نظام الذهب في المعاملات التجارية والمالية الدولية، واستبداله بإعلان سيادة الدولار كعملة دولية تحكم حركة التجارة العالمية، في مرحلة ما بعد الحرب الكونية الثانية. بهذين التطورين الرئيسيين على مستوى حركة وقيم النظام الدولي، جرى بصورة شبه رسمية، تنصيب الولايات المتحدة على قمة هرم المسؤولية المباشرة على أمن واستقرار العالم، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ليس فقط على المستوى السياسي والاقتصادي جرى تدشين العهد الأمريكي الجديد لسيادة العالم، بل كان فوق ذلك مظلة استراتيجية غير تقليدية تفردت بها الولايات المتحدة، ولو لفترة قصيرة بعد الحرب، عن طريق احتكار الرادع النووي، الذي أنهت به الولايات المتحدة الحرب ضد اليابان على جبهة الباسفيكي (أغسطس ١٩٤٥م). بهذا التطور الثلاثي المؤسساتي والاقتصادي والاستراتيجي، جرى تنصيب الولايات المتحدة لقيادة العالم، بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن هذه الزعامة الأمريكية للعالم، لم تكن لتفرض على العالم، دون تحدٍ لإرادتها، يعكس الصورة الحقيقة للعالم، بعد الحرب الكونية الثانية. التحدي الرئيس لهذه الزعامة الكونية الأمريكية للعالم، جاء من منافس جديد، هو الآخر، بعيدًا عن القوى العالمية التقليدية (الاتحاد السوفيتي). سرعان ما تمكن الروس (السوفييت) من تفجير قنبلتهم الذرية (٢٩ أغسطس ١٩٤٩م)، بعد أربع سنوات من إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية أول قنبلة نووية على اليابان. كما أن السوفييت لم يكونوا أقل من الأمريكيين طموحًا، في التعبير عن تطلعاتهم التوسعية، والمنافسة على الهيمنة الكونية. بنهاية الحرب الكونية الثانية كان السوفييت يسيطرون على نصف أوربا الشرقي، وتوسعوا شمالاً بضم دول البلطيق وفرض الوصاية على فنلندا، وكانوا قد سبقوا الحلفاء ودخلوا عاصمة الرايخ الثالث (برلين). وكان السوفييت، بقوتهم الاستراتيجية التقليدية يهددون باكتساح أوربا كلها، عقب الحرب مباشرةً وهم كانوا قادرين على ذلك، لولا المظلة النووية الأمريكية، التي حَجّمت التوسع السوفييتي على جبهة أوربا الغربية.

بنهاية العقد الخامس من القرن العشرين تشكل لدينا ما يبدو أنه عالم أكثر استقرارًا، وإن كان أحَد استقطابًا. عالم تحكمه الأيدلوجية.. ويتحكم في استقراره نظام صارم غير تقليدي للقوى، يقوم أساسًا على معادلة توازن الرعب النووي، بديلاً عن نظام توازن القوى التقليدي، الذي كان لهشاشته وعدم استقراره اندلاع حربين كونيتين، في أقل من ثلاثة عقود راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر.

أهم ما تمخض عنه نظام الأمم المتحدة، وضع استراتيجي جديد يقوم على الردع غير التقليدي المتبادل، الذي يعكس استقطابًا أيدلوجيًا يتقاسم العالم بين دولتين عظيمتين، لكلٍ منهما طموحاتها التوسعية.. ولكلٍ منهما نظرتها الخاصة في إدارة العالم وتقاسم الهيمنة على مقدراته.

هذه القطبية الثنائية فيما يخص منطقتنا، لم تتأثر كثيرًا، حتى بعد انهيار أحد أركانها (الاتحاد السوفييتي)، نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. وإن كانت قصة النفوذ الكوني، على مسرح السياسة الدولية التقليدي في أوربا، قد حُسِمَت بانتصار الرأسمالية، وانهيار منظومة المعسكر الاشتراكي، التي كان يتزعمه الاتحاد السوفيتي، بسقوط الأخير... إلا أن المعركة لم تحسم بعد، بين الروس والأمريكيين، في أهم نقطة ساخنة في نظام الحرب الباردة (منطقة الشرق الأوسط).

مأساة جديدة تتكشف

هل ما يحدث في المنطقة، هذه الأيام، يعيد إلى الأذهان ما تطور بها، خلال قرن من الزمان. هل هناك من تشابه، في عملية تشكيل نموذج الدولة القومية في المنطقة، وما يتطور، هذا الأيام من إعادة رسم خريطتها من جديد. إذا كانت شعوب المنطقة، كما سبق ورأينا، لم يكن لها يد في تحديد مصير كياناتها السياسية وتطور صيغة الدولة القومية الحديثة في مجتمعاتها، ما هو الدور الذي تلعبه هذه الشعوب، اليوم في تقرير مصيرها، إذا كان لها أي دور. ما هي الأطراف الخارجية التي تتصارع على

المنطقة، هذه الأيام، وما هو الشبه بينها، وبين تلك التي رسمت مصير المنطقة، خلال المئة سنة الماضية.

مازلنا هنا ملتزمين بالمنهجية التقدمية لحركة التاريخ، التي قال بها ماركس، ورفض من خلالها فرضية تكرار الأحداث التاريخية، وعودة عجلة التاريخ إلى الوراء. لكن ماركس نفسه لم يستبعد، حدوث المأساة، إذا ما تشابهت الأحداث التاريخية، وحادت حركة التاريخ عن جادة مسيرتها الخيرة، في شيوع السلام وسيادة الحرية، ربما استكمالاً لاستعادة حركة التاريخ لمسارها الصحيح، من جديد.

الأمريكيون لا يخفون تمسكهم بنظرية «الفوضى الخلاقة».. ولا يتورعون عن رسم خرائط تعكس «سيناريوهات» لأشكال مختلفة لتحقيق هذه الفوضى، بأقل قدر من التكلفة عليها، ودون ما حاجة لتدخلهم المباشر، إلا عن طريق إحداث الفراغ المتعمد في بؤر ومراكز القوة الحقيقية في بعض نقاط المنطقة الحصينة، مثل ما أحدثوه في العراق.. أو عن طريق التدخل غير المباشر لاستعادة مناطق نفوذ كادت تفلت من زمامهم.. كما حاولوا مؤخرًا مع تركيا.. أو من خلال استنزاف لقدرات محتملة لقوىً إقليمية تراكمت لديها الثروة وعظم نفوذها وسمّعَ حضورها الإقليمي والدولي، وحان وقت الالتفات إليها ومراجعة أسس العلاقة معها، مثل ما هو حادث في منطقة الخليج العربي، والمملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص.

الروس، أيضًا، لهم قولٌ فيما يحدث في المنطقة، ومستقبل ما يحل بها. الروس يبدون أكثر استفزازًا وتهورًا، بل وخطورةً، في إظهار دورهم في إعادة تشكيل خريطة المنطقة. إلى حد كبير ما يقوم به الروس من دورٍ هذه الأيام في إحداث التغيير في شكل المنطقة، قد لا يختلف كثيرًا عن ذلك الدور، الذي قام به الفرنسيون، عقب الحرب الكونية الأولى، وقد لا تكون مصادفة تاريخية أو جغرافية، إن المنطقة التي يتحرك فيها الأمريكيون هذه الأيام هي نفس المنطقة التي كان يتحرك فيها الإنجليز، بينما -في المقابل- المنطقة التي يتحرك فيها الروس، هي نفس المنطقة التي كان يعبث بها الفرنسيون!

الدخول من بوابة الحرب على الإرهاب!

ترى هل هي مصادفة تاريخية أن يتأكد تورط الولايات المتحدة في المنطقة، مثل ذلك الذي دفعها للتخلي عن عزلتها والانخراط بفاعلية في مجال السياسة الدولية، عشية اندلاع الحرب الكونية الثانية. هل هي مصادفة أن تتأكد فرضية أن الأمن القومي للولايات المتحدة، يقتضي الخروج من عزلتها والتخلي عن تحصيناتها الطبيعية في عمقها الاستراتيجي الداخلي والإقليمي، في العالم الجديد، لمواجهة التحديات على أمنها القومي بعيدًا عن أراضيها، في مجاهل محيط السياسة الدولية بعواصفه الهادرة وأمواجه المتلاطمة، في عمق تاريخ ووعورة تضاريس و«فلوكرية ديمغرافية» العالم القديم.

بعبارة أخرى: هل هناك من وجه للتشابه بين هجوم اليابان على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر، الذي تسبب في دخولها الحرب العالمية الثانية، وتخليها للأبد عن عزلتها التقليدية وتقوقعها في محيط مجالها الحيوي في الأمريكتَين.. وبين هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، من حيث التأكيد على أن الخطر على أمن الولايات المتحدة يكمن خارج حدودها الإقليمية، اتقاءً لاحتمال اضطرارها لمواجهة هذا الخطر داخل أراضيها. الولايات المتحدة لها سابقة في هذا الشأن، عندما بنت استراتيجياتها الدفاعية في نظام الحرب الباردة، على مستويين شامل ومحدود. الأول (الشامل): كان يتعلق باستراتيجيات الردع المتبادل مع الاتحاد السوفيتي. أما المستوى الثاني (المحدود): فقد كان يتعلق، بحروبها التقليدية المحدودة لمواجهة المد الشيوعي، كما حدث في حربي كوريا وفيتنام، على سبيل المثال.

الروس، أيضًا، أصيبوا، مثل الأمريكيين بـ «فوبيا» الإرهاب. حملة روسيا العسكرية والعنيفة في سوريا، هذه الأيام، تستند إلى حجة قديمة جديدة، لا تختلف كثيرًا عن تلك التي يجادل بها الأمريكيون، تقوم على استراتيجية هجومية وقائية معًا لمواجهة العدو على أرضه، قبل أن يصل إليك ويقاتلك على أرضك. هذا، بالطبع لا يستبعد، اتخاذ كلٌ من الروس والأمريكيون لذريعة محاربة الإرهاب لتحقيق أهداف غير دفاعية، تخفي وراءها طموحات توسعية، أو تعكس عقدًا تاريخية، لها طابع ثقافي وحضاري، تمتد جذوره الوجدانية عميقًا في ضمير الشعوب. لكن، على أي حال: يلتقي الجانبان في منطقة الشرق الأوسط، هذه الأيام، ليس بفعل تضاد خلافتهما الأيدلوجية، كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة... بل بفعل تفاهم متنام بينهما، لاقتسام إرث قديم لهما في هذه المنطقة، لكن هذه المرة بذريعة مواجهة عدو مشترك لهما «الإرهاب».

التكامل عوضًا عن الصراع

الملفت، في السلوك الروسي الأمريكي، في إدارة أطماعهم في المنطقة، بحجة محاربة الإرهاب، أنه وإن بدا وكأنه خالٍ من البعد الأيدلوجي، والاستقطاب الحاد، كما كان الحال، أثناء نظام الحرب الباردة، إلا أنه أيضًا: يحاذر من احتمالية الاشتباك المباشر، في تناغم ثنائي وكأن كل طرف اتفق على نصيبه من الكعكة، قبل الشروع في طبخها، ومن ثمّ تقطيعها، قبل التهامها.

الروس لم يخفوا، منذ البداية دعمهم للأسد، حتى لو أدى ذلك لإبادة الشعب السوري عن بكرة أبيه. بينما الأمريكيون

يطالبون بخروج الأسد، إلا أنهم يصرون على ضرورة التمسك بنظام الأسد، حفاظًا، حسب زعمهم، على مؤسسات «الدولة»، وتفاديًا لخلق فراغ «سياسي ومؤسساتي» في سوريا، في الوقت الذي ساهموا فيه بعنف لخلق مثل هذا الفراغ في العراق، قبل ١٣ سنة، عن طريق الفعل العنيف والمنهج لتقويض المجتمع والدولة في العراق، في حملة غزوهم للعراق (٢٠٠٣م)!؟

بينما، من الناحية الأخرى، يتدخل الروس بضراوة وعنف بصورة مباشرة، وتحت ظل "شرعية» نظام الدولة الهشة في سوريا، التي تُعد نموذجًا للدولة القومية، التي كانت صنيعة للقوى الخارجية، شأنها شأن الكثير من دول المنطقة، وليست نتاجًا حقيقيًا ولا تعبيرًا صادقًا عن ممارسة شعوبها لحق تقرير المصير، في الوقت الذي نجد فيه الأمريكيين ينخرطون على استحياء في إيجاد موطئ قدم لهم، حيث التواجد الروسي العنيف من سوريا، وبالتحديد، حيث تتركز العناصر غير العربية، في شمال شرق سوريا. يأمل الأمريكيون، بتبنيهم للقضية الكردية، استقطاع أجزاء من العراق وسوريا، وربما تركيا وإيران، لإقامة دولة كردية، تكون بمثابة قاعدة استراتيجية لتواجدهم في المنطقة، بعيدًا عن العرب والفرس والأتراك، استغلال لحلم الأكراد في بناء دولة قومية لهم، تكون - من وجهة نظر الأمريكيين - بمثابة الحاجز لاحتواء تمدد الروس تجاه المياه الدافئة في شرق المتوسط، حتى مع السماح للروس، بالاحتفاظ بجيوب لهم في الهلال الخصيب، تحديدًا في سوريا ولبنان.

ما يفعله الأمريكيون، في منطقة جنوب الأناضول، نزولاً إلى حوض الهلال الخصيب هو تمامًا، نفس السيناريو الذي فعله الإنجليز مع الفرنسيين، قبل مائة سنة، عندما حوصر الوجود الفرنسي، في الهلال الخصيب، من قبل التواجد الإنجليزي في العراق وشرق الأردن شرقًا، وفلسطين ولاحقًا إسرائيل جنوبًا، وتركيا شمالاً. بينما حظي التواجد الإنجليزي شرق السويس بتواصل جغرافي، يمتد من مصر، مرورًا بفلسطين وشرق الأردن إلى العراق، مع لسان بري ممتد بطول الساحل الغربي للخليج العربي، مرورًا بالسواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، وحتى خليج عدن، على مشارف باب المندب.

المتضرر الرئيس، من هذا التواجد الأمريكي في المنطقة، الذي يحاول أن يرث نفوذ البريطانيين في منطقة الهلال الخصيب وجنوب الأناضول، هم العرب السنة. إقامة دولة كردية في شمال العراق وشمال شرق سوريا، إنما يعتمد أساسًا، على تصفية الوجود العربي (السني) في شمال العراق، خاصة منطقة الموصل وكركوك، بالامتداد غرباً على طول الشريط المحاذي للحدود التركية السورية، بما فيها منطقة حلب وحتى شرق اللاذقية، حتى يلتقي مع التمدد الشيعي من جنوب العراق، مرورًا بأراضي العرب السنة في الأنبار وغرب العراق، إلى قلب حوض الهلال الخصيب وتتجه غربًا، حتى سواحل سوريا ولبنان، شرق البحر المتوسط.

ما يجعل السيناريو الأمريكي الروسي أكثر مأساوية من ذلك الذي تطور من مائة سنة بموجب اتفاقية سايكس بيكو (البريطانية الفرنسية)، إن تلك الاتفاقية السرية، رغم نواقصها السياسية وعوامل عدم الاستقرار المتجذرة فيها، إلا أنها راعت - وإن كان من ناحية الشكل وبصورة غير متعمدة - معايير الدولة القومية الحديثة، باهتمامها بترسيم حدود نفوذ الدولتين الاستعماريتين تضاريسياً، دون التدخل في تشكيل ديمغرافية الدول التي أنشأتها، وبالتالي احتفظت بالتعددية السكانية لتلك الدول الجديدة بما يتعلق بالخلفية الدينية والعرقية والطائفية والثقافية لسكانها. أما مشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة، التي يريد أن يتقاسمها الروس والأمريكان في منطقة جنوب الأناضول وحوض الهلال الخصيب والعراق، فهي تقوم أساسًا على إعادة توزيع السكان في مناطق نفوذ الدولتين على أسس عرقية ودينية ومذهبية وطائفية ولغوية، مما يترتب على ذلك خلق كيانات سياسية، ليس لها من مواصفات الدولة القومية الحديثة نصيب، نتيجة لافتقارها لأدنى معايير التعددية الوطنية، التي تعتبر من أهم مواصفات الدولة القومية الحديثة.

باختصار: ما يحدث من تنسيق علني بين الولايات المتحدة وروسيا، بقيادة وزيرا خارجية البلدين جون كيري وسيرجيو لابروف، لا يختلف عن ما جاء في اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا العظمى وفرنسا، من مائة سنة مضت، عدا كون الأولى علنية، والثانية سرية... بالإضافة إلى أن مشروع كيري - لافروف الجديد لإعادة تقسيم المنطقة بإقامة «دولاً» هي في واقع الأمر، كيانات وليست دولاً، بمعناها القومي، لا تراعي فقط حق شعوبها في العيش معًا بسلام وحرية وكرامة، باحترام تعددية سكانها الدينية والطائفية والمذهبية واللغوية والثقافية، بل تؤسس لهذه الكيانات «أشباه الدول» الجديدة على أسس عرقية ومذهبية ودينية، وليست على أسس وطنية قومية جامعة. إن مشروع كيري - لافروف الجديد، يشكل انتكاسة تاريخية تتجسد فيها المأساة، التي تحدث عنها ماركس، في كل مرة تحدث انتكاسة رجعية لحركة التاريخ، وكأنها تتقهقر إلى الوراء، بدلاً من أن تتقدم إلى الأمام.

يبدو أن قطار مسيرة التاريخ، لم يضل فقط طريقه للمنطقة... بل أن هذا القطار، لم تقام له محطات في المنطقة، بعد.. وبالتالي: ليس مجدولاً أن يمر بها، ربما لأجيال طويلة قادمة.

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

زيارات المسؤولين والمخاطر المشتركة حددت التحديات وطرق التعامل معها

تفاهم وتنسيق خليجي ـ هندي لمكافحة الإرهاب ينطلق من ٤ ركائز

لطالما كان الإرهاب ظاهرة عالمية على مدى قرون عدة، لكن الإرهاب المعاصر المرتبط بحركة الجهاد قد نبتت جذوره في ساحات القتال في أفغانستان، وذلك حين تم التأثير عمدًا على الكفاح الوطني الأفغاني ضد الاحتلال السوفيتي وتشكيله ليتحول إلى « حركة الجهاد العالمي». وقد تم ذلك في سياق « الحرب الباردة»، عندما كان يُنظر إلى «الإسلام»، سواء الدين نفسه أو أتباعه، على أنه « «حليف طبيعي» للغرب ضد « الشيوعية الكافرة». إذ هرع الآلاف من الشباب المسلمين، وقد تملكتهم الحمية لنصرة دينهم، من كافة الدول والمجتمعات الإسلامية على مستوى العالم، إلى الحدود الباكستانية الأفغانية، حيث تم تلقينهم مبادئ الإسلام الراديكالي المتطرف وجذوته. وكذلك تم تزويدهم بالسلاح وتدريبهم على المهارات الحربية والتدميرية، وفي واقع الأمر، لم يشارك منهم حينئذٍ في القتال المسلح سوى بضعة آلاف، وقُتل عدة مئات.

تلميذ أحمد

تداعيات الجهاد الأفغاني

لا تزال أصداء الجهاد الأفغاني تتردد إلى يومنا هذا، فقد ترك خلفه منظمة متماسكة، يقودها زعيم مؤثر، يتبعه آلاف المحاربين الذين تتملكهم الحمية الدينية، وقد زادتهم تجربة الحرب ثقلًا. فضلاً عن أن ذلك النضال كان يرمز لأول انتصار ضخم يحققه المسلمون على القوى الغربية التي احتلت الأراضي الإسلامية دون رادع طوال القرن التاسع عشر. وكان لتقهقر القوات السوفيتية عن الأراضي الأفغانية، والانحلال السريع للاتحاد السوفيتي بعدها بوقت قصير ، أن ألقى في قلوب الجهاديين بأن الله «سبحانه وتعالى» قد نصر عباده هذه المرة لأنهم أصبحوا الآن يتَّبعون سبيله.

ومع الانتشاء بجذوة النصر، تشكلت القاعدة بقيادة أسامة بن لادن و شريكه الأيديولوجي، أيمن الظواهري، وظهرت بوصفها منظمة قتالية قوية عابرة للحدود. وشن أعضاؤها في التسعينيات حملة من العنف الجهادي طالت مختلف أنحاء العالم: مصر والجزائر والشيشان والبوسنة وشرق إفريقيا والصومال واليمن والمملكة العربية السعودية . وبلغت هذه المرحلة من الجهاد العابر للحدود ذروتها في هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة.

وبينما كان العالم يقع تحت طائلة الاعتداء من قبل هؤلاء المتطرفين، ترك الجهاد الأفغاني تداعياته الخطيرة على الهند - حسب رؤية البعض - فقد وظفت باكستان الموارد والأسلحة والمرافق لتعبئة الصراع الأفغاني وتهيئته في سبيل جهاد خاص بها، إلا أنه كان في هذه المرة جهادًا ضد الهند. وقد شرح ستيف كول بإسهاب في كتابه الهام حول الجهاد الأفغاني «حروب الأشباح»، كيف تم ذلك بتنظيم من وكالة الاستخبارات الباكستانية وجهاز الاستخبارات (ISI) حسب زعمه. وقد أوضح - حسب وجهة نظره - أنه بحلول عام ١٩٨٩م، كانت وكالة الاستخبارات المركزية في كامل استعدادها لشن جهاد سري لدفع الهند للخروج من ولاية جامو وكشمير، التي كانت تسعى باكستان لضمها منذ الاستقلال، إذ تنازعت عليها الدول المجاورة عبر ثلاثة حروب (الصين والهند وباكستان). ويعتقد كول أنه خلال الصراع الأفغاني، قامت وكالة الاستخبارات الباكستانية بتنظيم معسكرات تدريبية للمقاتلين الكشميريين في ولاية بكتيا الأفغانية، حيث خضع المتطوعون الكشميريون للتدريب جنبًا إلى جنب مع الجهاديين العرب. وأضاف كول:

لقد بدأ المقاتلون الكشمير في الظهور في الأراضي التابعة للهند، حاملين بنادق كلاشينكوف صينية الصنع، وغيرها من

الأسلحة التي تم تهريبها عبر خطوط الأنابيب الأفغانية (المخصصة لتمرير الأسلحة).. لقد عبر الجهاد الأفغاني أحد الحدود الأخرى.

وهناك اعتقاد لدى البعض أيضًا في الهند، أن الدور الباكستاني أستمر في دعم تنظيم «الجهاد» في كشمير طوال فترة الثمانينيات. وبينما استعرت الحرب الأهلية الأفغانية بوجود العديد من القادة المجاهدين ممن يسعون إلى تنصيب أنفسهم زعماء على ذلك البلد الذي مزقته الحروب، قامت وكالة الاستخبارات الباكستانية بدعم مكثف لعميلها البشتوني (بشتون وهي مجموعة عرقية تقطن جنوب شرق أفغانستان وشمال غرب باكستان)، قلب الدين نسبة إلى حكمتيار، الذي استغل الأراضي الواقعة تحت سيطرته في إقامة معسكرات تدريب للإسلاميين منذعام١٩٩٤م، وكتب كول:

لقد قامت الشبكات السياسية –الدينية حول حكمتيار بتدريب وشحن المتطوعين الأجانب إلى كشمير. وذكرت رئيسة الوزراء السابقة، بنظيربوتو ، أن ضباط المخابرات الباكستانية قد أخبروها مرارًا أنه ليس في مقدورهم خوض حرب كشمير السرية بالكشميريين وحدهم، فلم يكن هناك من المقاتلين المحليين المدربين ما يكفي لاستنزاف القوات الهندية. لقد كانوا في حاجة إلى المتطوعين الأفغان و العرب، كما كانوا في حاجة إلى الملجأ الآمن لمعسكرات تدريب المقاتلين في الأراضي الأفغانية.

وتردد أن وكالة الاستخبارات الباكستانية أطلقت في تلك الفترة سلسلة من المنظمات الجهادية في باكستان، مثل «جماعة عسكر طيبة»، و«جيش محمد»، و«حزب المجاهدين». وتهدف تلك المنظمات إلى تلقين الجهاديين التعاليم العقائدية والتدريبات اللازمة للنضال في كشمير، حسب التقارير التي صدرت في الهند، وازدادت أعداد الجهاديين من المواطنين الباكستانيين مع تراجع أعداد المتطوعين من كشمير . وترأس تلك المنظمات زعماء يعتنقون مذاهب متصلبة، وقاموا بحشد الآلاف من الشباب الباكستاني للجهاد من خلال المدارس التي تقع تحت هيمنتهم.

وفي نهاية التسعينيات ـ حسب جيسون بورك ـ ظهرت الصلة بوضوح بين الجيش الباكستاني والمنظمات الجهادية المنبثقة عنه في سياق النزاع الذي دار في كارجيل في عام ١٩٩٩م، حيث قال جيسون بورك:

في منتصف التسعينيات سيطرت الجماعات الجهادية الباكستانية على حركات العصيان في الولايات محل النزاع (مثل ولاية جامو وكشمير)، وتدريجيًا تراجع دور الكشميريين أنفسهم. وفي عام ١٩٩٩م، كان المقاتلون من الجماعات الباكستانية، بما فيهم «جماعة عسكر طيبة»، هم من مثلوا الجانب الأكبر من القوة القتالية التي احتلت المرتفعات الرئيسية على طول خط المراقبة (الحدود العسكرية بين الهند وباكستان).

وهناك مزاعم تناقلتها بعض أجهزة الاستخبارات الهندية أن وكالة الاستخبارات الباكستانية اضطلعت بعملية أخرى كان لها أكبر الأثر على الصعيدين الإقليمي والدولي: ففي عام ١٩٩٦م، قامت بتقديم أسامة بن لادن، الذي كان هاربا آنذاك من بلاده المملكة العربية السعودية، إلى زعيم حركة طالبان، المُلا عمر. ومنح المُلا عمر ابن لادن ملاذًا آمنًا. وكان أن تشرب ابن لادن من زعيم جهادي مخضرم تكريس الجهاد ضد جميع أعداء الإسلام، سواء القريب منهم أو البعيد.

انتشار الجهاد

تخلت القاعدة عن مركزيتها بعد الغارات الأمريكية على معاقل طالبان في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فبينما ظل قائدها الأعلى، والذي كان يعيش ملتجئًا داخل حصون باكستان،هو مصدر المشورة الفقهية والعملية، إلا أن تنفيذ العمليات الإرهابية كان يتم فعليًا من قبل الوحدات المحلية، والتي أصبحت مع مرور الوقت تنتسب رسميًا إلى تنظيم القاعدة. وأشار ماليسروثفين في أحد أعماله في عام ٢٠٠١م، إلى أن القاعدة كانت قد أصبحت آنذاك « مؤسسة عالمية تمتد أذرعها نحو الغرب، من الفلبين وحتى الولايات المتحدة. ويجمع بين عناصرها رابط فضفاض من الناحية التنظيمية».

وحتى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، شهد العقد الأول من هذا القرن سلسلة من الهجمات المروعة التي قامت بها الجماعات الجهادية وتردد صداها في جميع أنحاء العالم : بالي والدار البيضاء ومدريد ولندن وبومباي، وبالطبع في كافة أرجاء العراق، وكذلك في اليمن وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ولم تتراجع الجماعات الجهادية أمام الروح العدائية التي تفشت في العالم ضد الحركة الجهادية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقامت بشن عدد من الهجمات الضخمة على الهند، مثل الاعتداء على البرلمان الهندي في ديسمبر ٢٠٠١م.

ووجد تنظيم القاعدة في المناطق التي انهار فيها نظام الدولة، مواقع جديدة لنشر سطوته. وهي المناطق التي انهارت

زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ إلى الرياض

عام ٢٠١٠ أسست للاستراتيجية لمكافحة الإرهاب

إما بسبب الصراع المدني أو نتيجة للاعتداء الخارجي. وقد ظهر ذلك النمط لأول مرة في أفغانستان، حيث سارعت حركة طالبان بتوسيع سلطاتها. وتكرر في العراق حيث دمر الاعتداء الأمريكي كافة مؤسسات الدولة، وتم إعادة تشكيل النظام السياسي بشكل متعمد على أساس مذهبي، الأمر الذي أدى إلى تضخيم الصراع السني الشيعي المستشري. وقد أدار تنظيم القاعدة ذلك الصراع على الجانب السني بقيادة المحارب الأفغاني المخضرم والعنيف، أبو مصعب الزرقاوي.

وقد نفذت القاعدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سلسلة من الهجمات القوية في المملكة العربية السعودية: الاعتداء على ثلاثة مجمعات سكنية في مايو ٢٠٠٣م، واعتداء الخبر في مايو ٢٠٠٤م، والاعتداء على القنصلية الأمريكية في جدة في ديسمبر ٢٠٠٤م. وبلغت تلك الهجمات ذروتها بالاعتداء على مساعد وزير الداخلية في ذلك الوقت، الأمير محمد بن نايف، في أغسطس ٢٠٠٩م.

أما خارج شبه الجزيرة العربية، فنجد تنظيم القاعدة قد امتد ليصل إلى الصومال، حيث توجد «حركة الشباب» التابعة له. وهي المنظمة الجهادية الرئيسية المسؤولة عن نشر الخراب والدمار في شرق إفريقيا. وقبل ذلك، وفي نهاية التسعينيات، كان المحاربون الأفغان قد وصلوا إلى الجزائر، وذلك بعد أن نزعت الحرب الأهلية الدامية هناك المصداقية عن الجماعات الإسلامية المحلية. وكان يطلق على منظمتهم في بادئ الأمر «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» (GSPC هو مختصر اسمها بالفرنسية). وقد انضمت رسميًا إلى تنظيم القاعدة في سبتمبر ٢٠٠٦م، ليصبح اسمها «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)». وقد نفذت مجموعة من الهجمات الدموية في الجزائر. كما وسعت من نطاق عملياتها ليصل إلى النيجر ومالي.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات الماضية، وبينما كانت كل من الهند ودول الخليج تقعان ضحية للعنف الجهادي، إلا أنه لم يكن هناك بشكل عام سوى قليل من الفهم بين المراقبين السياسيين في دول الخليج حول مصادر آفة الجهاد كانت تضرب في كشمير آنذاك وتمتد مخالبها كذلك إلى أجزاء أخرى من الهند. وقد كانت الآراء في دول الخليج تميل إلى أن هذا العنف قد تولد كليًا نتيجة لفشل الهند في معالجة قضية كشمير وتلبية تطلعات الشعب الكشميري. ولم يُلقَ بالا إلى تأكيد الهند بأن ما تواجهه لم يكن انعكاسًا للقضية الكشميرية، والتي كانت على أية حال محل نقاش بين حكومة البلدين، بل إنه تجسيدًا للجهاد المدعوم من الدولة، والذي تم تأسيسه على التعصب الديني دون احترام للحدود القومية.

ولقد تغير ذلك التصور بشكل كبير في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي عندما وقع هجوم مومباي في نوفمبر ٢٠٠٨م، إذ رأت حكومات الخليج وشعوبها على شاشات التليفزيون الاعتداء المحكم التنظيم على بومباي، والهجمات الشرسة على الرموز البارزة في المدينة وسكانها بشكل عام، وقد لمسوا التخطيط الدقيق لذلك التنظيم المروع. وأصبح هناك الآن قبولًا واسعًا لتأكيدات الهند بأن جماعات في باكستان هي في واقع الأمر حاضنة التنظيمات الجهادية وملاذها، بما يشكل تهديدًا لجميع البلدان في مختلف أنحاء جنوب وغرب آسيا. وقد كان ذلك حجر الأساس لإرساء سبل التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في سبيل مكافحة الإرهاب.

وهكذا ، خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموها نسينغ إلى الرياض في فبراير ٢٠١٠م،اتفق البلدان، في تحول كبير عن مواقفهما السابقة ، على التعاون في إرساء تدابير مشتركة لمكافحة الإرهاب. وقد شرعا بعد ذلك مباشرة في التعاون الاستخباراتي، حيث تشارك الطرفان بمعلومات حيوية أفضت إلى اعتقال بعض العناصر الهامة ذات الصلة بالأنشطة الإرهابية في الهند. وفي عام ٢٠١٢م، قامت المملكة العربية السعودية بترحيل سيد زين الدين الأنصاري، والمعروف بأبو حمزة، إلى الهند، والذي كان مطلوبًا لقيامه بعدة أعمال إرهابية في الهند، بما فيها هجمات مومباي في عام ٢٠٠٨م. وبعد ذلك بفترة قصيرة رحَل السعوديون فصيح أحمد، أحد العناصر الهامة من المجاهدين الهنود، والذي كان مطلوبًا لضلوعه في هجمات عام ٢٠١٠م، الإرهابية على مدينتي بنغالور ودلهي.

التحدي الماثل في داعش

كان لانحلال نظام الدولة في العراق وترسيخ السياسات الطائفية بها، أن أفضى إلى ولادة حركة متمردة تشن هجماتها على الأهداف الأمريكية والشيعية بنفس القدر من العداء والكراهية. وبرغم أن تنظيم القاعدة في العراق كان إسميًا تابعًا لقيادة القاعدة في باكستان، إلا أن زعيمه، الزرقاوي، قد رفض الأخذ بمشورة مرشديه بالاعتدال في الهجمات. وبعد وفاته في عام ٢٠٠٦م، وبسبب العنف الأهوج الذي أنتهجه، ظهر ائتلاف من السنة المعتدلين، ممثلين في رؤساء القبائل، والخبراء المهنيين، والمسؤولين السابقين في نظام صدام حسين، ممن يسعون إلى الوقوف في وجه الجهاديين، في حركة أطلق عليها اسم «الصحوة». وقد نجحت «الصحوة» بالفعل في دحر الجهاديين.

وبرغم ذلك، فقد عملت السياسات الطائفية المتصلبة لرئيس الوزراء، نوري المالكي، على ألا يتم احتواء أعضاء «الصحوة» داخل الحكومة العراقية أو القوى الأمنية، مما أدى بهم، بحلول نهاية ذلك العقد من الزمن، إلى التوجه نحو الجهاديين، حاملين اسمًا جديدًا هذه المرة لتمييزهم عن القاعدة «الدولة الإسلامية

في العراق» (IS). وفي عام ٢٠١١م، تم إعادة هيكلة هذه الجماعة بقيادة القائد ذو الشخصية المؤثرة، أبو بكر البغدادي. و دخلت «الدولة الإسلامية في العراق» ساحة الصراع السوري في عام ٢٠١٣، وأطلقت على نفسها اسمًا جديدًا وهو «الدولة الإسلامية في العراق وسوريا» (ISIS أو داعش: الاسم المختصر بالعربية).

وفي منتصف عام ٢٠١٤م، انطلقت داعش بقوة من معقلها في محافظة الأنبار، واستولت على مدينة الموصل، وأعلنت قيام «الدولة الإسلامية» بوصفها «دولة الخلافة». وفي غضون أسابيع قليلة نجحت في الاستيلاء على الأراضي الكائنة عبر الحدود العراقية السورية. وبهذا يكون قد اكتمل «للدولة الإسلامية» خصائص شبه الدولة بما لديها من جيش وقيادة سياسية وموارد مالية، وكذلك نظام بيروقراطي وقضائي وقوة أمنية. وقد استقطبت داعش الآلاف من الجهاديين الشباب الذين قدموا من غرب آسيا ومن أوروبا ووسط وجنوب شرق آسيا، وقد غرتهم الانتصارات العسكرية لذلك الكيان الجهادي الجديد، حيث استغلت قيادته ، بكل مكر ودهاء، وسائل التواصل الاجتماعي لاستدراج هؤلاء الشباب للانضمام إلى ساحات القتال في سوريا.

وفي أيامها الأولى، أعلنت داعش عن وجودها عبر تنفيذه العديد من عمليات قطع الرؤوس للرهائن العربية والغربية، والتي تم تصويرها وعرضها عبر وسائل الإعلام العالمية. وقد أكدت داعش منذ البداية عدم قبولها لتزعم القاعدة حتى الآن للجهاد العابر للحدود. وإنها سوف تقوم بمجابهة تنظيم القاعدة على صعيد التعاليم المذهبية وتجنيد المقاتلين والمساحة الجغرافية. ووصلت داعش إلى ذروة مجدها في ختام عام ٢٠١٥م، إذ أصبحت تمتلك أراض بنفس حجم المملكة المتحدة، وتعداد سكاني بلغ ٦ مليون نسمة من الشباب الأقوياء، وموارد مالية تقدر بعدة ملايين دولارات شهريًا، تأتي بشكل رئيسي من النفط المستخرج من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، والذي يتم بيعه من خلال وكلاء في سوريا وتركيا.

وهناك مجموعة من الجماعات الجهادية، التي كانت حتى وقت قريب تنتسب إلى القاعدة، إلا أنه ظهر عليها علامات الانشقاق عنها، إذ أقسم أعضاؤها من الشباب الأصغر سنا بالولاء للبغدادي. وتضم تلك الجماعات: جماعة «تحريك-طالبان الباكستانية «وجماعة «طالبان الأفغانية»، و»حركة الشباب «في الصومال ، وجماعة « بوكو حرام «في نيجيريا. ونجحت داعش كذلك في نقل وجودها وانتشاره إلى مناطق بعيدة مثل المملكة العربية السعودية والكويت واليمن وليبيا.

وفي منافسة مع تنظيم القاعدة، نفذت داعش سلسلة من الهجمات الإرهابية المروعة في مختلف أنحاء العالم، إما عن طريق كوادرها الخاصة مباشرة، أو عن طريق الجماعات المحلية التابعة لها في غرب آسيا وشمال إفريقيا وأوروبا. والأخطر من ذلك هو تأثير حملتها الدعائية على وسائل التواصل الاجتماعية، والذي أدى إلى التشجيع على الهجمات الإرهابية الفردية، إذ انتشرت على مستوى العالم الهجمات الإرهابية التي يقوم بها أشخاص منفردين، قد أغراهم الهجوم على المدنيين من تلقاء أنفسهم ، دون أن يكون لديهم صلة مباشرة مع داعش.

تشاركت السعودية والهند معلومات حيوية أفضت إلى اعتقال عناصر ذات الصلة بالأنشطة الإرهابية في الهند

التهديد الماثل على الهند ودول مجلس التعاون الخليجي

يقع المسلمون الهنود تحت أنظار كلا من القاعدة وداعش. ففي يونيو ٢٠١٤م، قام أيمن الظواهري وهو في مخبئه على الحدود الباكستانية الأفغانية، بتذكير المسلمين الهنود بأن « حتى أولئك الذين رفضوا الجهاد المسلح ينضمون الآن إلى سبيله بعد أن خاب أملهم في السبل الديمقراطية». وقد وبّخ شريكه ، عاصم عمر، المسلمين الهنود سائلا إياهم» كيف تظلون على سباتكم بينما يشهد بقية المسلمين في أنحاء العالم تلك الصحوة؟» وقد أعلن الظواهري في سبتمبر ٢٠١٤م، إقامة فرع لتنظيم القاعدة في جنوب آسيا، والذي من شأنه رفع «راية الجهاد»، وإعادة الهند تحت حكم المسلمين وفرض الشريعة في كافة أنحائها.

وظهر تنظيم جديد يدعي»أنصار التوحيد في بلاد الهند»، يتألف من مجموعة من أعضاء طالبان من الهنود والباكستان والأفغان . وقد أصدر سلسلة من الفيديوهات التي تستهدف الهند، يطالب أحدها الزعماء الجهاديين على مستوى العالم بتوحيد قواهم من أجل الهجوم على الهند «لحماية المسلمين الهنود». ويدعو فيديو آخر المسلمين الهنود إلى المشاركة في الجهاد العالمي، بينما يشير الفيديو الثالث إلى أعمال الشغب الطائفية في الهند ويطالبهم بالأخذ بثأرهم. وقد أعدت داعش أيضًا عددًا من الرسائل الموجهة خصيصًا إلى المسلمين الهنود، يصحبها تسجيل مرئي لعمليات انضمام المجاهدين باللغات الأردية والهندية والتاميلية.

وعمومًا فإن الاستجابة لمثل هذه الدعوات لا زالت حتى الآن متواضعة: فيقال أن ثمة حفنة من الشباب المسلمين قد انضموا إلى الجهاد في سوريا، وتم توزيع بعض القمصان المرسوم عليها علم داعش في جنوب الهند. وقبل بضعة أشهر ، حمل قلة من المتظاهرين في كشمير علم داعش. والأهم من ذلك، إلقاء

القبض على أحد الناشطين المنفردين في بنغالور لإدارته حملة دعائية لصالح داعش، وموقعًا الكترونيًا لاستقطاب الشباب للانضمام إليها، حيث قام بنشر ١٢٩ ألف تغريدة على موقع تويتر. وكان يتابعه على الموقع ١٧٥٠٠ من الجهاديين الناطقين باللغة الإنجليزية. ويقاتل بعضهم في العراق وسوريا.

وتتم الهجمات الجهادية في الهند بشكل عام عن طريق جهات يقع مقرها الرئيسي في الأراضي الباكستانية، وغير معروف سواء كانت تابعة للدولة هناك أم لا، دون الحاجة إلى وجود دور مباشر للقاعدة أو داعش في تلك الهجمات.

وعلى الجانب الآخر، عانت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي من هجمات إرهابية مروعة، كانت تأتي في البداية من القاعدة والآن من أتباع داعش. وبينما يأتي مرتكبي تلك الهجمات من كيانات منفصلة من الناحية التنفيذية، لكنهم يجمعهم المذهب الواحد، والعداء المتأصل لأصحاب الديانات و المذاهب الأخرى، أو حتى لأولئك السنيون الذين يخالفونهم تعاليمهم ومعتقداتهم المتصلبة، فضلا عن كونهم جميعًا مؤمنون تمام الإيمان بالعنف الجهادي.

وقد شرعوا في تطوير روابط مذهبية وتنفيذية فيما بينهم. ولن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي تلتقي فيه تلك الجماعات الجهادية المتباينة تحت مظلة مذهبية واحدة بقيادة «الخليفة». فبينما يحتفظون بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي على الصعيد التنفيذي، إلا أنهم يعملون على زيادة التنسيق فيما بينهم فيما يخص الاستراتيجيات والخطط وتبادل الأسلحة والتدريب.

وهكذا فمما لا شك فيه أن العنف الجهادي، سواء كان عابرًا للحدود أو محليًا أو فرديًا، سيظل يمثل تهديدًا عظيمًا لنظام الدولة في جميع أنحاء جنوب وغرب آسيا خلال العقد المقبل أو ما نحو ذلك.

التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي

وعلى خلفية ما سبق، جاء التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في سبيل مكافحة الإرهاب، ليحتل أهمية جوهرية في العلاقات بين الطرفين. وهو يعد في واقع الأمر عنصرًا رئيسيًا في « الشراكة الاستراتيجية» التي تسعى الهند إلى تشكيلها مع كل دولة من دول مجلس التعاون. الأمر الذي تم تجسيده بوضوح في التعهدات الرسمية التي أعلن عنها الطرفان في البيانات المشتركة التي تم إقرارها أثناء الزيارات الرسمية الأخيرة لرئيس الوزراء، ناريندرامودي، لثلاث دول من دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي: الإمارات العربية المتحدة في أغسطس ٢٠١٥م، والمملكة العربية السعودية في أبريل ٢٠١٦م، وقطر في يونيو ٢٠١٦م. وفي كل وثيقة مشتركة قامت الدول المعنية بعرض رؤيتهم والاستراتيجيات والإجراءات المؤسسية الداعمة لها، في سبيل مواجهة التحديات التي يعتزمون التصدي لها.

ويؤمن الطرفان بأن مكافحة الإرهاب هي أمر جوهري من أجل تحقيق السلام والاستقرار والأمن في الفضاء الجغرافي الواسع الذي تتشارك فيه شعوبهما. وهكذا جاء البيان المشترك بين الهند والإمارات ليتحدث عن عمل البلدين معًا « لتعزيز السلام والمصالحة والاستقرار والشمولية والتعاون على نطاق أوسع في منطقة جنوب آسيا ومنطقة الخليج وغرب آسيا». وبالمثل، أقر البيان المشترك بين الهند والمملكة العربية السعودية « الترابط الوثيق بين استقرار وأمن منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، والحاجة إلى توفير بيئة آمنة يسودها السلام لتعزيز التنمية في بلدان المنطقة».

وانطلاقًا من ذلك، فإن جميع البلدان المعنية ترى أن التعاون ضد الإرهاب يتمثل في مواصلة سعيهم نحو تحقيق شراكة استراتيجية، وعليه فالاتفاق مع المملكة العربية السعودية يقر بأن التعاون على الصعيد الأمني مع الهند سيعمل على «تدعيم المشاركة الاستراتيجية الثنائية». وبالمثل يضع البيان المشترك مع دولة الإمارات التعاون ضد الإرهاب في بؤرة «الشراكة الاستراتيجية الشاملة» التي يسعى إليها البلدان.

وتتفق الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي على بعض المبادئ التي من شأنها تشكيل مساعيهم المشتركة ضد الإرهاب. وهكذا ففي البيان المشترك بين الهند والمملكة العربية السعودية «رفض الطرفان تمام الرفض أية محاولة لربط هذه الظاهرة العالمية (الإرهاب) بأي جنس أو دين أو ثقافة»، وتبعًا لذلك عدم الربط بين العنف الجهادي وبين تعاليم الإسلام وعقيدته.

وأشار البيان المشترك للهند ودولة قطر إلى البعد العالمي لذلك الخطر وأعربا عن عزم البلدين على « التعاون سويًا لاقتلاع جذور ذلك الخطر العالمي الذي يهدد جميع الدول والمجتمعات»، وأشار البيان أيضًا إلى أن الإرهاب « يقوض بشكل مباشر السلام الدولي والبيئة الأمنية، ويهدد المساعي المبذولة لمواصلة النمو والتنمية».

ومرة أخرى ، وفي إشارة واضحة إلى بعض الدول التي تدعم وترعى الجماعات الإرهابية، قامت الهند و المملكة العربية السعودية «بدعوة جميع الدول إلى رفض استخدام الإرهاب ضد أي دولة أخرى، وإلى تفكيك البنى التحتية للإرهاب ... وقطع أي نوع من الدعم والتمويل للإرهابيين الذين يقومون بتخطيط وارتكاب العمليات الإرهابية من داخل أراضيهم .»وبالمثل جاء في الاتفاق مع دولة الإمارات أن البلدين « تدينان تلك المساعي- بما

ظهر تنظيم "أنصار التوحيد في الهند" ضم عناصر من طالبان هنود وباكستانيين وأفغان وأصدر فيديوهات تستهدف الهند

في ذلك تلك التي تتم برعاية الدول - والتي تستغل الدين في تبرير ودعم ورعاية الإرهاب ضد الدول الأخرى، « .

استراتيجيات ومؤسسات مكافحة الإرهاب

نظرًا للتوافق بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي حول رؤية وأسس التعاون بينهما في سبيل مكافحة الإرهاب، فليس من المستغرب أن تتشابه الاستراتيجيات التي تم الاتفاق عليها بينهما، بما يعكس التحديات المماثلة التي يواجهها كلا الجانبين. ويشمل ذلك:

١- التعاون في عمليات مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالوكالات التي تتعامل مع عمليات غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات، والجرائم العابرة للحدود، حيث أنها تعد موارد رئيسية لتمويل المنظمات الإرهابية. (تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق مع قطر يدعو إلى إتباع «نهج شامل» يتضمن كل تلك النقاط ، إلا أنه يذهب إلى أبعد من ذلك من خلال العمل على تعطيل الحركات الإرهابية ، ولاسيما المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتفكيك البنية التحتية للإرهاب، والتصدي إلى عمليات تجنيد المقاتلين).

٢- التعاون في مجال الأمن الإلكتروني، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، التي تم استغلالها بنجاح كبير في تعزيز التطرف وزعزعة التوافق المجتمعي.

٣- تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة التطرف الذي تتبناه بعض الدول أو الجماعات من خلال زيادة التفاعل بين العلماء في سبيل «تعزيز قيم السلام والتسامح والشمولية والرعاية الاجتماعية المتأصلة في جميع الأديان».

٤- تعزيز التعاون في المجال الملاحي لدعم الأمن في الخليج والمحيط الهندي.

ولضمان استمرارية برنامج التعاون الطموح هذا بصورة فعالة، تنص كافة الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منتديات رسمية لدعم الحوار المتبادل. وقد تم تفعيل ذلك بصورة رسمية مع دولة الإمارات، إذ من المقرر عقد اجتماعات بين مستشاري الأمن الوطني كل ستة أشهر. ومن المزمع كذلك عقد لقاءات منتظمة بين مجلسي الأمن القومي للبلدين، وذلك بدعم من « حوار الأمن الاستراتيجي» بين الجانبين.

وتتواجد بالفعل مثل تلك المنصات التي تتيح تبادل الآراء بشكل منتظم مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى: فبعد زيارة رئيس الوزراء الهندي مانمو هانسينغ إلى قطر في عام ٢٠٠٨م، تم الاتفاق على إنشاء لجنة وزارية مشتركة وكذلك الاستشارات المتعلقة بوزارتي الخارجية في البلدين. بينما تواجدت المجموعة الاستشارية الاستراتيجية الهندية العمانية منذ عام ٢٠٠٣م.كما وقعت المملكة العربية السعودية والهند معاهدة لتسليم المجرمين ومذكرات تفاهم بشأن المشاورات المتعلقة بوزارة الخارجية،والتعاون في مجال الدفاع، وعلى تبادل الاستخبارات المالية، ولاسيما ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكان للقاءات رفيعة المستوى بين قادة دول مجلس التعاون الخليجي وبين الهند على مدار الأعوام القليلة الماضية، أن أضاف إلى العلاقات الثنائية بينهما بعدًا استراتيجيًا قويًا، وجعل منهم شركاء في النضال ضد آفة الإرهاب التي، على حد تعبير رئيس الوزراء، مودي:

تأتي لنا كل يوم بأخبارٍ مفزعة وصورٍ مروعة عن:
المدارس التي تحولت الى مقابرٍ للبراءة
وحشود المصلين التي تحولت الى مواكب جنائزية
ونداء الصلاة الضائع وسط أصوات الانفجارات
والمدن المزدهرة وقد انقلبت خراباً وتراثها الغالي وقد أصبح رماداً
وآباء يحملون نعوش أبنائهم، ومجتمعات بأسرها وقد تفصمت عراها
والملايين الذين شُردوا، واللاجئين الموزعين بين النيران والبحار العاصفة.

وهكذا تواجه الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في سبيل نضالهما ضد الإرهاب تحديًا شاقًا وعاجلاً في آن واحد، يفرض عليهما العمل بصورة موحدة وقوية. وبحمد الله لقد أصبح لدى الجانبين الآن رؤية محددة، وقاما بتشكيل استراتيجية تتسم باتساع النطاق والشمولية في آن واحد، وتدعمها مؤسسات تعمل على تواصل الحوار وصقل الأساليب كلما دعت الحاجة إلى ذلك. إن شعورهما المشترك بعظم المهمة الملقاة على عاتقهما ، لكفيل بأن يمنحهما نفس قوة العزم والحماس التي تحرك خصومهم.

*** السفير الهندي السابق لدى كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة**

خطة العمل المشتركة أزالت التهديد النووي في الشرق الأوسط

الانتهاكات الإيرانية بين تجاهل برنامج العمل المشترك والاستهداف الأمريكي لطهران

مع تنامي التوقعات بحل أزمة البرنامج النووي لإيران بعد التوصل إلى اتفاق حول ذلك البرنامج بين طهران والمجموعة الدولية منذ عام سبق في يوليو ٢٠١٥م، والبدء بتنفيذ الاتفاق النووي، ورفع بعض العقوبات المفروضة عن إيران منذ يناير ٢٠١٦ م، ظهرت العديد من الإشكاليات بشأن البرنامج النووي، ليس من جهة الشكوك حول مدى التزام إيران بمضمون الاتفاق الموقع معها فحسب، وإنما من حيث التزام المجموعة الدولية المعنية بالاتفاق وإنفاذ بنوده، إذ مع تعدد المؤشرات على وجود محاولات إيرانية للإلتفاف على مضمون ما جاء به، واستمرارها في برامجها الصاروخية بجانب ما كشفت عنه تقارير مخابراتية ألمانية في الفترة الأخيرة بمحاولات سرية إيرانية، لشراء أجهزة ومعدات ذات استخدام مدني وعسكري نووي مزدوج ومضاعفة عملياتها ونشاطاتها الداعمة للميليشيات الشيعية في العراق وعدد أفراد الحرس الثوري في سوريا، ومتابعة دعمها لعملائها بالوكالة في اليمن، ينبئ السلوك الإيراني أنها عازمة في سلوكها العدواني في المنطقة غير عابئة بما تضمنه اتفاقها مع الدول الكبرى أو برنامج العمل المشترك الشامل، الذي قصر نشاطه على ما يبدو في برنامج إيران النووي فحسب، دون محاولة التأثير في سلوك إيران الداخلي أو الإقليمي سيما ما يتعلق بسياستها الخارجية، على أمل أن يقود الاتفاق مع إيران إلى التحول التدريجي في سياساتها الداخلية والخارجية.

د. أميرة الراشد

ويؤشر التجاهل الدولي للانتهاكات الإيرانية، تغييرًا في قواعد لعبة تشكيل ميزان القوى في المنطقة، حيث انتصرت الدول الغربية في استدراج إيران لاتفاق محكوم بأطراف دولية عدة من شأنها المساس بسيادة واستقلال إيران، ليس في التحكم بنظام العقوبات ومصادرة بعض من أرصدتها المجمدة فحسب، وإنما في تنفيذ حملات تفتيش متناهية الدقة، إذ ينص الاتفاق النووي بين إيران والقوى الست على دخول مفتشي الأمم المتحدة إلى كل المواقع الإيرانية المشتبه بها، بما فيها المواقع العسكرية لا سيما أن أهم المشاكل المعلقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كانت في رفض إيران إعطاء معلومات عن أي نشاط نووي أو تخطيط مستقبلي لبناء منشآت نووية خارج نطاق اتفاقية منع الانتشار، بما فيها مناجم اليورانيوم ومصانع الماء الثقيل ووحدات التخصيب المتطورة والأبحاث مثل الليزر، إضافة إلى وجود مشاكل ذات أبعاد عسكرية تتصل بطلب الوكالة لزيارة موقع -بارشين-العسكري للاشتباه في استخدامه في اختبارات تفجير مرتبطة بالقنابل الذرية وهو الأمر الذي تحقق الآن للغرب بموجب الاتفاق النووي الأخير.

وفي مقابل النصر الغربي بمنع إيران من حيازة السلاح النووي في المدى القصير على الأقل، وتعطيل بعض الصفقات ورفع العقوبات، ومصادرة بعضًا من أرصدته المجمدة، يصعب الموقف الإيراني أو حتى صموده لوقت طويل، كما لا يمكنه الاعتراض على تلك الحملات التفتيشية أو ما يترتب عليها من نتائج وقرارات حيث ستكون ملزمة له، لأنها مرتبطة بشكل أو بآخر بحزمة عقوبات دولية صارمة جديدة الأمر الذي لن يستطيع النظام الإيراني احتماله في ظل تردي أوضاعه الاقتصادية وحروب الاستنزاف التي أوقعته في مستنقع مكلّف، والوضع قابل للتفاقم داخليًا إذا فشل الإيرانيون في إظهار أي تحسن اقتصادي، فإنّ الغضب الشعبي قد ينقلب ضد النظام نفسه في جميع أنحاء

انتصر الغرب في استدراج طهران لاتفاق يمس استقلال إيران بنظام العقوبات وتنفيذ حملات تفتيش دقيقة

البلاد، حيث بدأ صبرُ الرأي العامّ ينفد، وأضحت المعارضةُ ضدَّ حكومةِ روحاني وفريقِه الاقتِصادي أكثرَ شراسة.

ومما يؤكد الفرضية السابقة، سلسلة المواقف الدولية تجاه الانتهاكات الإيرانية التي تنبئ بتحرك دولي على الأقل أمريكيا، لتحجيم النظام الإيراني أو إضعافه في الحد الأدنى، وإن كان لا يوجد موقف دولي موحد من تفسير بنود الاتفاق، ومدى التزام إيران به، فثمة تباينات واضحة فيما بينها تجاه خروقات إيران الأخيرة، إلا أنها أجمعت بشكل كبير على عدم التزام إيران ببنود الاتفاق، وهو ما سنحاول استعراضه تاليًا:

الموقف الأمريكي من الانتهاكات الإيرانية

على الرغم من تأكيد-الرئيس أوباما- للحل الدبلوماسي في الاتفاق النووي مع إيران دون اللجوء إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط، إلا أنه أعترف ضمنيًا أنه ما زالت هناك خلافات عميقة بين الولايات المتحدة وإيران سيما ما يتصل بمعارضة سلوك إيران المزعزع للاستقرار في أماكن أخرى، بما في ذلك التهديدات ضد إسرائيل وشركائه في الخليج، ودعمها لوكلاء العنف في أماكن مثل العراق وسوريا واليمن كما أكد أنه لا تزال هناك عقوبات على إيران بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ودعمها للإرهاب وبرنامجها الصاروخي، مما ينبئ باستمرارية فرض العقوبات الأمريكية والدولية بقوة خصوصاً أن اختبار إيران للصواريخ مؤخرًا -على سبيل المثال- شكل انتهاكًا لالتزاماتها الدولية، ونتيجة لذلك، سعت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على الأفراد والشركات العاملة، ذات الصلة ببرنامج الصواريخ الباليستية بدعوى الدفاع عن أمن أمريكا وحلفائها وشركائها في منطقة الشرق الأوسط.

وفي سياق آخر، تعكس قرارات الكونجرس الأمريكي، أنه لا توجد إمكانية إنشاء تحالف إيراني/ أمريكي جديد بدليل الأصوات المعارضة لإيران في واشنطن، وإن ظل الاهتمام الأمريكي في نجاح الاتفاق، أن تكون إيران خالية من الأسلحة النووية وأن تكون أكثر استقرارًا واندماجًا مع المنظومة الدولية، وإن لم يحقق الاتفاق النجاح المطلوب، فإنه سيعطي الولايات المتحدة مبررًا لاتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران لاسيما أن هذا الاتفاق لم ولن يلق قبولاً جيدًا في أميركا على مستوى الكونجرس والرئاسة الأمريكية القادمة، كون عقد الصفقة تم مع دولة عدائية ومزدوجة المعايير مثل إيران، سيبقى مثيرًا للجدل على الأقل، ويظهر مسح أجراه مركز أبحاث -بيو- في أيلول/ سبتمبر الماضي أن نسبة (٢١) في المائة فقط من الأمريكيين يعتقدون أن الصفقة مع إيران فكرة جيدة.

كما صرح وزير الخارجية "كيري" أنه تم تشويه الصفقة من قبل إيران، وأن الإدارة الأمريكية تتظاهر على الأقل بأنه تم تحويرها، وليس من الصعب تفسير ذلك، مؤكداً أن بداية انهيار الصفقة، سيملي على الإدارة الأمريكية أن تكون على الطريق إلى الحرب مع إيران مرة أخرى.

وأكد -فريد فليتز- نائب رئيس السياسات والبرامج في مركز السياسة الأمنية، أن إيران ستضاعف قدرتها على إنتاج الوقود النووي بشكل أسرع وبكميات أكبر في ضوء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن الإيرانيين ينتهكون بالفعل بنود الاتفاق النووي ،من الصعب تصديق أنها ستواصل الالتزام بهذا القيد بعد تثبيت أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورًا، كما أن تمتع إيران في إطار الاتفاق النووي بالقدرة على تخصيب اليورانيوم بأجهزة متقدمة تم إقراره في اتفاق جانبي سري آخر حجبته إدارة -أوباما- بصورة غير قانونية عن الكونجرس يعترف صراحة بخطة إيران لتوسيع برنامج تخصيب اليورانيوم في غضون١٠سنوات فحسب، فضلا عن اتفاقات جانبية سرية أخرى تسمح لإيران بتفتيش منشآتها بنفسها، وأخرى تضعف قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مراقبة البرنامج النووي الإيراني.

موقف برنامج العمل المشترك والشامل من الانتهاكات الإيرانية

يمكن القول أن خطة العمل المشتركة الشاملة من قبل ما يسمى E5 + 1 - Joint Comprehensive Plan of Action JCPOA ، التي تضم الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - وإيران، أزالت بشكل عملي التهديد النووي من السياقات الرئيسية في الشرق الأوسط، إذ وفقًا لبرنامج العمل المشترَك، تقبل إيران الحدّ من تجاربها النوويَّة بشكلٍ كبير مقابل رفع العقوبات التي فُرِضَت عليها بحكم برنامجِها النَوَويّ، وبعدَ موافقة الكونغرس الأميركي والبرلمان الإيراني، تمّ تبنّي الاتّفاقيَّة رسميًّا في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥م، وبدأ العمل بها في ١٦ يناير/ كانون الثاني ، مع التصويت للمادَّة ٢٢٣١ في مجلس الأمن، من المفروض أن يتمَّ إلغاءُ العقوبات بمجملِها في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣م، وأن يكفَّ مجلسُ الأمن عن العمل بالمادَّة ٢٢٣١ في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥م.

وفي أول تقرير نصف سنوي لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA اطلع رئيس الشؤون السياسية للأمم المتحدة -جيفري فيلتمان- في مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضوًا، انتهاك إيران للقوانين الدولية على أكثر من مستوى، وإن كانت للدول الغربية وروسيا مواقف مختلفة بشأن التقرير، حيث انتقد التقرير إيران لإطلاق الصواريخ الباليستية، وتهديد أمن دول الجوار، واعتبر تدخل إيران في الحرب في سوريا أمرًا غير قانوني.

في المقابل دعت روسيا أطراف JCPOA الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم٢٢٣١وانتهى التقرير بدعوة إيران تجنب مثل هذه التجارب الصاروخية البالستية التي لديها القدرة على زيادة حدة التوتر في المنطقة، مع تذكير الأمين العام بشأن التدابير التقييدية التي تتضمن فرض قيود على التحويلات والأنشطة ذات الصلة النووية، والتحويلات المتعلقة بالصواريخ الباليستية والأنشطة، ونقل السلاح فضلاً عن تجميد الأصول وحظر السفر.

ويأتي عجز برنامج JCPOA عن اتخاذ إجراءات رادعة للانتهاكات الإيرانية لبنود الاتفاق، إلى التالي:

١- أن الاتفاق برمته يعكس تركيزًا على المصالح الأمريكية دون مراعاة لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران ودون تقديم أي ضمانات لأمن المنطقة، كما أن برنامج رفع العقوبات التي فُرِضَت على إيران بخصوص برنامجها النوَوِيّ، أتى بعدَ موافقة الكونغرس الأميركي والبرلمان الإيراني، ومن ثم، تظل عملية رفع العقوبات مقيدة بالإرادة الأمريكية أساسًا وبحسب ما تراه خرقًا للاتفاق من عدمه، وهو ما وافقت عليه إيران قبل إبرام الاتفاقية النووية.

٢- طبيعة فحوى وحيثيات سلسلة التفاوض مع إيران، الذي يعكس مقايضة الائتلاف الدولي المعني بالملف الإيراني عند إبرام هذا الاتفاق رفع العقوبات الدولية مقابل تخلي إيران عن تملك السلاح النووي، وهذا كله يعود في أساسه إلى حرص الغرب غير المفهوم على إبرام اتفاق نووي مع إيران مقابل أي ثمن، ومن هنا تكمن إشكالية إعادة فرض العقوبات في حال الإخلال ببنود الاتفاق، خصوصًا مع صعوبة تقدير حجم وخطورة تلك الانتهاكات على نحو يمكن المجموعة الدولية التراجع عن سياسة رفع العقوبات الدولية، مما جعلها في موقف ضعيف أمام أنشطة إيران التخريبية مهما شكلت من تهديد للأمن الإقليمي، وذلك خشية انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

٣- الدور الروسي في تقييد نشاط برنامج العمل المشترك الشامل، حيث انتقد مندوب روسيا في مجلس الأمن -فيتاليتشوركين- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق النووي وانتهاكات إيران النووية، واصفًا إياه بغير المتزن والمسيس ويعكس تواطؤ واضحًا من قبل أمريكا، مؤكدًا قبول روسيا عمومًا بالتجاوزات الإيرانية، إذا لم يرد في أي تقرير أممي حتى الآن ما يشير إلى الإرهاب الذي تمارسه إيران في المنطقة، فكل ما يتضمنه مجرد تصريحات ليس لها أي نتائج ملموسة لتحجيم الانتهاكات الإيرانية.

موقف الأمم المتحدة من الانتهاكات الإيرانية

أفاد تقرير للأمم المتحدة أن طهران نقضت القرار الأممي حول الاتفاق النووي الإيراني بدعمها وإرسالها أسلحة إلى جماعات خارج حدودها، وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط، كما أن إرسالها سلاحًا للعراق، جاء دون الحصول على موافقة مسبقة في انتهاك واضح وصريح للقانون الدولي.

وأكد مندوب كل من: الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وأمريكا وبريطانيا ومصر في مجلس الأمن، ممارسة إيران تحركات تشكل خرقًا للاتفاق النووي مع القوى الدولية، ومن شأن هذه التحركات زعزعة أمن المنطقة ويقوض استقرارها في الوقت الذي التزمت فيه كافة الأطراف ببنود الاتفاق الذي حسن الأمن والسلم الدوليين، وشدد الأعضاء على ضرورة الاستمرار في توثيق الانتهاكات الإيرانية للقرار الدولي حول برنامجها، ومتابعة مجلس الأمن لكل النشاطات الإيرانية التي تخالف الاتفاق النووي خصوصًا مع تفاقم حالة التدخل الإيراني في المنطقة بشكل غير قانوني.

وأجمعت لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن الدولي المعنية بمراقبة العقوبات على إيران في أبريل، ظهور عدة تقارير إعلامية عن شحنات أسلحة إيرانية إلى سوريا ولبنان والعراق واليمن وحزب الله وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) ما يعد مخالفة للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة، وطالب أعضاء في مجلس الأمن من -لجنة عقوبات إيران- اتخاذ إجراء بشأن انتهاكات إيران الأخيرة، لكن اللجنة لم تتخذ أي إجراء حتى الآن، مما يؤشر أن الأمم المتحدة، تعتمد نهجًا أقل شدة تجاه إيران من الخط الذي تتبناه الولايات المتحدة نفسها.

وفي سياق متصل، رصدت منظمة العفو الدولية انتهاكات إنسانية في الداخل الإيراني ومواصلة السلطات فرض قيود مشددة على تكوين الجمعيات والتجمع وحرية الدين والمعتقد، كما واجه أعضاء الأقليات الدينية تمييزًا في التوظيف وقيودًا على حقهم في التعليم وفي حرية ممارسة شعائرهم الدينية، وممارسة الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية.

أما من حيث الانتهاكات العسكرية، استعرضت وسائل الإعلام الإيرانية مع نظيرها الروسي - سيرجي شويجو- وكذلك الرئيس الروسي - فلاديمير بوتين- تسليم نظام الدفاع الجوي S-400 وهو الأكثر تطورًا من S-300 وشراء الأسلحة الهجومية الروسية المتقدمة، مثل الدبابات والمقاتلات النفاثة، ولاشك أن هذا العقد

قرارات الكونجرس تؤكد فشل إنشاء تحالف إيراني/ أمريكي رغم الاهتمام الأمريكي بإنجاح الاتفاق النووي

وأنشطة إيرانية مماثلة تشكل انتهاكًا للعديد من قرارات الأمم المتحدة الحرجة لاسيما القرار رقم ٢٢٣١ الذي يحظر بوضوح على الجمهورية الإسلامية شراء -الدبابات والمركبات القتالية المدرعة وأنظمة مدفعية من العيار الكبير والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية والسفن الحربية وغيرها- دون الحصول عل موافقة مسبقة من الأمم المتحدة، فضلًا عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ المرفق الثاني - الفقرة الثالثة - الذي يحظر على إيران القيام بأي نشاط للصواريخ البالستية إلى ثماني سنوات من يوم تاريخ اعتماد JCPOA أو حتى التاريخ الذي تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا يؤكد استجابة إيران لقراراتها.

مسارات السياسة الأمريكية في إحباط الصفقة النووية

دخلت إيران عمليًا مرحلة ما بعد الحظر، أي مرحلة جديدة تتيح لاقتصادها وشركاتها المتاجرة والاندماج مع المنظومة الدولية، بعد رفع الحظر الدولي وفقًا لاستيفاء شروط الاتفاق النووي، ورغم رفع الحظر الدولي، تبقى هنالك الحظر الأمريكي غير المرتبط بالملف النووي، وهو حظر أقره الكونغرس الأمريكي، ويخص خروقات إيران في مجالات دعم الإرهاب وحقوق الإنسان والصواريخ البالستية، وهذا الحظر يمنع الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة من التعامل مع إيران، ولكنه لا يمنع فروعها في الخارج من التعامل مع السوق الإيراني، الأمر الذي أثار الشكوك لدى المستثمرين الدوليين حول سلامة تعاملاتهم مع الجانب الإيراني، لا سيما أن الولايات المتحدة ما زالت تلوح من وقت لآخر بإمكانية العودة التلقائيَّة إلى حصار إيران- وقرارات الأمم المتَّحدة المرتَبطة به - والمسمَّى في حال تمَّ إثباتُ خرقِ إيران أحد بنودِ الاتِّفاقيَّة، وهذا بالتحديد ما يخشاهُ المستَثمرون الدوليّون.

وبالوقوفُ على الوضع، يتأكد لنا إدراك الحكومة الإيرانية المسبق بسياسة الاستدراج الدولية بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية، للدفع بها إلى قبول الاتفاق النووي، والتخلي عن السلاح النووي مقابل رفع جزئي وتدريجي لبرنامج العقوبات المفروض عليها وإن لم يكن يتوقع النظام الإيراني أن تخل الولايات المتحدة بوعودها خلال شهور من إبرام الاتفاقية، حيث أبدت إيران امتعاضها من تداعيات تلك الاتفاقية خلال العام المنصرم، متهمة حكومة الولايات المتحدة بانتهاك الاتفاقية، خصوصًا بعد أن تأكد لديها تراجع الإدارة الأمريكية عن الكثير من التزاماتها فيما يتطلب الإفراج عن أرصدتها المجمدة وغيرها من الصفقات التي نوجز منها:

١- تعطيل صفقة طائرات البوينغ الإيرانية، حيث عمد الجمهوريون المتشددون وجماعات الضغط الموالية لهم، تخريب الاتفاق الذي يضمن رفع العقوبات الدولية عن إيران في مقابل فرض قيود صارمة على برنامجها النووي، وقد امتثلت إيران لذلك وتوقفت مساعيها لصنع سلاح نووي، لتنهي فكرة قيام حرب إقليمية جديدة ومع ذلك، صوّت مجلس النواب على منع شركة بوينغ من بيع ٨٠ طائرة ركاب وتأجير ٢٩ طائرة أخرى لشركة إيران إير - شركة الطيران الوطنية الإيرانية- بتكلفة لا تقل عن ٢٠ مليار دولار، وعلى الرغم أن هذه الصفقة يمكن أن تكون إحدى النتائج الاقتصادية الأكثر بروزًا للاتفاق النووي، بالنظر إلى أنها تعد أكبر صفقة تجارية أمريكية مع إيران منذ أن أنهت الثورة الإسلامية ١٩٧٩م، العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فضلًا عن أن أسطول الطيران التجاري الإيراني أصبح متهالكًا للغاية وغير آمن نتيجة سنوات من العقوبات إلا أن الجمهوريين في الكونغرس يرون بأن لإيران سجل طويل كدولة راعية للإرهاب، معللين رفضهم بإمكانية استخدام إيران الطائرات الجديدة لدعم حروبها بالوكالة في سوريا ولبنان أو حتى إعادة تهيئة الطائرات لاستخدامها في أغراض عسكرية، أو أن تقدم شركة إيران إير بعض الطائرات إلى ماهان إير، وهي شركة طيران ما تزال تخضع لعقوبات، وبالرغم من إمكانية تعقب تلك الطائرات بالتعاون مع شركة بوينغ في حالة أي انتهاك من جان بشركة إيران إير، فضلاً عن تعليق قطع الغيار إلا أن مجلس النواب رفض تمرير الصفقة.

٢- استمرار برنامج العقوبات المصرفية، إذ ما زالت البنوكَ الأوروبيّة الكبرى تمتنِعُ حتى الآن عن التجارة مع إيران، وأنَّ قِلَّةً قليلة فقط من الاعتمادات المُستنديّة حصلت على موافقات، وترفض دفعَ مستنَدات لصالح كيانات تجاريَّة إيرانيّة لا سيما أنَّ استمرار منعَ البنوك الأمريكيّة من القيام بعمليَّات مصرفيَّة بالدولار، يؤثِّر بشكلٍ غير مباشر على البنوك غير الأمريكيَّة من خلال آليَّة التعويض، ووفقًا لتصرِّيح حاكمُ البنك المركزيِّ لإيراني -وليُّاللهسيف- في مجلس العلاقات الخارجيّة في نيويورك في ١٥ أبريل/ نيسان ٢٠١٥م، أنَّ شيئًا لم يَحدث تقريبًا منذ إبرام الاتفاق النووي وأنَّ شركاء إيران لم يَفوا بالتزاماتهم، كما صرَّحَ المرشدُ الإيرانيُّ الأعلى في ٢٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٦م، أنَّ العقوبات رُفِعت على الورق فحسب، متهمًا الولايات المتَّحدَة بتخويف البنوك التي تَنوي التعاملَ مع بلادِه، حتى مع دعوة وزير الخارجية الأمريكي -كيري- في اجتماع مع نظرائه الأوروبيين وبعض البنوك الأوروبيّة١٢ مايو/ أيار البنوكَ الأوروبيةّ وغيرها إلى التعامل مع إيران، يعكس غرابة موقفه الذي يحفِّزُ البنوكَ غير الأمريكيَّة على القيام بما تستمرُّ واشنطن بنَهي الشركات الأمريكية عنه، وطبقًا لوصف - ستيوار تليفي- المديرُ القانونيُّ لبنك HSBC والمساعدُ الأسبقُ لوزير الماليّة الأمريكيّ المسؤول عن شؤون الإرهاب والاستخبارات المصرفيّة، أن وزارة الخارجيّة ليس لها أيَّةُ صلاحيَّة في المجال المصرفيّ، أما ما يتصل بموقف الفريقَ الدوليَّ المشترَك بين الحكومات Groupe Intergouvernemental d'action financièreGAFI أعربَ في ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٦م، عن قلقه الشديد من فش إيران في صدّ خطر تمويل الإرهاب، فمازالَت الخزينةُ الأمريكيَّة تعتبرُ النظامَ البنكيَّ الإيراني بما فيه البنكُ المركزيّ، سلطةً مثيرةً للقلق فيما يتعلّق بتبييض الأموال ولذلك، من المنطقيّ أن تجدَ البنوكُ الخاصَّة صعوبةً في تبيان التوجُّهات الجديدة للسلطات المصرفيّة الأمريكية، وأن تراها مُبهَمة، مما خفَّفَ المستثمرين الدوليين من الاندفاع باتجاه التعاون التجاري مع إيران.

٣- صعوبة استعادَةَ النظام الإيراني للأرصدة المجمَّدة في الخارج سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ومصادرة بعض منها، حيث أصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكمًا يقضي بتوزيع أصول إيرانية مجمدة بقيمة ملياري دولار تقريبًا على أسر أمريكيين قتلوا في هجمات، اتهمت إيران بالضلوع فيها، وسبق أن رفضت إيران دفع تلك المبالغ، مما دفع أمريكا استخدام أرصدة إيران المجمدة، لدفع التعويضات قبل أن تتم إعادة مليارات الدولارات إلى طهران في إطار الاتفاق النووي، ويرى الجمهوريون في قانون -العدالة لضحايا الإرهاب الإيراني- وسيلة لعرقلة الاتفاق النووي أو على الأقل الحصول على جزء كبير من الأموال التي ستتم إعادتها إلى إيران، مما أثار حالة من الغضب و الاستياء في الأوساط السياسية والتيار المتشدد في إيران الذي وصف مصادرة الأموال بالقرصنة الدولية، وعدم إمكانية الوثوق بالولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما أن حكم القضاء الأمريكي صدر بعد أشهر من إبرام الاتفاق النووي، وهو ما خلق الكثير من المخاوف لدى الرأي العام الإيراني من أن تنتهج أمريكا هذه السياسة خلال السنوات المقبلة، لمنع طهران من تحقيق أهدافها الاقتصادية "وكالات - واشنطن: أكتوبر ١، ٢٠١٥م، ٣ ص".

استصدار واشنطن عقوبات جديدة من شأنها تقييد النظام الإيراني، حيث صوت مجلس النواب في ١٤ يوليو ٢٠١٦م، قانون بتوسيع العقوبات ضد إيران بأغلبية ٢٤٦-١٧٩ وتمت صياغة قانون العقوبات الجديد بسبب انتهاكات النظام الإيراني لبنود الاتفاق النووي، وأعزت عضو الكونغرس كينيمير شنت (TX-24) استصدار تلك العقوبات أن إيران دولة راعية للإرهاب، كما أن بنود الاتفاق النووي المبرم مع إيران لم يتم الوفاء بها، مؤكدة أن الصفقة النووية، دعمت برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية والحكم القمعي للنظام، مما يستوجب على الإدارة الأمريكية تغير اتجاهها لوقف استرضاء أعدائها.

تحفّظُ المرَشَّحين للرئاسة الأميركيّة على الاتفاق النووي الإيراني، إذ تشكِّل انتخاباتُ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦م، الرئاسية الأمريكية مصدرًا آخرَ للقلق فالمرشَّحةُ الديمقراطيَّةُ -هيلاري كلينتون- وإن كانَت قد وافَقت على اتفاقيَّة فيينّا إلا أنَّها أعلنَت منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥م، موقفًا تدعو فيه إلى -الاحتراز والتأكُّد- من هكذا اتفاقية، بينما وصف المرشَّحُ الجمهوريّ -دونالد ترامب- الاتفاقيَّة بأنَّها -كارثية- وإن تأرجَحَت مواقفُه بين إمكانية -تَفكيك الاتفاقيّة- و-تَطبيقها بكافة بنودها- وإن كان نقضُ الاتفاقيَّة بالنسبة للرئيس الجديد المحتمَل أمرًا غيرَ وارد بحكم التبعات التي قَد تترتَّبُ على ذلك، فضلا عن خطر اندلاع حرب إقليميَّة تجرُّ إلى أمريكا تَحالُفًا كبيرًا ضدَّها، ومؤكد أنَّ هكذا تصريحات على درجة من الخطورة، كفيلة ببثّ الحذر بشكل يسيء إلى التطبيق العمليّ للاتّفاقيَّة، وفي إيران ولحدَّة الانتقادات، بدأ المرشدُ الأعلى بالتصعيد، مُعلنًا أنَّ الجمهوريَّة الإسلاميَّةَ لاتخرقَ من تلقاء نفسها برنامجَ العمل المشترَك، لأنَّ احترامَ كلمة تمّ التعهُّدَ بها مبدأٌ قرآنيٌّ، أمّا إن نفّذ المرشَّحون للانتخابات الرئاسيّة الأميركية تهديداتهم بتمزيق برنامج العمل المشترَك، فستقومُ الجمهوريّةُ الإسلاميَّةُ بخرقه حينئذ، وفي ١٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، في -أوسلو- أكَّد «كيري» أنَّ الولايات المتَّحدة، ستوضح موقفها تجاهَ المعامَلات المصرفيّة مع إيران وهو الأمر الذي لم يتحقق بشكل عملي حتى الآن.

انكشاف النظام الإيراني إقليميًا ودوليًا

من المؤكد أن الاتفاق النووي الإيراني لم يحقق لإيران الكثير لإنعاش اقتصادها المتردي خصوصًا أن إجمالي ما سيعود على إيران من عوائد مالية لا يتعدى ٧ مليارات دولار في ظل الإبقاء على مستويات تصدير النفط الحالية التي تمثل حوالي (٦٠) بالمائة مقارنة بعام٢٠١١م، مع حرمان إيران من برنامجها النووي السلمي مقابل السماح لإسرائيل باستخدام التقنية النووية لأغراض عسكرية، مما سيفقد إيران الكثير من الثقل في المفاوضات المستقبلية، خصوصاً مع السعي الأمريكي لتفريغ فحوى الاتفاق، عبر فرض عقوبات أحادية الجانب، وتعطيل الكثير من الصفقات والتعاملات التجارية، فضلاً عن مصادرة جزء من الأرصدة الإيرانية المجمدة، وغيرها من الانتكاسات التي لم يدركها النظام الإيراني إلا مؤخرًا، وبعد أن وضعت اقتصاد البلاد في تحديات كبيرة وأزمات عميقة من الصعب معالجتها.

وتأتي هذه الانتكاسات في وقت حرج، تحتاجُ فيه حكومةُ روحاني بشكلٍ عاجل لرفع عمليّ للعقوبات، إذ كان ذلك من أهم وعوده الانتخابيَّة، لتحقيقَ انطلاقة لسياسته الاقتصاديّة، وأيُّ تأخير أو مواربة في تطبيق القرار لن يؤثر في الانتخابات المقبلة في يونيو/ حزيران ٢٠١٧م، وحَسب، بل قد يفضي ذلك إلى إضعاف الآمال الاقتصاديَّة نحوَ الانفتاح الدولي والإصلاحات البنيويَّة المتاحَة بحكم هذا الانفتاح.

ويتوقع مراقبون، أن فشل الرئيس حسن روحاني في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لإنعاش الاقتصاد الإيراني، والمكافحة للحصول على التمويل الخارجي، في ظل إحجام البنوك الأوروبية عن التعامل مع إيران، سيوسع من نفوذ المتشددين الإيرانيين خصوصًا مع خسارتهم في القضية النووية، وبمباركة المرشد الأعلى الذي اعتمد خطة العمل المشتركة الشاملة مكرهًا، لتعارضها مع رغبات المحافظين المتشددين في الحرس الثوري وفي المناص المحلية الرئيسية، وهو ما دفعه مؤخرًا لإعطاء المتشددين نفوذًا أكبر للضغط على -روحاني- والعناصر الإصلاحية الأخرى.

وعلى الرغم من التكتم الرسمي عن وجود خلافات بين مؤسستي «ولاية الفقيه» و«الرئاسة» في إيران، تؤشر المعلومات المتداولة أن الخلاف ليس في ما يرتبط بإدارة الملف مع الغرب، وسبل تنفيذ الاتفاق النووي فحسب، وإنما في إدارة ملفات السياسة الخارجية، وكشفت مصادر إيرانية مطلعة عن أن الخلافات بين «خامنئي/ روحاني» حول إدارة الشؤون الداخلية والخارجية بلغت ذروتها في الآونة الأخيرة.

وفي ضوء البحث في مسببات الخلاف، يبدو أن ميزان القوة يميل لصالح خامنئي ليس فقط للأسباب الدستورية وما يحظى به منصب -ولاية الفقيه- من صلاحيات واسعة في إيران، وإنما لأسباب ودلالات تتصل بعلاقات إيران مع الغرب ومدى التزامها ببنود الاتفاق النووي، حيث هدد المرشد الأعلى روحاني، أن أي تحرك خلال السنوات الثماني القادمة لإعادة العقوبات على إيران بغض النظر عن مستواه أو أسبابه من جانب الدول الموقعة على الاتفاق النووي، سيعتبر انتهاكًا للاتفاق النووي، وعليه فإن الحكومة الإيرانية ستكون في حلٍّ من ذلك الاتفاق، وملزمة باتخاذ خطوات تتوافق مع المادة (٣) من قانون مجلس الشورى الإيراني، مما يؤكد عزم إيران في ممارسة أنشطتها الإقليمية التي لا تعتبرها مخالفة للاتفاق النووي، وعودتها بقوة لمتابعة نشاطها النووي بالكامل.

*باحثة في العلاقات الدولية والشئون الاستراتيجية

حرب نووية بين الهند وباكستان تقتل ٢ بليون إنسان وتقضي على الحضارة البشرية

الصراع النووي الهندي – الباكستاني: تداعياته وخطورته على منطقة الخليج

ربما يشكل توتر العلاقات بين الهند وباكستان احتمالاً قائمًا لمواجهة نووية حقيقية تقوض الاستقرار العالمي وتعصف بالنظام العالمي الحالي. وتعتبر تلك المنطقة التي تمتد ١٨٠٠ ميل على الحدود بين الهند وباكستان هي المكان الوحيد في العالم الذي يفصل بين دولتين كل منهما مسلحة نوويًا وتحمل العداء للدولة الأخرى. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تزايد باطراد خطر المواجهة النووية حتى بات شبح الحرب الآن احتمالاً غير مستبعد الحدوث.

لواء د./ محمد علام سيد

وبحسب استطلاع أجري على رؤية ٥٠ من أبرز الخبراء الأمنيين حول العالم فإن احتمال نشوب حرب بين الهند وباكستان خلال العشرين سنة القادمة يبلغ ٤٠٪ مع احتمال التبادل النووي بنسبة ٩٪. وبحسب علماء أمريكيين فإن كلًا من البلدين يمتلك نحو ١١٠ إلى ١٣٠ رأسًا حربيًا، وإذا قدر أن تقوم الحرب في جنوب آسيا، فمن الواضح أنها ستتحول بسرعة إلى أسوأ كارثة يشهدها العالم على الإطلاق.

ومع ذلك فإن ما يبعث على الارتياح، هو أن الهند وباكستان التزمتا ضبط النفس بصورة معقولة في الماضي على الأقل، بمعنى أنهما قد خاضتا عدة حروب تقليدية محدودة على طول الحدود دون الانسياق إلى منزلق صراع نووي.

تاريخ من الصراعات

منذ استقلالهما عام ١٩٤٧م، خاضت الهند وباكستان ثلاثة حروب، وترجع أسباب اندلاع الحرب الثالثة بين الهند وباكستان في ١٩٧١م، إلى إعلان بنجلاديش الاستقلال عن نظام دولة باكستان، وشاركت القوات البنجلاديشية في القتال جنبًا إلى جنب مع القوات الهندية، وفقدت باكستان ما يقرب من نصف أراضيها (بنجلاديش حاليًا)، وأصبح خط المراقبة الذي يفصل منطقة كشمير المتنازع عليها يمثل بؤرة توتر مستمر بشكل خاص. في هذه الحرب فقدت باكستان نصف قواتها البحرية، وربع قواتها الجوية، وثلث جيشها، حسب روايات كثير من الكتاب والمؤرخين في إسلام أباد. وفي غضون بدرجة مخيفة القنابل الأمريكية التي قتلت أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ من البشر في هيروشيما وناجازاكي في ١٩٤٥.

المصالح المشتركة بين باكستان / الهند ودول الخليج

لدى دول الخليج مصالح استراتيجية جغرافية، وأخرى سياسية جغرافية مع باكستان. وتقيم باكستان علاقات عسكرية وثيقة مع كل دول الخليج وخصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين. كما يوجد تفاهم متبادل بين باكستان ودول الخليج حول كافة القضايا السياسية الدولية. أما عن الهند فمع اعتمادها على نفط الخليج، ونمو الاقتصاد، فلابد من المشاركة المتزايدة مع الشرق الأوسط خلال الفترة القادمة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار.

والمملكة العربية السعودية حذرة في موازنة العلاقات بين باكستان والهند. وقد أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن «علاقات السعودية مع باكستان لا تأتي على حساب العلاقات مع الهند». وذلك رغم تزايد الغضب من رفض إسلام أباد الانضمام إلى «التحالف ضد الإرهاب» في اليمن والمؤلف من ٣٤ دولة إسلامية تقودها السعودية.

– تعتمد دول الخليج على الدعم العسكري الباكستاني، كما تعتمد باكستان على بترول دول الخليج. وتوفر باكستان الدعم والسلاح والتدريب للآلات العسكرية لهذه الدول.

وفي الجانب الاقتصادي، تتمتع باكستان بعلاقات متعددة مع دول الخليج في مجال التجارة والأمن والتنمية الاقتصادية. كما

أسبوعين من القتال العنيف، استسلمت القوات الباكستانية إلى القيادة المشتركة للقوات الهندية والبنجلاديشية، بعد سقوط عدد كبير من الضحايا، فضلاً عن وقوع أكثر من ٩٠ ألف أسير حرب من الجيش الباكستاني والمدنيين.

ومرة أخرى، وبعد أن أصبحت كل من الهند وباكستان مسلحة نوويًا، جاءت أزمة كارجيل (في كشمير) عام ١٩٩٩م، ثم الهجوم على البرلمان الهندي من قِبَل مسلحين تدعمهم باكستان عام ٢٠٠١م، وكادت الدولتان تنجرفان مرة أخرى إلى حافة الحرب، لولا أن لعب التدخل الدبلوماسي السريع والقوي دورًا محوريًا في احتواء هذا الصراع. في أزمة كارجيل، تمكن جيش باكستان مدعومًا بالمسلحين الكشميريين من احتلال معظم الأراضي الهندية بمنطقة كارجيل. وبالمقابل استعانت الهند بالحل الدبلوماسي لطرد المتسللين الباكستانيين لاجئة إلى المجتمع الدولي بقيادة واشنطن لزيادة الضغط على باكستان لسحب قواتها من الأراضي الهندية، لتتوقف الأعمال العدائية في منطقة كارجيل بحلول نهاية يوليو من نفس العام. ويشار إلى أن الدولتين النوويتين وافقتا على وقف متبادل لإطلاق النار بينهما في أواخر عام ٢٠٠٣م، لكن رغم التزام الطرفين بالاتفاق، بدأت تحدث خروقات فيما بعد.

منذ عام ٢٠٠٤م، والهند تطور عقيدة عسكرية جديدة أسمتها "البداية الباردة – Cold start"، صُمِّمَتْ كخيار لحرب محدودة تردع إسلام أباد عن القيام بهجمات غير نظامية ضد نيودلهي. وتنطوي على الانتقام التقليدي السريع ردًا على الهجوم، بشن عدد من الهجمات المدرعة الخاطفة على باكستان، ويهدف الجيش الهندي لحشد نصف مليون جندي في أقل من ٧٢ ساعة لمثل هذا الغرض، بأن يغزو باكستان ويستولى على مساحة من الأراضي الباكستانية، كبيرة بما يكفي لتكون وسيلة ضغط سياسي في المفاوضات، ولكنها صغيرة بما يكفي كيلا تستوجب الانتقام النووي، وبالطبع فليس بمقدور أحد أن يتنبأ بمسار حرب دارت رحاها بالفعل.

على الجانب الآخر، تطور باكستان من برنامجها النووي ليكون في رأي بعض المراقبين هو الأسرع نموًا في العالم، ويقال إنه بحلول عام ٢٠٢٠م، سيكون لدى باكستان ما يكفي من المواد الانشطارية لبناء أكثر من ٢٠٠ رأس حربي نووي، وتعتزم باكستان بشكل واضح استخدام ترسانتها من الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى على أراضيها إذا لزم الأمر لمواجهة خطة "البداية الباردة" التي تهدد بزحف المدرعات الهندية لمفاجأة باكستان. وقد تسبَّبَ هذا الفكر في تغيير الاستراتيجيات بين القوتين النوويتين وزيادة خطر التصعيد إلى تبادل نووي عند اندلاع أزمة ما. إن من شأن حرب نووية بين الهند وباكستان أن تغير بشكل كبير ذلك العالم كما نعرفه، بفعل الدمار الناجم عن الانفجارات، واحتمال موت الملايين من البشر، ناهيك عن التلوث البيئي.

هل تنزلق الهند وباكستان إلى مواجهة نووية؟

في أسوأ سيناريو تخيلي عن الحرب بين الهند والباكستان: تبدأ الأحداث بأعمال إرهابية في عدة متاجر مزدحمة في نيودلهي، يقال إن وراءها باكستان، ثم مناوشات، ثم حرب تقليدية وفي اليوم الرابع عشر توجه باكستان بأوامر من قائد الجيش – وبرغم معارضة رئيس الوزراء –ضربة نووية ضد قوات هندية توغلت في أراضيها.

ولعل السيناريو الأكثر خطورة الذي يمكن أن يؤدي إلى كارثة هو تكرار هجمات مومباي الإرهابية عام ٢٠٠٨م. ففي نوفمبر من ذلك العام، أطلق ١٠ إرهابيون هجمات خلفت ١٦٦ قتيلا قبل أن تتمكن قوات الأمن الهندية بعد ما يقرب من ٦٠ ساعة من بدء الهجمات من قتل آخر المهاجمين. وفي ذلك الوقت، كانت هناك أدلة

التعاون الاقتصادي بين دول الخليج والهند وباكستان يساعد في التعاون الإقليمي والتحرك نحو حل النزاع بين نيودلهي وإسلام أباد

قوية على أن المهاجمين كانوا باكستانيين وينتمون إلى جماعة مسلحة تدعمها باكستان. وكان الغضب الشعبي الهندي والإحساس بالمهانة عارمًا. وكادت الهند ترد بشن غارة انتقامية لولا تضافر الضغوط الدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة وضبط النفس الهائل من قِبَل رئيس الوزراء الهندي آنذاك مانموهان سينجز. هناك إذن هاجس عند البعض له ما يبرره: إذا لم يحدث تغيير جذري في العلاقات بين الهند وباكستان، فذلك يعني أن نشوب صدام نووي في جنوب آسيا هو فقط مسألة وقت.

كان الشغل الشاغل للدبلوماسية العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية، هو محاولة منع انتشار السلاح النووي. وتواصلت الضغوط على إيران وكوريا الشمالية، للتخلي عن البرامج التي قد ينتج عنها أسلحة نووية. ويبدو أن شبه القارة الهندية في سبيلها لتصبح -بلا منازع -المسرح الاستراتيجي الأكثر خطورة في العالم، فهناك بالفعل ما يربو على ٢٠٠ رأس حربي، موزعة بالتساوي تقريبًا بين الهند وباكستان، وقد يقتصر المسرح على "الضربة الوحيدة"، إذ يعتمد الطرفان على صواريخ تنطلق من قواعد أرضية وطائرات حربية مجهزة بهذه الرؤوس النووية.

مع تقارب مستوى القدرات التكنولوجية وتوقع الدمار المتبادل المؤكد سادت حالة من الجمود الاستراتيجي، ولكن الأمر سوف يتغير عندما تستكمل البحرية الهندية تجاربها النهائية في خليج البنغال، على أول غواصة مسلحة نوويًا لها "INS Arihant"، وتصبح الهند، لأول مرة، قادرة على البقاء لتوجيه «ضربة ثانية». وبطبيعة الحال، سترغب باكستان في إعادة توازن المعادلة الاستراتيجية وتطلب من الصين، حليفها الوثيق تكنولوجيا إعادة إنتاج غواصة ذات قدرات نووية منافسة "Boomer-Jin"، وربما تكون قد عدّلت بالفعل غواصاتها الفرنسية لتكون قادرة على إطلاق صواريخ بالستية، كما أن لديها طائرات إف-١٦ الأمريكية منذ الثمانينات.

عواقب حرب نووية إقليمية بين الهند وباكستان

هذه بعض النتائج المترتبة على حرب نووية إقليمية بين الهند وباكستان، ملخصة عن دراسات أجريت في الجامعات الأمريكية (جامعة روتجرز، وجامعة كولورادو بولدر، وجامعة كاليفورنيا). وتجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة الخليج المتاخمة لمسرح الأحداث، مرشحة لتكون من أكثر المناطق تضررًا.

- ستستخدم في هذه الحرب ١٠٠ من الأسلحة النووية (تأثير كل وحدة من الأسلحة المتاحة حاليًا في ترسانات الهند وباكستان يكافئ قنبلة هيروشيما). والتأثير الكلي يعادل (٠,٠٥٪) من إجمالي القوة التفجيرية لجميع الأسلحة العملياتية المنشورة حاليًا من قِبَل الولايات المتحدة وروسيا.

- سيتعرض ٢٠ مليون شخص للموت من الآثار المباشرة للأسلحة، وهو ما يعادل تقريبًا نصف عدد الاشخاص الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الثانية.

- سيتولد عن الانفجارات في المدن الكبرى في الهند وباكستان عواصف نارية هائلة، وسينتج عنها تصاعد من ١ إلى ٥ مليون طن من الدخان إلى ارتفاع ٥٠ كم فوق مستوى السحاب في طبقة الستراتوسفير، ليحجب ضوء الشمس عن الوصول إلى الأرض. وتقول الدراسة إن غبار الكربون الأسود الناتج من الحرب النووية في جنوب آسيا سيخفض ناتج محاصيل القمح وفول الصويا في الولايات المتحدة ١٠٪ على مدى خلال عشر سنوات. كما ستخفض ناتج الأرز في الصين ٢١٪ على مدى أربع سنوات، ثم ١٠٪ خلال الست سنوات التالية. أما محصول القمح في الصين فسينخفض ٥٠٪ في السنة الأولى ويستمر أقل من المعدل بـ ٣١٪ لعشر سنوات.

- في غضون عشرة أيام بعد الانفجارات، ستصبح درجات الحرارة في نصف الكرة الشمالي أكثر برودة، وستكون آثارها غير مسبوقة. هذا الطقس البارد من شأنه أيضًا أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة ١٠٪ في متوسط هطول الأمطار العالمي وانخفاض كبير في الرياح الموسمية الصيفية الآسيوية.

- ستدمر ٢٥-٤٠٪ من طبقة الأوزون الواقية عند خطوط العرض الوسطى، وستدمر ٥٠-٧٠٪ عند خطوط العرض العليا الشمالية. وينجم عن ذلك زيادات كبيرة في الأشعة فوق البنفسجية الضارة تؤدي إلى آثار سلبية للغاية على الإنسان والحيوان والحياة النباتية.

- من شأن هذه التغيرات في المناخ العالمي أن تتسبب في تقصير كبير لفترات نمو الزراعات في نصف الكرة الشمالي لعدة سنوات على الأقل. وقد تنفد تمامًا مخزونات الحبوب العالمية، ومن المرجح أن توقف الدول المصدرة للحبوب صادراتها من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية الخاصة بها.

- يتوقع بعض خبراء الطب أن ندرة الغذاء قد تخلف مئات الملايين من الجياع ممن كانوا يعتمدون على واردات الغذاء، وقد يموتون جوعا خلال السنوات التالية للصراع النووي.

- إن من شأن حرب نووية تقوم بين الهند وباكستان أن تتسبب في مجاعة عالمية قد تقتل ٢ بليون من البشر، وستقضي بالتأكيد على الحضارة الإنسانية. وتفوق الأسلحة النووية الحديثة في قدراتها

أنها تستفيد من التحويلات القادمة من مواطنيهم في الخليج ومن خلال الاستثمارات الخليجية في مشاريع التنمية في باكستان. وتشكل باكستان أهمية استراتيجية لدول الخليج. وسوف يمثل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان فائدة هائلة لدول مجلس التعاون الخليجي بزيادة نسبة التجارة وتصدير النفط من خلال الصين ودول أخرى في المنطقة. ولما كانت باكستان بلدًا زراعيًا لديه العمالة المدربة، تسعى معظم دول الخليج للحفاظ على علاقات قوية في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

من المرجح أن تؤدي زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، وعدم استقرار أسعار النفط، والحروب في سوريا واليمن إلى سعي السعودية ودول الخليج الأخرى لتعزيز العلاقة مع باكستان.

تضع باكستان أولوية عالية للحد من التوترات الحالية بين إيران والسعودية. وفي هذا السياق، تلعب باكستان حاليًا دور الوسيط، وتدعو إلى حل الخلافات من خلال وسائل سلمية من أجل المصلحة العليا في وحدة المسلمين.

إن العلاقة السعودية الباكستانية الوثيقة التي وصلت إلى حد تمويل البرنامج النووي الباكستاني، تصطدم بواقع مضطرب. وفي أوائل نوفمبر ٢٠١٥، قام رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال رحيل شريف بزيارة هامة إلى المملكة العربية السعودية.

- وفي الجانب الاقتصادي، تتمتع باكستان بعلاقات متعددة مع دول الخليج في مجال التجارة والأمن والتنمية الاقتصادية. كما أنها تستفيد من التحويلات القادمة من مواطنيهم في الخليج ومن خلال الاستثمارات الخليجية في مشاريع التنمية في باكستان. وتشكل باكستان أهمية استراتيجية لدول الخليج. وسوف يمثل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان فائدة هائلة لدول مجلس التعاون الخليجي بزيادة نسبة التجارة وتصدير النفط من خلال الصين ودول أخرى في المنطقة. ولما كانت باكستان بلدًا زراعيًا لديه العمالة المدربة، تسعى معظم دول الخليج للحفاظ على علاقات قوية في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

- من المرجح أن تؤدي زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط، وعدم استقرار أسعار النفط، والحروب في سوريا واليمن إلى سعي السعودية ودول الخليج الأخرى لتعزيز العلاقة مع باكستان.

- تضع باكستان أولوية عالية للحد من التوترات الحالية بين إيران والسعودية. وفي هذا السياق، تلعب باكستان حاليًا دور الوسيط، وتدعو إلى حل الخلافات من خلال وسائل سلمية من أجل المصلحة العليا في وحدة المسلمين.

- إن العلاقة السعودية الباكستانية الوثيقة التي وصلت إلى حد تمويل البرنامج النووي الباكستاني، تصطدم بواقع مضطرب. وفي أوائل نوفمبر ٢٠١٥، قام رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال رحيل شريف بزيارة هامة إلى المملكة العربية السعودية. التقى خلالها الملك سلمان وغيره من كبار المسؤولين في الرياض، حيث أكد التزام باكستان ضمان سلامة وحماية مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك السلامة الإقليمية للسعودية. بينما دعت السعودية إلى العمل من أجل السلام والاستقرار في باكستان، وأشادت بجهود الجيش الباكستاني في مكافحة الإرهاب. وتعتبر السعودية ضمن أكبر ١٥ من الشركاء التجاريين مع باكستان، إذ يتجاوز حجم التجارة الثنائية ٤ مليار دولار سنويًا وهو مرشح للزيادة في السنوات المقبلة. ويوجد حاليا أكثر من ٢,٢ مليون باكستاني يعملون في السعودية. وقد دعمت السعودية دائمًا باكستان حول قضية جامو وكشمير وتشجع باكستان والهند للبدء في بناء تدابير الثقة.

- في مايو ٢٠٠٦، وقعت باكستان ودولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون للدفاع لتعزيز العلاقات العسكرية. وتعرب الإمارات عن تقديرها لدور باكستان في الحملة الدولية ضد الإرهاب. وهناك حاليًا أكثر من ١,٢ مليون من الباكستانيين المهرة وشبه المهرة يعملون في الإمارات ويرسلون بانتظام تحويلاتهم لدعم الاحتياطيات الأجنبية الباكستانية.

- التقى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي أثناء زيارته عام ٢٠١٥ م، لدولة الإمارات العربية المتحدة كلا من كبار الدولة ورجال الأعمال، والمغتربين الهنود. وبالفعل فقد وافقت الهند ودولة الإمارات على استهداف زيادة التجارة بنسبة ٦٠٪ في السنوات الخمس المقبلة. وخلال زيارة مودي وافقت الهند ودولة الإمارات على التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك مجالات مثل السلامة والصحة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا.

- المملكة العربية السعودية الآن هي أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند ورابع أكبر شريك تجاري للهند. وفي الوقت الذي قد تفقد الرياض حصتها السوقية في دول مثل الصين والولايات المتحدة، فقد أزاحت العراق الذي كان أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند. ويمثل الشتات الهندي الضخم في البلاد، ما يقرب من ثلاثة ملايين، وذلك يجعل الهند أكبر متلق للتحويلات الخارجية من المملكة فيما يقدر بـ ١١ مليار دولار. بينما ترسل كل من باكستان وبنجلاديش وأندونيسيا حوالي ١,٥ مليون عامل أجنبي إلى المملكة العربية السعودية.

- تقوم شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية بتطوير قدرات المملكة العربية السعودية، كمثال مركز العمليات التجارية الذي تديره بالكامل عناصر نسائية.

كيف نتعامل مع هذا الصراع؟

قد يكون هناك القليل الذي يمكن القيام به من قِبَل الولايات المتحدة أو العالم وبخاصة الخليج العربي لمنع هذا النزاع الذي لا تزال

إرهاصاته تلوح في الأفق. ومع ذلك، فإن مخاطر هائلة من هذا الوضع تتطلب من صناع السياسة أن يكرسوا المزيد من الوقت والطاقة لدرء تلك المخاطر. إن بعض الخطوات التي تبدو متواضعة قد تساعد في تحفيز تدابير بناء الثقة بين الجانبين، والسعي لفتح المزيد من القنوات في وقت السلم لخلق الحوار والوساطة في النزاعات المحتملة ووضع خيارات للمستقبل. يجب على القوى العظمى أيضًا رعاية مباحثات غير رسمية يشارك فيها ممثلون من كل جانب لاستكشاف كيفية وقف التصعيد في النزاع النووي. مع أهمية بناء الثقة كشرط مسبق لتحقيق سلام دائم بين الجانبين إلا أنه ينبغي التركيز على تحديد واضح لما هو قابل للتحقيق وخلق الآليات المناسبة للتنفيذ، لوضع الهند وباكستان على مسار إيجابي.

وكما أسهم التعاون الفرنسي الألماني في تسارع عملية التكامل الأوربي، فربما نرى كذلك ظاهرة مماثلة في منطقة جنوب آسيا. إن التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربي وكل من الهند وباكستان يمكن أن يساعد في التعاون الإقليمي والتحرك نحو حل النزاع بين الهند وباكستان. وفي أجواء من الترابط الاقتصادي العالمي، ستستفيد كل من الهند وباكستان في إقامة علاقات أوثق مع دول الخليج.

ولا شك أن تعزيز العلاقة الاقتصادية بين الجانبين يمكن أن يختصر شوطًا طويلًا في تطبيع العلاقات بينهما، خاصة إذا وُجدت الإرادة السياسية واتُّخذت إجراءات لحل المشاكل التقنية. يجب أن تبدأ على الفور علاقات تجارية طبيعية. إن دول الخليج، وبعلاقاتها الخاصة مع كل من الهند وباكستان تستطيع مد الجسور، وتقريب وجهات النظر بين الدولتين الجارتين، فهذه النوعية من الحروب التي تنتهي بتبادل نووي ليس هناك من يكسبها، والمستفيدون فقط هم تجار السلاح في العالم، لأن من مصلحتهم أن توجد بؤر صراع ملتهبة في كل مكان، والخاسر هو البشرية وكل ما أنجزته من حضارة وتقدم. وهذه بعض التصورات لما يمكن أن تسعى إليه دول الخليج دعمًا للسلام، وتحقيقًا لمصلحة الجميع ومن أجل استقرار المنطقة العربية والخليجية:

- لا يوجد حل عسكري للمشكلات بين الهند وباكستان، ولا يمكن حل القضايا العالقة بين الجانبين إلا من خلال عملية حوار مستدامة.
- تعزيز الاتصال بين مواطني الدولتين أمر لا بد منه لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى كل من الهند وباكستان أن تيسر سبل الحصول على تأشيرة الدخول حتى يتمكن عدد أكبر من المواطنين من الانتقال بين الدولتين. ومن المفيد فتح المزيد من الطرق التجارية بين الهند وباكستان، وربط شبكات الكهرباء الهندية والباكستانية وذلك لتبادل الكهرباء بين البلدين.
- إجراء حوارات منتظمة بين الجيشين. وبداية يمكن دعوة الضباط المتقاعدين من الجانبين للحوار. كذلك ينبغي أن يجتمع قادة الجيش من كلا البلدين على فترات منتظمة لمناقشة سير إجراءات بناء الثقة العسكرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لرؤساء العمليات أن يلتقوا وجها لوجه من أجل التخفيف من تصعيد الوضع على خطوط المراقبة كلما كانت هناك أزمة. وينبغي أيضًا اجتماع رؤساء مخابرات البلدين دوريًا.
- يتعين على الجانبين استكشاف إمكانية إجراء تحقيق مشترك بين الهند وباكستان حول انتهاكات وقف إطلاق النار. وهناك ضرورة للتصدي بجدية للبعد النووي في العلاقات بين الجانبين.

دول الخليج والصراع بين الهند وباكستان

لعدة قرون، كانت هناك علاقات وثيقة بين دول الخليج وجنوب آسيا. العلاقة التي بدأت بصلات تجارية ثم توطدت مع ظهور الإسلام وتأثرت بالحضارة العربية والفارسية واضحة لا تخطئها العين في مجتمعات جنوب آسيا. في الماضي القريب، برز التعاون بين المنطقتين على نطاق أوسع بكثير من خلال المشروعات المشتركة أساسًا في التجارة والسياسة والدفاع وكان آخرها في الزراعة. وتنظر دول جنوب آسيا إلى كتلة دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها شريكًا اقتصاديًا، وهذا واضح من خلال رغبة كل من الهند وباكستان في إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. كما أنه من الواضح أنه للمحافظة على معدل التنمية أو زيادته في جنوب آسيا فلابد من الاعتماد على الموارد الطبيعية الثمينة (النفط والغاز) في منطقة الخليج. ومع الارتباط الوثيق لمنطقة الخليج بالصادرات الغذائية من الهند وباكستان، فإنه سيكون وضعًا مربحًا يحقق المنفعة المتبادلة للجانبين لتوفير الأمن الغذائي في الخليج مقابل واردات الهند وباكستان من الطاقة.

وتحرص دول الخليج على الاستثمار في الأراضي الزراعية في الخارج لضمان أمنها الغذائي، وتستثمر كل من السعودية والإمارات أراضي زراعية في باكستان. ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي لمجاراة تزايد الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة في الإقليم، وبالتالي فإن أمن واستقرار منطقة جنوب آسيا أمر مهم للغاية بالنسبة لمصلحة دول الخليج.

فهل يشهد المستقبل نواة لتعاون وثيق لدول مجلس التعاون الخليجي مع باكستان كجارة صديقة وامتداد لحزام ساحلي يضم سلسلة من الموانئ، بالتوازي مع تعاون وثيق آخر مع الهند، كقوة عسكرية واقتصادية بازغة، يمكن أن تساهم إلى حد كبير في ميزان جديد للقوى؟ ولو وُجِدَتْ آلية فعالة لارتباط الهند وباكستان مع دول مجلس التعاون الخليجي فقد يشجع ذلك للسعي نحو وفاق واسع في جنوب آسيا. هذا وقد لوحظ على الصعيد الدولي أن دول الخليج ستلمس آثارًا إيجابية لهذا التقارب، وأن اقتصاديات الطاقة هي واحدة من عناصر القوة الرئيسية للحفاظ عليه. في هذا الإطار، ستصبح علاقات باكستان الخاصة مع العالم الإسلامي حافزًا لعلاقات طيبة مع الهند.

*أكاديمي - جمهورية مصر العربية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

نجاح العلاقات يتطلب ترتيب الأولويات وفقًا للأهمية والإلحاح

العلاقات العربية الهندية : تبادل المصالح وحدود الشراكة الاستراتيجية

يتردد في دوائر السياسة الهندية تعبيرات مثل «مودي يتجه غربًا»، و«الاتجاه غربًا»، و«ارتبط بالغرب»، وذلك للإشارة إلى ازدياد اهتمام الهند بالمنطقة العربية والشرق الأوسط، وإعلاء شأن هذه العلاقات لتصبح في مرتبة علاقات الهند بدول جنوب شرق آسيا. فالمنطقة التي يسميها الغربيون ومراكز البحوث الأوروبية والأمريكية بالشرق الأوسط تعتبر من المنظور الجيوستراتيجي الهندي هي «غرب آسيا»، وهذا هو التعبير المتداول لمنطقتنا في الأدبيات السياسية الهندية وهو اسم الإدارة المعنية بها في وزارة الخارجية الهندية.

د. علي الدين هلال

ويعود اهتمام الهند بالمنطقة العربية إلى مرحلة ما قبل استقلالها في ١٥ أغسطس ١٩٤٧م، وهي مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار الإنجليزي، وإلى سياسات الهند المستقلة والأسس التي وضعها جواهر لآل نهرو أول رئيس وزراء لها، والتي تطورت واتخذت مناح متنوعة عبر العقود والسنوات، وصولاً إلى سياسة رئيس الوزراء الحالي ناريندرا مودي والذي أعطى للعلاقات الهندية – وخصوصًا الخليجية زخمًا جديدًا، وهو ما تمثل في ازدياد وتيرة الزيارات الرسمية في السنوات الخمس الأخيرة بين الهند والمنطقة العربية، والتي تضمنت زيارة رئيس الوزراء الهندي ووزير الخارجية ووزير الدفاع إلى السعودية والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان ومصر وفلسطين، ومن الجانب الآخر سافر إلى الهند ولي العهد ووزير الدفاع السعودي، ورئيس مصر، وولي عهد الإمارات، وأمير قطر على سبيل المثال.

وترافق مع ذلك بلورة الأطر التنظيمية للعلاقات بين الطرفين ففي عام ٢٠١١م، تم توقيع إطار للتعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي والهند، وفي ٢٠١٤م، استضافت الهند منتدى التعاون العربي الهندي ومؤتمر الشراكة الهندي العربي الرابع، والذي تم تنظيمه بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وفي ٢٠١٥م، انعقدت الدورة التاسعة من الحوار السياسي بين الهند ودول مجلس التعاون، وتم توقيع معاهدات للتعاون الدفاعي مع السعودية والإمارات وقطر وسلطنة عمان.

شذرات من تاريخ العلاقات

تضرب العلاقات العربية الهندية بأعماقها في التاريخ الحديث. ويظهر ذلك من عدة جوانب.

فهناك من جانب أول، العلاقات المتميزة بين الهند وبلدان الخليج العربي من القرن الثامن عشر، فبسبب القرب الجغرافي وركوب البحر ازدهرت التجارة بين الطرفين، وأنشأ كبار تجار الخليج وكالات تجارية لهم في بومباي، واستوطنت جاليات هندية المنطقة طلبًا للرزق وفرص الحياة. وفي مطلع القرن العشرين، كانت الروبية الهندية هي العملة المتداولة في أسواق كثير من مدن الخليج.. وكان كل ذلك قبل اكتشاف النفط.

وهناك من جانب ثان، رابطة النضال المشترك ضد الاستعمار والعمل من أجل تحقيق الاستقلال، ونشأت علاقات تواصل بين الحركة الوطنية في الهند بقيادة حزب المؤتمر والحركة الوطنية المصرية بقيادة حزب الوفد. وتابعت الصحافة المصرية حركة المقاومة السلمية الهندية التي قادها المهاتما غاندي، وعندما ألقت السلطات البريطانية القبض عليه يوم ٢٥ يناير ١٩٣١ م، أسمت صحيفة الأهرام هذا اليوم: «يوم غاندي.. يوم الحرية.. يوم الهند»، ونشرت في ١٠ مارس من نفس العام مقالاً عن الصلة بين البلدين تحت عنوان: «الهند مصر. هل للمسألة الهندية تأثير على المسألة المصرية».

وتفجر هذا الشعور الشعبي تجاه غاندي في سبتمبر ١٩٣١م، عندما عبرت الباخرة راجوتانا التي كانت تقله قناة السويس وهو

في طريقه إلى لندن لإجراء مباحثات مع السلطات الإنجليزية بشأن استقلال الهند. فخصصت كل الصحف المصرية أماكن بارزة في صفحاتها الأولى لتغطية هذا الحدث، وأرسل كل من مصطفي النحاس باشا زعيم الوفد والسيدة صفية زغلول – زوجة الزعيم سعد زغلول والتي أسميت بأم المصريين برقيتين تعبران عن مشاعر التحية والاحترام لهذا الزعيم الهندي العظيم، وقام وفد من قيادات الوفد بالصعود إلى السفينة للتعبير عن نفس المشاعر، وتكرر نفس الموقف عند مرور السفينة مرة ثانية في طريق عودتها إلى الهند في شهر ديسمبر من نفس العام.

ووصف المفكر الكبير عباس محمود العقاد غاندي بأنه «قديس الإنسانية»، وكتب أمير الشعراء أحمد شوقي: «بني مصر ارفعوا الغار وحيوا بطل الهند .. دعا الهندوس والإسلام للألفة والورد ... سلام على حالب الشاه سلام غازل البرد .. سلام النيل ياغندي وهذا الزهر من عندي».

وهناك من جانب ثالث، التعاون العربي الهندي في السياسة الخارجية من الخمسينيات، والذي تضمن رفض الاستقطاب الدولي الذي أملته ظروف الحرب الباردة، واتخذ ذلك شكل امتناع الهند ومصر عن التصويت على قرار إرسال قوات دولية للتدخل في الحرب الكورية عام ١٩٥٠م، باعتبارهما عضوان بمجلس الأمن، وذلك إدراكًا منهما أن هذا «التدخل الدولي» هو ستار يخفي حقيقة صراع الغرب ضد الشرق.

وازدهرت العلاقات بين الهند ومصر في مجال التعايش السلمي وسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، والتي كان من أبرز محطاتها انعقاد مؤتمر باندونج في ١٩٥٥م، وإنشاء منظمة الشعوب الإفريقية الآسيوية، وصولاً إلى انعقاد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز في القاهرة عام ١٩٦١م، ومع حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وازدياد وطأة الصعوبات الاقتصادية والداخلية في مصر والهند، وتراجع حدة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، تراجعت حركة عدم الانحياز واختلفت مواقف الدول المؤسسة لها وهي، مصر والهند ويوغسلافيا، وهكذا انحسرت الأسس التاريخية للعلاقات العربية الهندية، وظهرت مصالح جديدة للطرفين.

الرؤية الاستراتيجية وسمات السياسة الخارجية الهندية

تنظر النخبة السياسية الهندية لبلادها كقوة صاعدة وكأحد العوامل المؤثرة في تطوير النظام الدولي الراهن وإعادة تشكيله، فهي- بحق أحد أركان «الصعود الآسيوي» بل يمكن القول أنها الركن الثاني – بعد الصين – في هذه العملية التاريخية، فإذا كانت الصين هي مصنع العالم Factory of the world، فإن الهند هي مكتب العالم Office of the world بحكم تميزها في أنشطة البرمجيات وخدمات المعلومات.

ولهذه النظرة بذورها في مبادئ السياسة الخارجية الهندية من سنواتها الأولى في عهد نهرو والذي أشار إلى دور الهند المركزي في العالم كقوة أخلاقية ومعنوية تعمل ضد الحرب والعنف ومن أجل السلام. بل نجد إرهاصات لهذه الفكرة لدى غاندي الذي أعلى من مكانة الهند ودورها العالمي، وللدلالة على ذلك، نشير إلى التصريح الذي أدلى به إلى مراسل الأهرام أثناء مروره في قناة السويس ونشرته الصحيفة في ٧ سبتمبر ١٩٣١م، والذي أورد فيه «إن مصر تصل إلى حريتها سريعًا لو نالت الهند خلاصها الصحيح... إذ اعتقادي الثابت هو أن الهند لو كسبت حريتها بعدم العنف والصدق فإن أثر ذلك يكون عظيمًا للعالم بأثره وبكل تأكيد لكل أمم الشرق»، وتكشف هذه العبارة بجلاء عن اعتقاد غاندي في محورية دور الهند في السياسة العالمية، وانتقلت هذه الفكرة إلى مختلف الأحزاب السياسية في الهند.

في هذا السياق، أشار رئيس الوزراء مانهوما سينج في عام ٢٠٠٤م، إلى أن التطورات الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين سيكون صعود آسيا والذي تلعب فيه الهند دورًا رئيسيًا. كما أن رئيس الوزراء مودي أشار في خطاب له في الولايات المتحدة إلى الدروس التي تعلمها من التجربة الأمريكية حتى تصبح الهند قوة عالمية. وركز في هذا الخطاب على أهمية العوامل الداخلية في تكوين القوة الخارجية للدولة، وأن التنمية الاقتصادية وازدياد الرفاه والحد من الفقر هي أسس لا غنى عنها لممارسة دور عالمي.

تنطلق هذه الرؤية من احترام عميق لدى النخبة السياسية لتاريخ الحضارة الهندية، ولأوضاعها الاجتماعية والثقافية المتميزة والتي تكسبها هوية وذاتية محددة، وتتمثل أهم عناصر السياسة الخارجية الهندية فيما يلي:

١- **الديمقراطية واحترام مبادئ التعددية والتسامح**، فالهند مجتمع متعدد القوميات والأديان والطوائف – كما سيرد فيما بعد، ونجحت النخبة السياسية في بناء النظام السياسي الذي يحترم هذه التعددية ويصونها. لذلك فإن السياسة الخارجية الهندية تقوم على أساس التسامح والتنوع. ورغم الطابع الهرمي الهيراركي للعلاقات الاجتماعية بين الجماعات المكونة للهند، فإن ذلك لم ينتقل إلى المجال السياسي الذي يقوم على أساس المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين.

٢- **احترام استقلال الدول**، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ورفض إسقاط نظم الحكم من خلال التدخل بواسطة الخارجي أيًا كان شكل نظام الحكم.

٣- **القيم الآسيوية والاعتماد على الذات**، وهي سمة تشترك فيها الهند مع عدد من الدول الآسيوية الأخرى، وهي القيم التي تحض على العمل الجاد والانضباط وأولوية مصلحة المجتمع

على مصلحة الفرد والتواضع وعدم التباهي بما تم إنجازه وعدم الإنفاق المظهري أو التفاخري، ويتمثل ذلك في سياسات التنمية المعتمدة على الذات وعدم التوسع في الاقتراض الخارجي، والعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد الداخلية.

٤- **عدم التدخل في الصراعات بين الدول أو في داخل الدولة الواحدة**، ونبذ العنف في حل المشكلات الدولية والداخلية، وحث أطراف هذه الصراعات على تسوية الخلافات بينهما بطريقة سلمية ومن خلال العمل السياسي والدبلوماسي، ويدخل في ذلك إدانة الإرهاب في كافة أشكاله ومصادره.

٥- **الواقعية في إدارة العلاقات الخارجية والتركيز على ما يحقق المصالح الوطنية الهندية بعيدًا عن أي شعارات**، وهو ما يفسر الغموض الذي تتسم به السياسة الهندية في بعض الأحيان وسعيها لإقامة علاقات طيبة مع الفرقاء المتصارعين.

وعلى سبيل المثال، فعندما نرصد المواقف الهندية تجاه الأزمة السورية فسوف نجد أن نيودلهي فتحت أبوابها لكل من فصائل المعارضة المدنية وللنظام الحاكم على حد سواء ومن ذلك زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم في يناير ٢٠١٦م، حيث التقاه رئيس الوزراء مودي، وكان الموقف الهندي هو حث الأطراف على التوقف عن استخدام العنف والسعي للوصل إلى حل سياسي، ولعل أحد بواعث الهند في هذه النقطة هو تخوفها من انخراط عناصر جهادية من إقليم كشمير في القتال، واكتسابها لخبرات يمكن أن تستخدمها مستقبلاً في داخل الهند.

وسعت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الدول العربية- وخصوصًا الخليجية في نفس الوقت التي حافظت فيه على علاقات مع إيران وإسرائيل وفقًا لما تتطلبه مصالحها وأمنها القومي، فهي تتعاون مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية والتصنيع الحربي وتطورت علاقاتها السياسية بشكل سريع وفقًا لهذه المصالح، فقد اعترفت الهند بإسرائيل عام ١٩٥٠م، ولم يترتب على قرار الاعتراف إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب تنامي العلاقات السياسية بين الهند ومصر وقتذاك، وتأخر إقامة هذه العلاقات حتى عام ١٩٩٢م، وفي نفس هذا العام صوتت الهند لصالح إلغاء قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وهو نفس القرار الذي أيدته وصوتت لصالحه عام ١٩٧٥م. كما تحفظت الهند على الفقرة رقم ٦ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهي الفقرة التي تدعو إسرائيل إلى الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي.

وتتطلع الهند إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع إيران خاصة بعد تنفيذ الاتفاق النووي ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها في عام ٢٠١٦م، وفي هذا السياق، قام رئيس الوزراء مودي بزيارة إلى طهران في مايو من نفس العام، كما وقعت الهند مع كل من إيران وأفغانستان اتفاقية لتطوير ميناء جابهار الذي يقع جنوب شرق إيران على المحيط الهندي، وذلك لتفعيل سبل الانتقال بين الدول الثلاث.

مصادر القوة الهندية

يثور التساؤل حول عما إذا كانت هذه الرؤية الاستراتيجية الخاصة بمكانة الهند ودورها في العالم هي مجرد طموح طوباوي أم أنها تستند إلى أسس واقعية وإن كانت تحتاج إلى تطوير واستكمال. والحقيقة، أن هذا الطموح الهندي يستند إلى عدد من الأسس الموضوعية.

فمن حيث القدرات البشرية، بلغ عدد سكان الهند في عام ٢٠١٥م، نحو ١,٢٨ مليار نسمة أي أنها تمثل ثاني أكبر دولة في العالم بعد الصين. وأنتج نظام التعليم الهندي نخبة متميزة وعدد من أفضل الجامعات ومراكز البحوث العلمية والتطبيقية على مستوى العالم مما مكن الهند من الدخول في عديد من مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

ومن حيث القدرات السياسية، فإن الهند تقدم نموذجًا فريدًا للديمقراطية التعددية الحزبية واستقرار النظام السياسي من عام الاستقلال عام ١٩٤٧م، وحتى الآن، فخلافًا لما شهدته باكستان وبنجلادش من انقلابات عسكرية وعدم استقرار سياسي، فإن جميع القوى الفاعلة في الهند احترمت الدستور والقواعد التي وضعتها للفصل بين السلطات، وللعلاقة بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، ولكيفية تداول السلطة، وعلى مدى هذه السنين نجحت الهند في اختبار الديمقراطية ونظمت عديد من الانتخابات البرلمانية وحدث تداول للسلطة بين حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب بهاراتيا جاناتا وتوالى على منصب رئيس وزراء الهند خمس عشرة قيادة سياسية شغل بعضها المنصب أكثر من مرة. كما نجحت الهند في اختبار التعايش والعمل المشترك بين الأحزاب رغم اختلاف توجهاتها، ومن ذلك مثلاً أنه في الفترة التي حصل فيها حزب المؤتمر على الأغلبية وشكل الوزارة على المستوى الاتحادي، فإن أحزبًا معارضة له حصلت على الأغلبية في بعض الولايات وشكلت حكوماتها المحلية، مثال، الحزب الشيوعي الهندي الذي حكم ولاية كيرلا.

يزيد من القيمة الأخلاقية لهذا النظام ويزيد من قدرة الطابع التعددي للمجتمع الهندي الذي يتسم بتعدد القوميات والأديان والطوائف ويعترف الدستور بعدد ٢٢ لغة، وإلى جانب هذه اللغات توجد ٣٣ لغة محلية وحوالي ألف لهجة. وحرصت الأحزاب السياسية على تمثيل هذا التنوع ضمن قياداتها، فكان من القيادات

التاريخية لحزب المؤتمر مولانا أبو الكلام آزاد والذي تقلد منصب الوزارة، كما تولى مسلمون منصبي رئيس الجمهورية ونائبه.

ومن حيث القدرات الاقتصادية، تحتل الهند المرتبة السابعة ضمن أكبر اقتصادات في العالم، والذي يتواصل نموه عامًا بعد عام، وبلغ معدل نمو الاقتصاد الهندي في العقد الأخير ٦,٥٪ ولم يشهد تراجعًا مماثلاً لما حدث في الصين خلال هذه الفترة، ويقدر صندوق النقد الدولي أن معدل النمو المحتمل للاقتصاد الهندي حتى عام ٢٠٣٠ م، هو ٧,٥٪. وصحيح أن الهند واجهت أزمة اقتصادية في عام ٢٠١٣م، ولكنها سرعان ما نجحت في تجاوزها.

واعتمد النمو الاقتصادي الهندي على التقدم في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والبحث العلمي، وخاصة مع نجاح الهند في خفض معدل النمو السكاني إلى ١,٣٪ وترتب على ذلك انخفاض نسبة الفقر في الريف والحضر إلى متوسط ١٠٪، وازداد انخراط الهند في التجارة الدولية فارتفع من ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥٪ خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٥م، كما زادت الاستثمارات الهندية في الخارج، وتميزت بصفة خاصة في مجال المعلومات والبرمجيات، والذي يسهم بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات الهندية إلى الخارج.

ومن حيث القدرات العسكرية، يركز مفهوم الأمن القومي الهندي على حرية التجارة الدولية وسلامة الممرات البحرية التي يمر بها النفط القادم لها وصادراتها المتجهة إلى أنحاء العالم، إضافة إلى اعتبارات التوازن العسكري مع كل من الصين وباكستان.

وركزت الهند على تطوير قدراتها العسكرية برًا وبحرًا وجوًا، وطورت قدراتها على استخدام القوة عن بعد Projection of power at distance، فعلى مستوى القوات البرية يصل عدد أفراد الجيش إلى ١,٦ مليون جندي وضابط، وعلى مستوى القوات البحرية، طورت الهند وجود أسطولها في بحر العرب والمحيط الهندي، وامتلكت في عام ٢٠١٣م، عدد ثلاثة حاملات للطائرات، وعلى مستوى القوات الجوية تمتلك الهند الطائرات القادرة على القتال على مسافات بعيدة، بما في ذلك طائرات الاستطلاع الإلكتروني والإنذار المبكر، وطائرات النقل متعددة المهام والتي يمكن استخدامها في أعمال الإغاثة الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية وعمليات حفظ السلام. كما حصلت الهند على قواعد وتسهيلات جوية في آسيا الوسطى ومدغشقر على الساحل الشرقي لإفريقيا.

ويظلل كل ما تقدم القدرة النووية الهندية، ووفقًا لمؤشرات القوة الشاملة والجاهزية العسكرية، فإن الهند تحتل المركز الرابع في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين.

إن هذا العرض الموجز لمصادر القوة الصلبة والناعمة للهند من جوانبها البشرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية تكشف عن الأساس الموضوعي للقوة الهندية الصاعدة في العالم.

المصالح المشتركة والمتبادلة

هناك عدد من دوائر المصالح المشتركة بين الدول العربية والهند، فكما يحتاج العرب إلى إقامة علاقات إيجابية مع الهند، فإنها بدورها تحتاج إلى دعم مماثل من الدول العربية، وتمثل المنطقة العربية أهمية مزدوجة بالنسبة للهند: أهمية ترتبط برؤية الهند لدورها المتصاعد في العالم، وموقع «غرب آسيا» في هذه الرؤية، وأهمية تتعلق بالمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة والمتبادلة بين الطرفين، وخصوصًا مع دول الخليج العربي، ويمكن تحديد أهم هذه الدوائر فيما يلي:

١- **دائرة المصالح الاقتصادية**، وهي الدائرة التي تحتل الأولوية بحكم ارتباطها بعملية التنمية لدى الطرفين والتي تتضمن في ثناياها عدة مصالح. منها النفط الذي يمثل مصلحة مشتركة بين الطرفين، فالهند هي رابع أكبر مستورد للنفط في العالم، وتعتمد بصفة رئيسية على نفط الخليج والشرق الأوسط بما يقارب ثلثي استهلاكها، وتعتبر السعودية المصدر الأول من النفط لها، ومن التصريحات الدالة ما أشار إليه وزير النفط الهندي في مارس ٢٠١٦م، من أن الهند تجري مباحثات حول فكرة «النفط في مقابل الغذاء»، ومنها العلاقات التجارية، إذ تمثل منطقة الخليج رابع أكبر شريك تجاري للهند ورابع أكبر سوق للصادرات الهندية بعد اليابان والصين وكوريا الجنوبية، وزادت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين من ٥٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م، إلى ١٥٨,١ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣م، أي بزيادة ٢٠٠٪ في إحدى عشر عامًا، وتعتبر دولة الإمارات الشريك التجاري الثالث مع الهند بعد الصين والولايات المتحدة. ومنها الاستثمار، وهي مصلحة متبادلة فالهند تسعى لتوسيع فرص استثماراتها في الدول العربية عمومًا وتتطلع إلى مزيد من الاستثمار الخليجي فيها، ويدخل في هذا المجال احتياج العرب إلى التكنولوجيا الهندية المتقدمة في عديد من المجالات، ومن الأرجح أن تكون هذه التكنولوجيا أقل تكلفة من الناحية المالية وبشروط أفضل عن نظرائها الغربية.

٢- **دائرة الجاليات الهندية في منطقة الخليج**، يعتبر الهنود أحد المكونات الأساسية في أغلب دول الخليج، ويصل عددهم إلى

جميع القوى الهندية احترمت الدستور و الفصل بين السلطات و تداول السلطة و نجحت في اختبار الديمقراطية

سبعة ملايين نسمة تصل تحويلاتهم المالية إلى الهند إلى ٤٠ مليار دولار سنويًا، وحقق بعضهم نجاحات اقتصادية وثروات كبيرة في الخليج مما جعل مجلة فوربس الأمريكية تشير في عددها الصادر في مايو ٢٠١٦م، إلى قادة الأعمال الهنود في العالم العربي وإلى أثرياء الهنود في منطقة الخليج. لذلك، تهتم الهند بحقوق العمال الهنود في دول الخليج.

٣- دائرة الحفاظ على الاستقرار السياسي، يسعى الطرفان إلى مواجهة مصادر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وخصوصًا في المنطقة العربية، وتهتم الهند بهذا الموضوع في ضوء خشيتها من انتشار الأفكار المتطرفة ليس فقط في باكستان وكشمير، ولكن أيضًا في صفوف مسلمي الهند الذين يصل عددهم إلى ١٥٠ مليون. كذلك في ضوء تراجع الالتزامات الأمريكية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط مما يمكن أن يوجد «فراغ نفوذ» سوف تسعى دول أخرى لشغله، وتتطلع الهند إلى الحصول على نصيب لها بوسائل سياسية ودبلوماسية وبأدوات اقتصادية وتجارية.

٤- دائرة الدعم السياسي، فرغم تراجع حركة عدم الانحياز كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية إلا أنه ما زال لها دور ككتلة تصويتية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومازالت الهند تحظى بصوت مسموع وسط مجموعات دول الجنوب أو العالم الثالث، وفي هذه الدائرة توجد أكثر من مفارقة فالهند تدرك عمق الصلات بين أغلب الدول العربية وباكستان، ومع ذلك فإنها لا تعتبر هذا الوضع عقبة أمام تطوير علاقاتها، وربما تأمل في أن تطوير هذه العلاقات سوف يوجد من المصالح المشتركة مما يجعل بعض الدول العربية أكثر تفهمًا لوجهة النظر الهندية أو على الأقل ترغب في عدم استحواذ باكستان على العرب. كذلك فإن الهند تتطلع إلى تطوير علاقاتها مع الدول العربية في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على علاقات مماثلة مع إيران، والأرجح أنها لن تقبل من الدول العربية أو إيران أن يفرضوا عليها شروطًا بشأن علاقتها بالطرف الآخر.

٥- دائرة الأمن، فهناك تهديدات مشتركة لأمن الطرفين، لعل أبرزها أحداث القرصنة البحرية التي تراجعت في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م، وأنشطة الإرهاب التي تمثل مصدرًا عالميًا للتهديد لا يمكن لأي دولة أن تتصور أنها بمنأى عنه، وبالنسبة للدول العربية لا يحتاج الموضوع إلى تبيان فقد أصبحت المنطقة مصدرًا لتصدير الأنشطة الإرهابية على مستوى العالم، وفي مايو ٢٠١٦ حذر تنظيم داعش الهند من هجمات إرهابية متوقعة. من جانبها تخشى الهند من تأثر الجماعات المتطرفة في باكستان وكشمير بأفكار داعش، وممارساتها وتخشى من انتقال هذه الأعمال من نشوب أو حدوث هذه الأعمال على أراضيها.

بماذا نخرج من هذا التحليل؟ إن إدارة العلاقات الخارجية للدولة أو لمجموعة من الدول هي أشبه بقيادة سفينة في بحر هائج يسوده الاضطراب وتلاطم الأمواج، فمع سرعة إيقاع الأحداث، وتداخل القضايا والأدوار والمواقف، فإن على المسؤولين عن إدارة هذه العلاقات أن يتعرفوا جيدًا على المصالح التي يسعون لصونها وحمايتها وأن يرتبوا هذه المصالح وفقًا لأولويات الأهمية والإلحاح، وأن يقترب أو يبتعد عن الأطراف الدولية الأخرى بقدر ما تتطلبه هذه المصالح، فهناك الكثير من الوشائج التي تربطنا بالهند، وهناك أيضًا اختلافات في التوجه والسلوك بحكم اختلاف المصالح العليا الهندية عن المصالح العليا العربية. ولكن الأمر ليس خيارًا بين الأبيض والأسود، فهناك مجالات واسعة للتعاون والتقارب بل والشراكة الاستراتيجية في بعض المجالات، وهناك موضوعات أخرى يظل الاختلاف قائمًا فيها.

*أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة

ا لاحتماء بمظلة بوذا المبتسم النووية أجدى لدول الخليج لقربها الجغرافي

التعاون العسكري الخليجي ـ الهندي: فرص مواتية وشراكة واعدة

يعتبر المحيط الهندي أصغر المحيطات المائية في العالم، وعلى الرغم من ذلك فهو يضم بين ضفافه نحو ثلث سكان البشرية، يتوزعون على ثلاث قارات، على أن ثقل هذا المحيط يبقى ثقلاً آسيوياً بالدرجة الأولى؛ وفي وسطه الهند. وبذلك يُمكن النظر إلى أمن المحيط الهندي باعتباره أمناً إقليمياً فوق القاري، بل ويجوز تعريفه على أنه أمن دولي، حيث نشكل في الخليج جزءًا منه إقليميا كان أو دوليًا. فما أهمية التعاون الخليجي ـ الهندي في المجال العسكري؟ والمجالات القابلة للتعاون في هذا الإطار؟ والمجالات الممكنة في المستقبل؟ والتحديات المشتركة التي تواجه الطرفين؟

د. ظافر محمد العجمي

أهمية الاحتماء بمظلة بوذا المبتسم

لربط مفاصل موضوع أهمية الخليج بالنسبة للهند من الناحية العسكرية يجب علينا التوقف في المحطة الاقتصادية ففيها مفاتيح تحليل عميقة؛ حيث تشير الأرقام إلى أن للهند ٦ ملايين عامل في دول مجلس التعاون يقومون بتحويل ٣٥-٤٠ مليار دولار سنويًا، ويبلغ حجم التجارة بين الطرفين ١٣٠ مليار دولار سنويا. كما تعتمد الهند على دول الخليج ب ٦٠% من حاجتها النفطية، حيث تواجه الاحتياطات المحلية الهندية تحديات هامة مما يمنح العلاقة في هذا المضمار بعدًا أكثر استراتيجية. من جهة أخرى يهدد ضعف دول الخليج مصالح الهند جراء تعاظم الهياكل العسكرية العدوانية غير الحكومية حول الخليج كالحوثيين والحشد الشعبي وحزب الله والقاعدة وداعش، وتزداد حدة المخاوف الهندية جراء افتقار الدول الكبرى للقدرة أو النية للعناية باستقرار الخليج، الذي صار ينزع أيضًا لعدم الاستقرار جراء سباق التسلح بين الخليجيين وإيران. كما أن الخليج كجزء من المحيط الهندي، تعده نيودلهي ضمن مجالها الحيوي المجاور. كما يقلق الهند خطوات الصين – غريمها الدائم-السريعة في تقربها نحو الخليج. كما تحاول دول الخليج تعزيز الروابط الأمنية مع الهند وتأمين مصالحها. حيث وقعت دول الخليج اتفاقيات للتعاون الدفاعي، تهدف من خلالها لترقية التعاون العسكري في الشراكات الأمنية التالية:

– التعاون العسكري الإقليمي: قد يبدو بعيدًا تصور لعب الهند لدور الضامن الأمني لدول الخليج، لكن بإمكان الهند المساهمة في توازن القوى في الخليج، ربما عبر اظهار قدراتها العسكرية بتدريبات سنوية مشتركة مع «قوات درع الجزيرة» لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية. وخلق دور محدد لنيودلهي في الأمن الإقليمي، كالأمن البحري، ولتعزيز هذا الدور ربما يمكن إفساح المجال للهند لتصبح «عضواً مراقباً» في مجلس التعاون الخليجي.

– الأمن البحري ومكافحة القرصنة: وتشمل التعامل مع مجموعة متنوعة من التهديدات الإرهابية البحرية، فضلاً عن تأمين المنشآت النفطية البحرية. وفي هذا الشأن نشير لدور الهند من خلال قوة المهام المشتركة (CTF -150)، لمواجهة القرصنة وتهريب السلاح، عبر المياه الإقليمية.

– مكافحة الإرهاب: ويمكن أن يتم ذلك في إطار اتفاقيات أمنية قائمة أو استحداث جديدة مع عدد من دول مجلس التعاون، كما يحتاج الطرفان لتوسيع تبادل المعلومات الاستخباراتية وتسليم العناصر الإجرامية. وبتدريب قوات خليجية على عمليات مكافحة الإرهاب، أو تدشين مؤسسة إقليمية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي.

– توفير المعدات العسكرية الهندية: تخطط الهند لرفع نسبة المعدات العسكرية المصنعة في أراضيها إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠م، أو قبله. وبالرغم من أن الدول الخليجية لديها مثل هذه

المعدات من الولايات المتحدة والغرب، إلا أن ذلك لا يمنع من سعيها للحصول على معدات عسكرية إضافية يمكن أن توفرها الهند. دون الشروط الغربية غير الحقة، والمرتبطة بقيود الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها.

– الاحتماء بمظلة بوذا المبتسم النووية: فقد أصبحت الهند قوة نووية في عام ١٩٧٤م، بعد عملية بوذا المبتسم النووية فأصبحت بحكم الواقع سادس أكبر قوة نووية في العالم. وتتضمن العقيدة النووية الهندية مفهوم الحد الأدنى من الردع الفعال في وثيقة تلتزم بها أجيال القيادات المتعاقبة، من منطلق الديموقراطية الهندية. كما حددت العقيدة توفير أدوات نقل بالطائرات والصواريخ المتحركة المحمولة أرضًا، والصواريخ التي تطلق من الغواصات. والهدف من ذلك هو عدم تمكين العدو من تدمير قدرة الهند على شن الضربة العقابية التالية. فالهند لقربها قد تكون أجدى من الاحتماء بالمظلة الغربية.

المتغيرات الجيوسياسية الدافعة للتعاون الخليجي/الهندي

حتى منتصف القرن الماضي كان الخليج امتدادًا جغرافيًا للهند، في ملبسه ومأكله وكثير من مفرداته اللغوية، ونظمه الإدارية. والتعاون العسكري الخليجي الهندي صيغة من صيغ جديدة لأمن الخليج، فالهند تدفعها مصالحها للانخراط في قضايا الأمن الإقليمي، والخليجيون قد كلت أيديهم وهو يطرقون أبواب الغرب والصين وروسيا، دون أن يتحقق الأمن المنشود رغم وجود الكثير من مشجعات التقارب الخليجي الهندي التي منها:

– تعد الهند من أكبر ١٠ اقتصادات في العالم، وثاني أكبر دول العالم في عدد السكان، وثالث أكبر مستورد للنفط، ورابع أكبر مستورد للغاز، علاوة على قدراتها العسكرية والنووية، وتُعتَبر دول مجلس التعاون الخليجي ثاني شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة، وتحصل الهند على ثُلثي احتياجاتها النفطية من دول الخليج، كما تحظى بأكبر اتفاقية في مجال الغاز مع قطر، بالإضافة إلى تزايد عدد العمالة الهندية في الخليج جاعلة تنامي العلاقات بين الطرفين المحاور الاقتصادية والاستراتيجية ذو قابلية عالية.

– تراجع انفراد باكستان بالنفوذ في الخليج. فقد تأثرت العلاقات الخليجية الهندية بإرث العلاقات العسكرية الوثيقة بين إسلام أباد ودول الخليج، فقد دعمت بعض دول الخليج باكستان خلال حرب ١٩٧١م، مع الهند، ودعمت تجارب باكستان النووية عام ١٩٩٨م، بل وصل الدعم الخليجي غير المباشر للجماعات الانفصالية المسلحة ضد الهند في كشمير بإيحاءات باكستانية. لكن هناك تراجع في انفراد باكستان بالنفوذ في العالم الإسلامي والخليج من ضمنه، حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي بين الرياض ونيودلهي ٢٠١٤م. وكان آخر تراجع في الانفراد الباكستاني تصويت البرلمان الباكستاني ضد مشاركة جيشهم في عمليات عاصفة الحزم، بحكم أن إرسال قوات برية للحرب في اليمن قد يؤدي إلى توتر مع إيران. مما يجعل الدفاع عن إسلامية باكستان معقدة، بل بحجم الرهانات التي نستهدفها في التعاون مع الهند.

-تعرضت الهند كما تتعرض دول الخليج للإرهاب الجهادي والتطرف، والجريمة عبر الحدود، وغسيل الأموال والمخدرات وتهريب الأسلحة مما يهدد استقرار الطرفين. فإذا كان لدى تنظيم «داعش» مئات المقاتلين الخليجيين بين صفوفه. فقد تحول هنود إلى متطرفين على يد «داعش» الإرهابيين عبر شبكة الإنترنت يخدمون خطط التجنيد والتمويل والاتصال لداعش، مما يستدعي توحيد الجهود بين الطرفين أمام عدو حقيقي مشترك.

- يتنامى النفوذ الصيني حول الهند، وتتأثر السياسة الإقليمية للهند بذلك، خصوصًا في منطقة الخليج. وقد ظهرت مخاوف الهنود إبان زيارة الملك سلمان وهو وزير دفاع لبكين مارس ٢٠١٤م، وتعهده بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الصين. وعودة المياه لمجرى تعاون عسكري ناجح تم في ثمانينيات القرن الماضي حين باعت الصين صواريخ رياح الشرق للرياض.مما شكل ضغطًا على نيودلهي حتى لا تتمنع في الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج.

- تعد إيران مصدرًا هامًا لطاقة الهند، وعنصرًا حاسمًا في حساباتها الاستراتيجية، لقُربها الجغرافي من باكستان وأفغانستان، وكممر تجاري إلى آسيا الوسطى. وهذه الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإيران مصدرًا للقلق الخليجي وتستوجب جهد تقرب خليجي عاجل لتوجيه نيودلهي بعيدًا عن طهران. مما يفرض على الخليجيين تقديم إغراءات جادة للهند.

- مثلت الاستدارة الاستراتيجية الأميركية بعيدًا عن الخليج، والخلافات الخليجية الأمريكية بشأن سوريا، وبرنامج طهران النووي، وسياسة واشنطن بشكل عام مؤخرًا؛ مثلت ناقوس خطر يستدعي ضرورة بحث الخليجيين عن موازن بديل، فرارًا من قدرها بمواجهة الفراغ الاستراتيجي، الذي يهدد الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمته.

-طورت الهند خلال السنوات الماضية قدراتها العسكرية بوتيرة متسارعة، مما حتم عليها التحرك لاستغلال قدراتها الاقتصادية والأمنية، في صورة نفوذ إقليمي آخذ في الاتساع، وقد بات هذا النفوذ يُنافس الصين في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، كما مدت الهند ذراعها للخليج مُنافسة القوى الدولية الأخرى. ويتزامن ذلك مع كون دول مجلس التعاون الخليجي صار لها ثقل سياسي واقتصادي وعسكري بعد الثورات العربية، مما يجعل الطرفين من القوى العالمية الصاعدة التي إن لم تلتق بتنسيق تفاهم؛ فسوف تلتق في صراع محتم.

- التعاون الدفاعي الخليجي الهندي يمكن ضمانه بتفاهمات صلبة بتبادل الخبرات والتدريب، وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وتبادل المعدات العسكرية. فالهند ترتيبها في مقياس القوة العسكرية٤ من ١٢٦ دولة، وتعتبر دولة مغرية، بقوات في الخط الأول تبلغ ١٣٢٥٠٠٠ رجل، وفي الاحتياط ٢١٤٣٠٠٠رجل، وعدد الدبابات٦٤٦٤ دبابة، والآليات المدرعة ٦٧٠٤ قطعة، كما تملك ٢٩٠مدفعًا متحركًا. و ٧٤١٤مدفعًا مسحوبًا، و٢٩٢ راجمة صواريخ. وتملك ٢٠٨٦ من الطائرات؛ أقواها السو٣٠ والميج٢٩ والميراج٢٠٠٠. كما تملك ٦٧٩طائرة قتال اعتراضية ؛ و ٨٠٩ طائرات قتال هجومية ،و ٨٥٧ طائرة نقل ؛و٣١٨طائرة تدريب ،و ٦٤٦ من طائرات الهليوكبتر منها ١٩هليوكبتر هجومية . أما البحرية فتضم ٢٩٥ قطعة. منها ٢ حاملة طائرات و١٤ فرقاطة، و٧ فرقاطات شبحية؛ و١٠ مدمرات و١٤ غواصة، و٢٦ كورفيت ؛ و١٣٥ زورق خفر لسواحل و ٦ كاسحات الغام. وقد بدأت الهند مؤخرًا ببرامج تحديث واسعة النطاق لمختلف تشكيلاتها المسلحة، البرية والجوية والبحرية. وبدا سلاح الجو أكثر المعنيين بهذه البرامج، وطرحت من أجله صفقات غير مسبوقة في تاريخ الهند والمنطقة.

الاستدارة الأميركية وسوريا وبرنامج إيران النووي ناقوس خطر يستدعي بحث الخليجيين عن البديل

تحديات تفعيل العلاقات الخليجية/ الهندية

في علاقاتها مع دول الخليج، كانت الهند قريبة وبعيدة في الوقت نفسه في مرحلة الحرب الباردة من القرن الماضي. ففي الوقت الذي حافظت دول الخليج على علاقة وثيقة مع واشنطن وإسلام آباد، كانت الهند حينها على علاقات قوية مع موسكو.وكان موقفها صامت ومعيب من الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت، كما لا ينظر الخليجيون بارتياح إلى طريقة معاملة المسلمين في الهند، بل إن الهند اعترفت بالكيان الصهيوني عام ١٩٥٠م، ولا زالت للهند علاقات وثيقة مع الصهاينة، وتحديدًا التعاون في مجال الدفاع العسكري ، مما وطن خوف خليجي من انتهاج نيودلهي للحيادية وعدم اتخاذ مواقف داعمة لأي من الأطراف الإقليمية في أية أزمة محتملة، في وقت يتطلب الوضوح. وحتى لا يقودنا الاستدعاء الخاطئ للثابت والمتغير في العلاقات الدولية الهندية الى نتائج سلبية عجولة نورد بعض التحديات التي قد تواجه العلاقات الخليجية/ الهندية ومنها:

-**العلاقات الهندية الإيرانية:** لقد عارضت الهند علنا البرنامج النووي الإيراني، لكنها لم تخف رغبتها في بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع طهران. مما أثار مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي.وربما لازال المجال مفتوحًا لاستثمار العلاقات الهندية مع إيران، وهناك رغبة خليجية أن تلعب نيودلهي دورًا فعالاً بشأن تهديدات طهران وإقناعها بالتخلي عن برنامجها

بـزوغ الهنـد يعـزز الرؤيـة السـعودية ٢٠٣٠ لمـا تمتلكـه الدولتـان مـن تأثيـر دولي وإقليمـي ومـوارد وقـدرات

النـووي، فالهنـد لاعـب إقليمـي ملائـم وقـادرة علـى الانخـراط في قضايـا أمـن الخليـج.

– **التقارب الباكستاني– الخليجي:** وهـو تقـارب تاريخـي اسـتغلت فيـه إسـلام آبـاد العامـل الدينـي واتهمـت الهنـد بمعـاداة المسـلمين، لتعزيـز مصالحهـا الاقتصاديـة والسياسـية والاسـتراتيجية مـع دول الخليـج كافـة رغـم وجـود أكثـر مـن ٢٠٠ مليـون نسـمة مـن المسـلمين، أي أكثـر مـن ربـع سـكان الهنـد. بينمـا عـدد سـكان باكسـتان حوالـي أكثـر مـن ١٩٠ مليـون نسـمة.

–**المعسكر الأمريكي. الهندي:** وقـد تشـكل منـذ عـام ٢٠٠٦ م، ويضـم اليابـان وأسـتراليا. وإن كان يبـدو أنـه مصمـم لمنـاوءة الصـين إلا أنـه يحمـل تأثيـرًا سـلبيًا علـى باكسـتان، التـي كانـت رأس حربـة أميركيـة في حـرب الإرهـاب بدعـم غيـر محـدود في أفغانسـتان، ضـد رغبـة الشـعب الباكسـتاني.وقد قـوي هـذا المعسـكر في عهـد «جـورج بـوش الابـن « الـذي سـمح بإمـداد الهنـد بتكنولوجيـا نوويـة سـلمية.ثم أعلـن الرئيـس الأمريكـي «بـاراك أوبامـا» عـام ٢٠٠٩، أن الهنـد شـريك إسـتراتيجي طبيعـي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة في القـرن ٢١، وعلـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن تعمـل مـع الهنـد في عـدة قضايـا مهمـة، تـراوح بـين منـع الإرهـاب إلـى دعـم السـلام والاسـتقرار في آسـيا.وبما أن دعـم السـلام واسـتقرار آسـيا ومحاربـة الإرهـاب يعنـي دخـول الهنـد العسـكرية للمناطـق التـي تفتقـد للسـلام في آسـيا ،وتعـج بالجماعـات الإرهابيـة فـلا يعنـي في مضمونـه إلا التدخـل في الشـرق الأوسـط الـذي نحـن جـزء منـه ،فهـل تصبـح نيودلهـي عصـا أميركيـة في شـرق وغـرب آسـيا في القـرن ٢١!

– صعوبـة قـدرة الهنـد علـى مزاحمـة واشـنطن: فحتـى وقـوع أحـداث ١١/٩ لـم تكـن للهنـد علاقـات أمنيـة يعتـد بهـا مـع الخليـج. ثـم تقدمـت دول الخليـج خطـوة بمنـح الهنـد صفـة شـريك حـوار "Dialogue Partner" مـن قبـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي في أكتوبـر ٢٠٠٣. لتصبـح ثالـث دولـة بعـد الولايـات المتحـدة واليابـان تتمتـع بهـذه الميـزة، فمـا مـدى قـدرة الهنـد علـى الاضطـلاع بهـذا الـدور علـى الأقـل لضمـان أمـن مواطنيهـا الذيـن يعملـون في هـذه الـدول، وتأمـين إمـدادات الطاقـة لديهـا، متسـلحة بميـزة القـرب الجغـرافي مـن منطقـة الخليـج، وبصناعاتهـا العسـكرية. لكـن ذلـك لا يعنـي قيامهـا بـدور أمنـي محـل التواجـد الغربـي وخصوصًـا الأمريكـي، فالاحتياجـات الأمنيـة لـدول المنطقـة لـم تحققهـا واشـنطن إلا بعـد نصـف قـرن مـن التعامـل مـع التحديـات في الخليـج، ومـن المبكـر اسـتقراء أبعـاد مـا سـتقدمه نيودلهـي.

– **نـوع الشـراكة المطلوبـة:** رغـم أهميـة الخليـج للهنـد بسـبب إمـدادات الطاقـة، والتجـارة، والعمالـة الوافـدة إلـى دول الخليـج، ومكافحـة القرصنـة البحريـة كمبـررات كافيـة للهنـد،إلا أنهـا غيـر كافيـة للخليجيـين، فهنـاك مجموعـة مـن عوامـل القصـور الحاسـمة التـي يتعـين أخذهـا في الاعتبـار عنـد قيـام الهنـد بـأي نـوع مـن الشـراكة الأمنيـة مـع دول المنطقـة ،وأهمهـا أن تكنولوجيـا تصنيـع السـلاح الهنـدي تعتمـد كليًـا علـى مشـاركة روسـيا ممـا يجعلهـا مقيـدة عنـد البيـع لطـرف ثالـث، كمـا أن الهنـد مقيـدة بالتزاماتهـا الأمنيـة في شـبه القـارة الهنـدي، فهـي تعانـي مـن تطايـر شـرر عـدم الاسـتقرار مـن أغلـب جوارهـا الإقليمـي .

–**التقصيـر الخليجـي في التعـاون العسـكري:** لا زالـت ثقافـة صيانـة العلاقـات الدوليـة الخليجيـة مـع بلـد بقـرب الهنـد غائبـة. فقـد اقتصـرت العلاقـات الهنديـة الخليجيـة في جانبهـا العسـكري علـى «المجامـلات العسـكرية» بـدل الشـراكات الاسـتراتيجية، فأصبحـت محصـورة في الزيـارات المتبادلـة للسـفن وزيـارات ضبـاط الارتبـاط، والملحقـين العسـكريين، بالإضافـة إلـى التدريبـات البحريـة المشـتركة في إطـار قـوة الواجـب المشـتركة 150 (CTF)، وفي الوقـت نفسـه اسـتضافة إيـران المدمرتـين الهنديتـين «غانغـا أف ٢٢» و«تريكنـد أف ٥١»، لإجـراء تمريـن بحـري مشـترك. فكيـف يتـم تجـاوز الهنـد في الوقـت الـذي اشـتهر الخليجيـون بأنهـم مـن أدخلـوا البـوارج الحربيـة الأجنبيـة للخليـج.

خاتمة

إن مـن المقاربـات الحصيفـة تعـاون الخليـج والهنـد في المجـال العسـكري والأمنـي، فالهنـود يتميـزون بقابليتهـم للتعولـم، والنظـام في الهنـد لا يحمـل ميـول عدائيـة تجـاه الخليـج جـراء وجـود ٢٠٠ مليـون مسـلم هنـاك، وملايـين اليـد العاملـة الهنديـة هنـا. كمـا أن الهنـد معـادل اسـتراتيجي للصـين وروسـيا اللتـين ترتبطـان مـع طهـران بروابـط قويـة، بـل إن موازنـة الصـين بالتقـرب مـن الخليـج هـي حاجـة هنديـة بالدرجـة الأولـى، جـراء العلاقـات القويـة بـين الصـين وباكسـتان.حيث تبـين دون شـك أن التحديـات التـي تحـول دون تفعيـل العلاقـات بـين الطرفـين يمكـن تجاوزهـا اسـتجابة للمتغيـرات الجيوسياسـية التـي تدفـع للتعـاون الخليجي/الهنـدي.

*المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

العلاقات الهندية ـ الروسية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي

نيودلهي تعتبر الشراكة مع روسيا مصلحة وطنية غير قابلة للمساومة

تتمتع العلاقات الهندية الروسية بخصوصية شديدة، وتعتبر من الشراكات التاريخية الممتدة والمستقرة على مدى سبعة عقود رغم المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة من حولها، والتي كان أهمها وأبرزها تفكك الاتحاد السوفيتي وتحدي إعادة إطلاق الشراكة بين الهند وروسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينات. فقد تأسست العلاقات بين البلدين في خضم استقلال شبه الجزيرة الهندية عام ١٩٤٧م، وفي عام ١٩٥٥م، تبادل الزعيمان نهرو وخرتشوف الزيارات، وأعلن الأخير التأييد السوفيتي للسيادة الهندية على كشمير، لتولد شراكة بين البلدين عميقة وهامة للطرفين، وتكلل بتوقيع معاهدة «السلام والصداقة والتعاون» بينهما عام ١٩٧١م.

د. نورهان الشيخ

ورغم انشغال روسيا بأزماتها الداخلية واندفاعها الملحوظ نحو الغرب مطلع التسعينات، فإن الهند كانت من الأولويات الخارجية القليلة التي جذبت الاهتمام الروسي، ووقع البلدان معاهدة «الصداقة والتعاون» في يناير ١٩٩٣م. وكانت الهند من أوائل الدول التي أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اهتمامًا بها عقب توليه السلطة، وجاءت زيارته الأولى لها في وقت مبكر في أكتوبر ٢٠٠٠م، وتم خلالها توقيع «إعلان الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين. ومنذ ذلك الحين لم تنقطع القمم السنوية الثنائية بينهما، وخلال قمة عام ٢٠١٠م، بالهند تم الارتقاء بمستوى الشراكة بينهما إلى "الشراكة الاستراتيجية الخاصة والمميزة».

وتنظر روسيا للهند باعتبارها شريك استراتيجي هام وحجر زاوية في ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة جنوب ووسط آسيا، وتحتل العلاقة مع دلهي أولوية واضحة في أجندة السياسة الروسية، وتضمنت القمة السادس عشرة والأخيرة التي عقدت في موسكو في ديسمبر من العام الماضي، وكانت أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لموسكو، رسالة واضحة حول ثبات التوجه نحو دفع العلاقات بين البلدين قدمًا، انعكست في الإعلان المشترك حول «الآفاق الجديدة للثقة المتبادلة» بينهما، وتوقيع سبع عشرة اتفاقية لتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، وقام الرئيس بوتين بإهداء رئيس وزراء الهند صفحة من مذكرات غاندى بخط يده، وسيف أثرى صنع في البنجال يعود إلى القرن ١٨، في إشارة رمزية إلى عمق العلاقات التي تربط البلدين.

و شهدت العلاقات الروسية الهندية طفرة ملحوظة على مدى العقد ونصف الماضيين، ووصلت لمستويات أقوى وأبعد مدى مما كانت عليه حتى خلال الحقبة السوفيتية، ويمكن بلورة التعاون الاستراتيجى بينهما في إطار خمسة محاور تعد الأبرز والأكثر أهمية.

أولها، التعاون العسكري التقني، الذي يمثل قلب الشراكة المتنامية بين الهند وروسيا والعمود الفقري لها ويتخذ ثلاثة أبعاد أساسية هي: التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية، والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا الروسية للهند، والتدريب ورفع كفاءة المقاتلين الهنود. فمن ناحية تعتمد ٧٠% من القوات المسلحة الهندية على الأسلحة وقطع الغيار الروسية، وتعتبر الهند أكبر سوق للسلاح الروسي، ووفقًا لتقديرات الهيأة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، بلغت قيمة صادرات السلاح الروسية للهند حوالي ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤م. ويعود التعاون بين البلدين بجذوره إلى عام ١٩٦٧م حين حصلت الهند من الاتحاد السوفيتى على مقاتلات ميج ٢١، وكان لهذه الطائرات بالإضافة إلى ميج ٢٧ وسو ٣٠ الدور الأساسي في تشكيل سلاح الجو الهندي، وجعله رابع أكبر قوات جوية في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين. وهناك لجنة للتعاون العسكرى التقنى

خريطة التحالفات الإقليمية والدولية تمر بمرحلة سيولة مع غياب الاستقطابات الأيديولوجية وطغيان البرجماتية

يرأسها وزيرا الدفاع في البلدين تجتمع سنويًا، وعقدت جلستها الخامسة عشر بموسكو في نوفمبر من العام الماضي، كما شارك وزير الدفاع الهندي في مؤتمر الأمن الدولي الخامس بموسكو في أبريل ٢٠١٦م.

وتتضح دلالة وأهمية التعاون العسكري بين البلدين ليس فقط في «كم» الأسلحة الروسية، ولكن في «نوعية» ما تقدمه روسيا للهند. وعلى سبيل المثال، اتفقت موسكو ودلهي عام ٢٠٠٤م، على تسليم هيكل حاملة الطائرات الروسية "الأميرال جورشكوف" للهند مجانا شريطة دفع قيمة تحديثها وتجهيزها بطائرات روسية الصنع لتتحول إلى حاملة الطائرات "فيكراماديتياINS" التي دخلت الخدمة في الهند عام ٢٠١٤. وخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي، لموسكو في ديسمبر من العام الماضي تم بحث صفقة تضم توريد ٥ منظومات «إس-٤٠٠» للهند، بقيمة إجمالية قد تتجاوز ٧ مليارات دولار. وسبق لموسكو أن أكدت أنها لن تورد «إس-٤٠٠» إلى الخارج، حتى إتمام تزويد قواتها المسلحة بهذه المنظومات الحديثة والذي بدأ منذ ٢٠٠٧م. لكن الرئيس بوتين وافق على تصدير "إس-٤٠٠" إلى الصين في صفقة استثنائية، كما تم نشرها في سوريا في أعقاب إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية. ومن المعروف أن منظومة «إس-٤٠٠» من أحدث أنظمة الدفاع الجوي في روسيا، وقادرة على التصدى بفاعلية لجميع أنواع الأهداف الجوية، بما فيها الطائرات الحربية الاستراتيجية والتكتيكية، والصواريخ، والأهداف فوق الصوتية، ووسائل الهجوم الجوي الأخرى، وتستطيع الكشف عن أهداف جوية على مسافة تصل إلى ٤٠٠كم، وإسقاط صواريخ باليستية تكتيكية وصواريخ مجنحة وطائرات تكتيكية واستراتيجية على بعد ٦٠ كيلومترا.

كما يتضح عمق ومحورية العلاقة بين البلدين في كون روسيا الدولة الوحيدة التي تتعاون مع الهند في مجال التصنيع العسكرى المشترك ونقل التكنولوجيا الخاصة بذلك لدلهي، وهى الوحيدة التي تدعم مبادرة «يصنع في الهند» التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي لتطوير الصناعات العسكرية الهندية. ويعمل في قطاع الصناعات العسكرية المشتركة حوالي ٣ ملايين عامل، وتمثل ٢٠% من إجمالي الإنتاج الصناعي في البلاد. ومن الأسلحة الروسية التي يتم تصنيعها وتطويرها في الهند المقاتلات الروسية مثل مروحيات كا-٢٢٦ تي، ومقاتلة تي-٥٠ الشبحية التي تنتمي إلى الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة، وتحديث طائرات «ميج-٢٩»، وطائرة نقل تكتيكية من نوع «إيل»، وخطة إنتاج أكثر من ١٠٠٠ دبابة من نوع «ت-٩٠أس». ويعمل البلدان منذ أواخر عام ١٩٩٠م،على إنتاج الصاروخ الروسي الهندي «براهموس» الأسرع من الصوت، وتم تسميته بهذا الاسم نسبة إلى نهرى براهمابوترا وموسكو، وهو صاروخ فريد من نوعه ويمكن إلحاقه وتركيبه في الغواصات والسفن والطائرات، ويصل مداه إلى ٣٠٠ كيلومتر، وقادر على إصابة الأهداف على ارتفاع ١٥ كيلومترًا، واعتمد بالفعل في البحرية الهندية.

يضاف إلى ما تقدم تدريب أفراد القوات المسلحة الهندية في المؤسسات التعليمية العسكرية الروسية، كما يجري البلدان مناورات عسكرية مشتركة، ومنها مناورات «أندرا» التي أُجريت على الأراضي الهندية بولاية راجستان شمال غربي الهند في نوفمبر من العام الماضي، بهدف صقل مهارات الجنود في عمليات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات العسكرية لمواجهة أي تهديدات محتملة من خلال التدريب على عمليات التخطيط المشترك والتطويق والتفتيش والبحث والإنقاذ والتدريبات التكتيكية المشتركة ومهارات استخدام الأسلحة الخاصة.

ثانيها، التعاون في مجال الطاقة، GC أكبر مستثمر هندي في روسيا، ولها استثمارات في مشروع «سخالين ١»، والذي يتم في إطاره توريد أكثر من مليون طن من النفط إلى الهند سنويًا. كما قامت المؤسسة بتوقيع مذكرة تفاهم في مايو ٢٠١٤م، مع شركة «روسنفت»، كبرى شركات النفط الروسية، للتعاون في مجال التنقيب المشترك واستكشاف وإنتاج النفط والغاز في المنطقة القطبية الشمالية، وتوقيع مذكرة تفاهم أخرى في يونيو من نفس العام ومن المعروف أن الهند من كبرى مستوردي الطاقة في العالم حيث تستورد ٨٠% من احتياجاتها النفطية، وتزداد هذه الاحتياجات باستمرار مع اتساع عملية التنمية وتسارع عملية النمو الاقتصادي بها، في حين أن روسيا هي أكبر مصدر للغاز وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم ومن ثم يعتبر قطاع الطاقة من أبرز مجالات التعاون لتلاقي مصالح البلدين. وتخطط الهند إلى التحول للاعتماد بالكامل على الغاز الطبيعى والطاقة النووية خلال العقود الثلاثة القادمة، وتعتبر روسيا الشريك الأمثل في هذا الخصوص، وتأمل دلهي في إقامة خط لنقل الغاز من روسيا إلى الهند مباشرة عبر غرب الصين.

وهناك اهتمام متزايد من جانب الهند بالاستثمار في قطاع النفط والغاز الروسي، وشهدت الأعوام القليلة الماضية خطوات جادة من جانب الشركات الهندية في هذا الصدد. وتعد مؤسسة النفط والغاز الحكومية الهندية "ONجازبروم الروسية للتنقيب المشترك والتدريب وتطوير حقول النفط.

وفي مارس من العام الجاري، وقعت شركة «روسنفت» اتفاقًا مع ثلاث من الشركات الهندية العاملة في مجال الطاقة حصلت بمقتضاه الأخيرة على حوالي ٢٤% من مشروع تطوير حقول نفطية في الجزء الغربي من جمهورية ساخا ياقوتيا الروسية وحقول أخرى في روسيا. ووقعت شركة تاتا الهندية للطاقة اتفاقية مع وزارة تنمية الشرق الأقصى الروسية، في ديسمبر ٢٠١٥م، تتضمن مشروعات مشتركة للاستثمار في قطاع الطاقة في المنطقة. وتبدي عدد من الشركات الهندية اهتمامًا بالمرحلة الثانية من مشروع «يامال» الروسي للغاز الطبيعي المسال، وتجري محادثات مع «نوفاتيك»الروسية بهذا الخصوص، ولاستيراد شحنات الغاز الطبيعي المسال من موسكو. كما حصلت شركة «فيديش» على حصة قدرها ١٥% من مشروع Vankorneft الروسي بمقتضى اتفاق وقعته مع شركة «روسنفت» في سبتمبر ٢٠١٥م. وفي المقابل حصلت شركة «روسنفت» على حصة قدرها ٤٩% من مشروع مصفاة النفط Vadinar الهندي، وفق الاتفاق المبرم مع شركة إيسار الهندية في يوليو ٢٠١٥م، والذي يتضمن أيضًا توريد النفط الخام الى إيسار لمدة ١٠ أعوام.

روسيا تعتبر الهند شريك استراتيجي وحجر زاوية في ضمان الأمن الإقليمي بمنطقة جنوب ووسط آسيا

ثالثها، التعاون في المجال النووي، حيث تعتبر روسيا الشريك الأساس للهند في تطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية، ورغم مباحثات الهند مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا لتطوير التعاون في هذا المجال فإن محاولات الهند لم تكلل بالنجاح حيث لم يقبل الغرب بطلبات الهند الخاصة بإشراك الهنود في إنشاء وتأمين المفاعلات، في حين قبلت روسيا بهذا.

وقد بدأت روسيا في بناء محطة الطاقة النووية كودانكولام (KKNPP) في الهند عام ٢٠٠٢م، ودخلت الوحدة الأولى من المحطة التشغيل في يوليو ٢٠١٣م، وتم الانتهاء من اختبارات الوحدة الثانية من المفاعل في يوليو الماضي، ويخطط الجانبان لإنشاء ٦ وحدات جديدة على الأقل للطاقة النووية خلال العقدين القادمين، وتم بالفعل توقيع اتفاقية إطارية لبناء الوحدتين الثالثة والرابعة عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يتم توقيع الاتفاقية الإطارية للوحدتين ٥ و٦ خلال العام الجاري. وكانت وزارة الطاقة الذرية الهندية قد وقعت مع شركة روس آتوم الروسية «الرؤية الاستراتيجية لتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية» بين الهند وروسيا في ديسمبر ٢٠١٤م، تلي ذلك إبرام اتفاق بشأن توطين صناعة المعدات النووية في الهند خلال القمة السنوية للبلدين في ديسمبر ٢٠١٥م.

رابعها، التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء، وقد تم الاحتفال العام الماضي بذكرى مرور أربعين عامًا على إطلاق أول قمر صناعي هندي "أريابهاتا" على متن مركبة الإطلاق السوفيتية "سويوز". وفي عام ٢٠٠٧م، وقعت الهند وروسيا اتفاقية إطارية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بما في ذلك إطلاق الأقمار الصناعية، والملاحة والاستشعار عن بعد وغيرها من التطبيقات العلمية والمجتمعية. وفي يونيو ٢٠١٥م، وقعت وكالات الفضاء في البلدين مذكرة تفاهم حول توسيع التعاون في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والتعاون في مجال التكنولوجيات القائمة على الملاحة عبر الأقمار الصناعية.

خامسها، التعاون في المجال الاقتصادي بشقيه الاستثماري والتجاري، والذي لايقل أهمية للبلدين عن المجالات الاستراتيجية السابق الإشارة إليها، وقد بلغ متوسط الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في ديسمبر ٢٠١٥م، نحو ١١ مليار دولار، منها حوالى ٨ مليارات دولار استثمارات هندية في روسيا، و٣ مليارات دولار استثمارات روسية في الهند، ويعمل الجانبان على زيادتها إلى ٣٠-٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م. وتستدعي روسيا الاستثمارات الآسيوية عامة ومنها تلك الهندية في شبه جزيرة القرم بعد ضمها لروسيا وسعي الأخيرة للنهوض بها وتحويلها إلى سوق سياحي كبير، نظرًا للصعوبات التي تواجه عملية جذب الاستثمارات الأوروبية بسبب العقوبات المفروضة على روسيا.

أما التبادل التجاري بين البلدين فبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار العام الماضي، ويسعى البلدان لزيادته إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، يساعدهما في ذلك اتجاه الهند لزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية لروسيا بعد قرار الأخيرة حظر استيراد المنتجات الزراعية من أوروبا ردًا على العقوبات الأوروبية تجاه موسكو من ناحية، وبدأ المحادثات بين الهند والاتحاد الأوراسي في يونيو ٢٠١٥م، لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين من ناحية أخرى، وقد تم توقيع الاتفاقية الإطارية الخاصة بذلك على هامش منتدى بطرسبرج الاقتصادى الدولى في يونيو الماضي. ومن المعروف أن الاتحاد الأوراسي تم إعلانه بمبادرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتأسيس اتحاد اقتصادى بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، على غرار الاتحاد الأوروبى، ويضم حاليًا كل من روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان.

ولاشك أن التعاون بين البلدين في مختلف المجالات على النحو السابق بيانه يمثل رابط عضوي بينهما، يدعمه ويعضده تطور ملحوظ في الأطر التي تجمعهما معًا، فمن رحم المثلث

الاستراتيجي «روسيا – الهند – الصين»، الذي دعا إليه وزير الخارجية الروسي الأسبق، يفجيني بريماكوف، عام ١٩٩٨م، تطورت عدة أطر تجمع البلدين وأبرزها مجموعة «ريك» (RIC)، ومجموعة «بريكس» (BRICS)، ومنظمة شنجهاي للتعاون. وتضم مجموعة «ريك» كل من الهند وروسيا والصين، وتجتمع سنويًا على مستوى وزراء الخارجية، وكان اجتماعها الرابع عشر والأخير في موسكو في ١٨ أبريل الماضي. وعُقدت قمة شنجهاي الأخيرة في طشقند بأوزبكستان في ٢٤ يونيو ٢٠١٦م، ومن المعروف أن المنظمة بدأت كمجموعة عام ١٩٩٦م، بهدف أساسي هو مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية، ومحاربة الجريمة وتجارة المخدرات، وتضم روسيا والصين و الهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى، وتعد فاعل أمني مؤثر في منطقة أوراسيا، ونادي نووي جديد يضم روسيا والصين والهند وباكستان في مواجهة النادي النووي التقليدي الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويضم حلفاءها الغربيين في حلف شمال الأطلسي.

أما مجموعة بريكس التي ظهرت للوجود عام ٢٠٠٩م، وتضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، فقد أصبحت تجمع اقتصادي هام تستأثر دوله بأكثر من ربع الناتج المحلي العالمي وأكثر من ١٦% من التجارة العالمية، وحوالي ٣٠% من مساحة اليابسة، و٤٤% من عدد سكان العالم، وحوالي ١١% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، وأكثر من ٤٠% من الإنتاج العالمي من الطاقة. وقد قامت المجموعة بتأسيس بنك بريكس للتنمية وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، برأسمال ٢٠٠ مليار دولار للمؤسستين. وقد تم اختيار «كوندابور فامان كاماتخا»، الهندي الجنسية لرئاسة البنك، ومدينة شنغهاي الصينية لتكون مقرًا له. وبدأ البنك في يوليو الماضي في طرح سندات «خضراء» بقيمة ٣ مليارات يوان (حوالي نصف مليار دولار) في السوق الصينية، تستخدم في توفير التمويل اللازم لمشاريع الطاقة النظيفة والنقل ومشاريع أخرى منخفضة الانبعاثات الكربونية، كما تساعد البلدين على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، في الوقت الذي تدر فيه عائدات أكيدة على المستثمرين، ويشهد هذا النوع من السندات شعبية كبيرة ونموًا سريعًا في السنوات الأخيرة. وسوف تستضيف الهند قمة بريكس القادمة في «جوا» منتصف أكتوبر المقبل.

على صعيد أخر تدعم روسيا إنضمام الهند إلى «مجموعة الموردين النوويين» (NSG)، وهي مجموعة من الدول الموردة للمواد النووية التي تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية عن طريق التحكم في تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لتصنيع أسلحة نووية، وتأسست ردًا على التجربة النووية الهندية في مايو ١٩٧٤م، وتضم حاليًا ٤٨ دولة منها روسيا وجنوب إفريقيا وعدد كبير من الدول الغربية والصين، وتقود الأخيرة المعارضة لانضمام الهند للمجموعة.

في ضوء ما تقدم، فإن العلاقات بين الهند وروسيا مرشحة للتطور في المستقبل، وهو ما عكسته بوضوح القمة الأخيرة بين زعيمي البلدين بموسكو في ديسمبر الماضي، وذلك رغم ما يشير إليه البعض من حدوث تحول في السياسة الهندية باتجاه شراكة أكبر مع الغرب وواشنطن قد تكون على حساب شراكتها مع روسيا. ويستند هؤلاء إلى تكرار زيارات رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، لكل من الولايات المتحدة وفرنسا، والصفقات التي أبرمتها دلهي مع الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل واتجاهها لتعاون عسكري أوسع نطاقًا مع هذه الدول. فخلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٥ م، وقعت الهند إجمالي ٦٧ عقدًا لتوريد الأسلحة منها ١٨ عقدًا مع روسيا، و١٣ مع الولايات المتحدة و٦ مع فرنسا، إلى جانب مجموعة أخرى من الدول منها إسرائيل، ومن هذه الصفقات تلك الخاصة بشراء الهند ٣٦ طائرة مقاتلة فرنسية الصنع من طراز رافال، وهي الصفقة التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الهند في يناير من العام الجاري، وتقدر قيمتها بـ ٩ مليارات دولار. أيضًا إجراء مناورات «مالابار» المشتركة بين الهند والولايات المتحدة واليابان في أكتوبر ٢٠١٥م، قبالة الساحل الشرقي للهند، والتي شاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية «تيودور روزفلت» وطراد يحمل صواريخ وغواصة تعمل بالطاقة النووية.

كما يشير البعض الآخر إلى التطور في العلاقات الروسية الباكستانية والتأثير المحتمل لذلك على العلاقات بين موسكو ودلهي حيث أصبحت العلاقات بين روسيا وباكستان أكثر دفئًا مقارنة بما كانت عليه في عقود سابقة حين ساد التوتر العلاقة بينهما، وكانت باكستان من بين الدول التي تحظر روسيا تصدير السلاح إليها نتيجة دعم باكستان «للمجاهدين» الأفغان ضد السوفييت، وتم في هذا الإطار توقيع اتفاق للتعاون العسكري التقني بين البلدين عام ٢٠١٤م، وطرح مشروع بناء خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى باكستان بطول ١١٠٠ كم وتكلفة تقدر بحوالي ٢ مليار دولار، الأمر الذي يمثل تحولاً هامًا في العلاقات الروسية الباكستانية.

إلا أن كلًا من موسكو ودلهي تؤكدان عمق الشراكة بينهما واستقرارها وعزم البلدين على تطويرها مستقبلاً لما فيه مصلحة البلدين. وخلال مؤتمر صحفي لوزيرة الخارجية الهندية في ٢٠ يونيو الماضي، وردًا على سؤال مباشر حول إمكانية تحول الهند عن الشراكة مع روسيا، أكدت سوشما سواراج أن العلاقات المتنامية بين الهند والولايات المتحدة في المجال العسكري وغيره من المجالات لن تكون على حساب علاقات «الصداقة» مع

روسيا، وأن القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية للهند وإلتزاماتها الخارجية غير قابلة للمساومة.

وسبق وأن رفضت الهند الانضمام إلى العقوبات التي فرضتها واشنطن وحلفاؤها في أوروبا وآسيا على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وشاركت قوات هندية في احتفال موسكو بالذكرى السبعين للانتصار في الحرب الوطنية العظمى في ٩ مايو ٢٠١٥م، رغم الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة على مختلف الدول وخاصة حلفائها لمنعهم من المشاركة في الاحتفالات الروسية، وكانت قوات من دول حلف شمال الأطلسي منها فرنسا وبريطانيا وبولندا والولايات المتحدة ذاتها قد شاركت لأول مرة في الاحتفالات الروسية بالذكرى الخامسة والستين للنصر على النازية عام ٢٠١٠م.

إن الشراكة الروسية الهندية نضجت واكتسبت قوة واستقرار تكفل لها الاستمرارية والتطور في المستقبل، وستظل لها الأولوية على أجندة الطرفين، انطلاقًا من اعتبارات برجماتية ومصلحية بحتة، وستستمر الهند نموذجًا للتوازن الفعال في سياستها الخارجية، حيث احتفظت بروابطها الاستراتيجية العميقة وشراكتها مع موسكو، في الوقت الذي قامت بتطوير علاقات دافئة ومتنامية مع الغرب وخاصة واشنطن. ويطرح هذا التساؤل حول أثر الشراكة الحالية والمتصاعدة مستقبلاً بين موسكو ودلهي على دول الخليج العربي؟.

وتبرز في هذا الإطار جملة من التداعيات المحتملة، فمن ناحية تعزز مثل هذه الشراكة من التغلغل والهيمنة الروسية على سوق الطاقة الهندي وغيره من الأسواق الآسيوية التي بدأت روسيا في سد احتياجاتها المتزايدة من النفط، ومد خطوط نقل مباشرة للغاز الطبيعي أكثر جدوى اقتصاديًا بالنسبة لهذه الدول. وقد يؤثر هذا على فرص دول الخليج في الأسواق الآسيوية التي تعد مستوردًا رئيسيًا للنفط الخليجي.

وعلى الصعيد السياسي، ليس من المتصور في ضوء التقارب والشراكة الاستراتيجية العميقة بين البلدين، أن تتخذ الهند مواقف مناقضة لروسيا أو تجاهر بانتقاد السياسة الروسية خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. فمواقف البلدان تبدو متقاربة وربما متطابقة فيما يتعلق بالقضية السورية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالجماعات التي تعد إرهابية، وخطر «داعش» و«جبهة النصرة» والتنظيمات الإرهابية الأخرى المنضوية تحت لوائهما، وضرورة مكافحة الإرهاب واقتلاعه من جذوره، الأمر الذي يمثل دعمًا سياسيًا هامًا لروسيا، ويجعل الأخيرة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية بشأن مواقفها في سوريا وغيرها من الملفات الشرق أوسطية.

من ناحية أخرى، قد تؤدي العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والهند في إطار منظمة شنجهاى للتعاون، التي تضم إيران كمراقب ومن المنتظر قبول عضويتها الكاملة في المنظمة بعد رفع العقوبات الدولية عنها، إلى دعم التعاون الأمني والاستراتيجي والاقتصادي بين الهند وإيران، التي تعد بدورها شريكًا استراتيجيًا لموسكو. وعلى سبيل المثال، مهد لقاء رئيس الوزراء الهندي والرئيس الإيراني في مدينة أوفا الروسية على هامش قمة منظمة شنجهاي في يوليو ٢٠١٥م، لأول زيارة لرئيس وزراء الهند لطهران منذ خمسة عشر عامًا في مايو الماضي. ومن المعروف أن إيران كانت ثاني أكبر مصدر للنفط الخام الى الهند حتى أواخر عام ٢٠١١م، عندما أجبرت العقوبات نيودلهي على الحد من اعتمادها على إيران، ويتم بحث العديد من المشروعات المشتركة بين البلدين منها، تطوير ميناء جابهار ومد أنبوب لنقل الغاز منه إلى ولاية كجرات الهندية، ومشروع «ممر الشمال الجنوب» الدولي الذي يربط سان بطرسبرج الروسية وشمال أوروبا بميناء مومباى الهندي، بطول ٧٢٠٠ كيلومتر، عبر الساحل الغربي لبحر قزوين من روسيا إلى إيران عبر الأراضي الأذربيجانية. ولاشك أن مثل هذه المشروعات ستعزز من وضع إيران الإقليمي، وتجعلها مركز إقليمي للترانزيت، وتمنحها ظهير سياسي واستراتيجي، ومجال اقتصادي حيوي يضيف الكثير لقدراتها.

على صعيد آخر، تعد العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والهند أحد قدمين ترتكز عليهما كتلة آسيوية صاعدة وبقوة شرق الخليج، وتمثل العلاقات الروسية الصينية القدم الثانية، الأمر الذي قد يجعل منطقة الخليج محصورة بين نفوذين ضاغطين، ويقلل من فرصها المتاحة للمناورة خاصة مع نجاح إيران في دمج نفسها أمنيًا واقتصاديًا في هذه الكتلة الصاعدة. إن خريطة التحالفات الإقليمية والدولية تمر بمرحلة سيولة واضحة مع غياب الاستقطابات الأيديولوجية وطغيان البرجماتية كمحدد أساسي لسياسات الدول وتوجهاتها الخارجية، وبقدر ما يتيح ذلك فرصًا لبعض الأطراف لإعادة ترتيب العلاقات وبناء شراكات تخدم مصالحها وتطلعاتها، فإنه يمثل تحد لأطراف أخرى، ويفرض عليها التحرك السريع في ضوء فهم عميق للمتغيرات، ورؤية واضحة للأولويات، وتحديد دقيق للحلفاء والشركاء الفعليين والمحتملين، على النحو الذي يعظم مكاسبها الاقتصادية ومكانتها الاستراتيجية.

*أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الهند تعيد تموضعها خارج حدودها كلاعب سياسي فاعل يتجاوز الاقتصاد

علاقات الهند الإقليمية: تناقضات المصالح وتأثيرها على الأمن العربي

أثار تصويت الهند في ٣ يوليو ٢٠١٥م، على تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الحملة الإسرائيلية «الجرف الصامد»، التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة صيف عام ٢٠١٤م، استهجان الكثيرين واستغراب الدول العربية والأجنبية لهذا الموقف الجديد لبلد كان يعتبر في مقدمة دول العالم في دعمه لقضايا الدول النامية، خاصة القضية الفلسطينية.

علياء علي إبراهيم

إسرائيل من جهتها رحبت بهذا الموقف الهندي الجديد الذي يعتبر «إنجازًا كبيرًا لا مثيل له في العلاقات الهندية – الإسرائيلية»، كما وصفته صحيفة يديعوت أحرنوت، وكأن ذلك التصويت أمر عادي ولا يعبر عن انقلاب جذري في العلاقات العربية – الهندية، والحقيقة أن هذا الموقف سابقة خطيرة ينذر بأن العلاقات الإسرائيلية – الهندية تنامت كثيرًا في العقدين الماضيين لدرجة أن حميميتها لم تعد سرًا، وأن المقبل من المواقف أعظم، خاصة أن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي قد قام بزيارة تاريخية لإسرائيل، فقط للتوقيع على مجموعة اتفاقيات تجارية وعسكرية وأمنية وتقنية تتوج مرحلة التحالف الاستراتيجي بين البلدين في غياب عربي واضح.

لذلك تعتبر أية علاقة تعاون بين إسرائيل ودولة أخرى خطرًا على الأمن الخليجي والعربي، خاصة أن العلاقات الخليجية والعربية شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية مع الهند، إذ يمثل ذلك فرصة لإسرائيل لمزيد من التعدي على الحقوق العربية والخليجية، كما يشكل فرصة لخروج إسرائيل من عزلتها في المنطقة حيث تحيط بها دول وشعوب عربية تدرك مخاطرها، وهكذا فإن تطور العلاقة بين الهند وإسرائيل يمثل خطرًا على دول الخليج وباقي الدول العربية، لكن هذه المخاطر تختلف باختلاف أنواعها.

فإذا كان من الضروري تحديد الأولويات، فإن المخاطر الناجمة عن العلاقات الاستراتيجية الأمنية والتي تتمثل أساسًا في استخدام إسرائيل لمياه المحيط الهندي بالتعاون مع الأسطول الهندي تشكل الخطر الأكبر، حيث يشكل الوجود البحري الإسرائيلي تهديدًا مباشرًا لجنوب شرق الوطن العربي وخاصة دول الخليج العربي، وللدول الإسلامية بجنوب غرب آسيا وخاصة باكستان حيث هنا يصبح التهديد للوجود ذاته.

أما مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند فإنها تزيد من قدرات إسرائيل على تطوير صناعتها العسكرية على نحو يزيد من قدرتها على تهديد محيطها العربي والتي تقع دول الخليج العربي على مقربه منه، كما أنها تساعد إسرائيل على مواجهة المخاطر الاقتصادية، وبالتالي القدرة على الاستمرار في تهديد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة، ورغم أن التعاون الهندي الإسرائيلي في المجال النووي ليست له أهمية كبيرة نتيجة لإجراء الهند أول تفجير نووي قبل تعاونها مع إسرائيل، فإن هذا التعاون في حد ذاته يجعل من الهند قوة نووية مهددة للوطن العربي والعالم الإسلامي بالإضافة إلى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.

ولا يمكن إغفال أهمية التعاون الهندي الإسرائيلي في باقي المجالات إذ أنه يوفر فرصة لإفلات إسرائيل من الإدانة الدولية في المحافل المختلفة، كما أنه يفتح السوق الهندية الكبيرة أمام المنتجات الإسرائيلية مما يمكنها من الصمود في مواجهة المقاطعة الدولية والعربية.

العلاقات الهندية - الإسرائيلية

هناك ظاهرتين تجمع الهند وإسرائيل، كلا البلدين يمتلك الأسلحة النووية، الهند بطريقة علنية وإسرائيل بطريق أقرب إلى العلنية، بدون الإفصاح الرسمي عنها، وكلا البلدين ظلا

وجود إسرائيل في المحيط الهندي بالتعاون مع الأسطول الهندي يشكل خطرًا على الأمن الخليجي وباكستان

خارج إطار اتفاقية حظر الانتشار النووي، وإسرائيل على الأقل في نظر العالم والشرعية الدولية والقرارات المتعاقبة، وتحتل أرضًا ليست لها وتضطهد شعبًا واقعًا تحت الاحتلال وتعمل على اقتلاعه، والظاهرة الثانية وجود عدو تاريخي وأساسي على حدود البلدين، يخالفه في العقيدة والثقافة والانتماء والتطلعات، فباكستان عدو استراتيجي للهند، والعرب بشكل عام وفلسطين بشكل خاص العدو الاستراتيجي لإسرائيل، لذلك كانت الدول العربية في مجملها، أقرب إلى الهند أثناء الحرب الباردة لمواقفها المعادية لإسرائيل ولقيادتها لحركة عدم الانحياز، وفيما مضى كان العرب كأمة يقفون ضد الكيان الإسرائيلي ويحددون علاقاتهم مع الدول حسب مواقفها من إسرائيل، لكن هذه المعادلة تغيرت أيضًا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ما فتح الباب واسعًا لدول كثيرة كانت تتحفظ على إقامة علاقات مع إسرائيل، ففعلت ذلك في أوائل التسعينيات، ومنها الهند وإسبانيا واليونان.

خلال معظم فترة ما بعد استقلالها، ساندت الهند نضال الشعب الفلسطيني، من خلال تضامنها مع الدول العربية والتزامها بحركة عدم الانحياز، و صوتت ضد انضمام إسرائيل لعضوية الأمم المتحدة، كما صوتت لإدانة الصهيونية والعنصرية، ومع هذا، أظهرت نيودلهي موقفًا حياديًا حين اعترفت بدولة إسرائيل في العام ١٩٥٠م، فيما تُعرف الهند بأنها إحدى الوجهات المحببة لدى السياح للسيّاح الإسرائيليين.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، كانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بدولة فلسطين في العام ١٩٨٨م، تلا ذلك إعلانها إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٢م، واتسمت العلاقات بين البلدين بتصاعدها المطرد، خاصة في مجال التجارة العسكرية وتبادل الخبرات والإنتاج المشترك لعدد من الأسلحة المتطورة والطائرات والتدريب والمناورات، فقد وضعت الهند تحت تصرف إسرائيل منظومة الأسلحة السوفيتية مثل الميغ والسوخوي، ووضعت إسرائيل تحت تصرف الهند ما لديها من ترسانات أمريكية ومحلية، خاصة في مجال المطاردة وضبط الحدود وإنقاذ الرهائن والتدخل السريع والطائرات بدون طيار وأجهزة التنصت ومنظومات الدفاع المضادة للصواريخ والقطع البحرية.

وخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، إلى إسرائيل في عام ٢٠١٥م، وقع الجانبان على صفقة أسلحة بقيمة ٥٢٠ مليون دولار، تزود إسرائيل الهند بموجبها بصواريخ مضادة للدبابات، علمًا أن الصادرات العسكرية للهند تقدر بـ ٥,٢ مليار دولار من مجمل حوالي ٥,٧ مليار دولار حجم الصادرات العسكرية السنوية، كما أن نسبة الصادرات الخارجية للهند من الصناعات الجوية العسكرية يصل إلى ٤٥٪من مجمل صادراتها، ونسبة ٢٠٪ من صادرات شركة رفائيل العسكرية و٣٥٪ من قبل صادرات الشركات العسكرية الأخرى في إسرائيل، كما تنوي الشركات العسكرية الإسرائيلية نقل خطوطها الإنتاجية إلى الهند، وذلك انسجامًا مع القانون الهندي الجديد الذي يلزم الشركات المصدرة للسلاح إليها بنقل خطوطها إليها لكي تستطيع شراء الأسلحة ومنتوجاتها الأمنية منها.

وعلى المستوى الاقتصادي، لقد ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين البلدين من ٢٠٠ مليون دولار في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد عن ٤,٣ مليار دولار في الشهور التسعة الأولى من العام ٢٠١٤م، كما ارتفعت قيمة الاستثمارات الإسرائيلية في الهند بالنسبة نفسها كذلك، وقد استغلت إسرائيل العلاقة لكسر حاجز العزلة لتجد مجالا واسعًا في المحيط الهندي وقرب السواحل الإيرانية، وعلى مقربة من الصين التي ما تزال تمثل القوة الأعظم في شرق آسيا ، ولا عجب أن نعرف أن الولايات المتحدة ما فتئت تشجع تطوير العلاقات بين إسرائيل والهند لتلك الأسباب، خاصة في موضوع مراقبة الصين والتجسس عليها ورصد تحركاتها ودفع الهند لتكون دولة منافسة للصين في المستقبل.

إذًا، لا شك في أن تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية لم يكن حدثًا فجائيًا، بقدر ما يشير إلى تغيير في استراتيجيات الدولتين، ففيما تتخلى الهند، عن تأييدها التاريخي للموقف العربي، تحاول إسرائيل تكريس سياسة الابتعاد عن الغرب الأوروبي والتطلع نحو الاقتصادات الجديدة في الشرق الآسيوي، وتنظر إسرائيل إلى دول آسيا عمومًا، باعتبارها اقتصادات صاعدة سيكون لها دور في العلاقات الدولية ، وهي أقل إزعاجًا من دول أوروبا فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية والإنسانية التي تنتهكها إسرائيل سواء باحتلالها أو باعتداءاتها.

أسباب تغير السياسة الخارجية الهندية

لقد تطورت العلاقات الهندية العربية عبر سنوات طويلة، وقامت تلك العلاقات على التبادل الثقافي والهجرات والتبادل التجاري، وعبر اتصالات واسعة قامت بين منطقة الخليج العربي واليمن ومصر من ناحية، والهند من ناحية أخرى، وتميزت هذه

العلاقات عبر التاريخ بعدة مميزات ، من أهمها اقتراب المسافة الحضارية بين المنطقتين، فتأثر العرب بالحضارة الهندية، وتأثرت الهند بالحضارة العربية والإسلامية حيث استوعبت العديد من الآثار الإسلامية، مثل تاج محل وقطب منار، ومن هذه المميزات أيضًا عدم التجاور الجغرافي المباشر بين العرب والهند مما جعل العلاقات بين الطرفين خالية من المشاكل الحدودية الإقليمية.

وفي الوقت الراهن، ربما يمكن القول إن اهتمام الهند بمتابعة التطورات المتسارعة التي تشهدها الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط يعود إلى اعتبارات عديدة: **يتمثل أولها**، في تزايد انخراط عدد من القوى الدولية في تلك الأزمات، على غرار روسيا والصين، التي سعت أيضًا إلى رفع مستوى علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، من خلال إبرام صفقات كبيرة في المجالات المختلفة، بالتوازي مع اتجاه أمريكا إلى الانسحاب تدريجيًا من الشرق الأوسط، بشكل ربما يفرض تداعيات لا تبدو إيجابية بشكل كامل في رؤية اتجاهات عديدة في الهند.

ومن هنا ربما يمكن تفسير أسباب اهتمام الهند بالانخراط العسكري الروسي في الأزمة السورية، وارتفاع مستوى التعاون بين روسيا وإيران بعد الوصول للاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، إلى جانب الجولة الإقليمية التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى كل من السعودية ومصر وإيران في يناير ٢٠١٦م، والتي هدفت إلى تعميق العلاقات الاقتصادية مع الدول الثلاث.

ويتعلق ثانيها، بتزايد احتمالات وقوع عمليات إرهابية داخل الهند على غرار عملية بومباي التي وقعت في عام ٢٠٠٨م، وإلى جانب التهديدات الأخيرة التي وجهها تنظيم «داعش» إلى الهند، وأشارت تقارير عديدة إلى أن الهند تمكنت من تفكيك خلية إرهابية كانت تخطط لشن عمليات إرهابية في بومباي في مايو ٢٠١٥م، ومن دون شك فإن تعرض قاعدة «بنتخوت»، وهي إحدى القواعد الجوية الهامة التابعة للجيش الهندي والقريبة من الحدود مع باكستان، إلى هجوم من جانب أربعة مسلحين في يناير ٢٠١٦م، مثل مؤشرًا مهمًا على أن الهند لم تعد بمنأى عن العمليات الإرهابية ، لذلك تعد مكافحة الإرهاب من المجالات التي أثبتت فيها دول الخليج العربي أهميتها القصوى بالنسبة للهند، فدول الخليج تشعر أيضًا بالقلق بشأن ارتفاع حدة التطرف، ورحلت مطلوبين للهند لتورطهم في الهجوم الإرهابي على بومباي عام ٢٠٠٨.

ويبدو أن التعاون الأمني كان أحد المحاور الرئيسية في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى باكستان في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م، وهي الزيارة الأولى لرئيس وزراء هندي إلى باكستان منذ وقوع هجمات بومباي في عام ٢٠٠٨م، وبالطبع فإن تلك الزيارة سوف تساهم في دفع محادثات السلام بين الطرفين التي تجددت في ٩ ديسمبر ٢٠١٥م، بعد أن أدت تفجيرات بومباي إلى توقفها. ورغم أن الطرفين أعادا تفعيلها مرة أخرى في عام ٢٠١١م، إلا أنها لم تحقق نتائج حتى الآن.

فضلا عن ذلك، فإن الهند كانت إحدى القوى التي سعت إلى دعم جهود إحلال السلام في أفغانستان.

وينصرف ثالثها، إلى رغبة الهند في رفع مستوى التبادل التجاري مع دول المنطقة ، خاصة في ظل اتجاهها إلى زيادة نسبة وارداتها النفطية من دول المنطقة، لا سيما بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران بعد التزام إيران ببنود الاتفاق النووي، خاصة أن الهند تستورد نحو ٨٠٪ من احتياجاتها من النفط الخام من الشرق الأوسط، كما أن نيودلهي تضع في اعتبارها تزايد عدد العمالة الهندية في دول الخليج والتي تعتبر مصدرًا رئيسيًا في التحويلات المالية المرسلة إليها.

ويرتبط رابعها، بسعي الهند إلى منافسة باكستان على تأسيس علاقات قوية مع دول المنطقة، واستقطاب تأييد بعض القوى الإقليمية لموقفها من قضية كشمير، ويبدو ذلك جليًا في الجهود الحثيثة التي بذلتها الهند لدعم علاقاتها مع إيران، خاصة على الصعيد الاقتصادي، لكنها تُحجم عن السماح لباكستان أن تكون شريكة في هذا التعاون، وقد بدأت الهند في تسريع وتيرة العمل في ميناء (چاه بهار) تشابهار، الذي سيكون مدخلاً لمنطقة آسيا الوسطى وأفغانستان الغنية بالموارد، ويقع الميناء في جنوب شرق إيران، ويمثِّل نقطة حيوية لسعي الهند لتخطِّي باكستان، وفتح منفذ أمام دولة أفغانستان، خاصة أن الهند تطور علاقات أمنية ومصالح اقتصادية وثيقة معها، ويمثِّل الميناء الذي تشارك الهند في تمويله كذلك بوابة أخرى لإيران نفسها للتجارة مع الهند.

ومن هنا اهتمت الهند بصفة مستمرة برفع مستوى التعاون الاقتصادي مع إيران، وهو ما بدا جليًا في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى إيران في ٢٢ مايو ٢٠١٦م، والتي تخللها التوقيع على اتفاق ثلاثي مع إيران وأفغانستان لتطوير ميناء « تشابهار»، وهو ما يبدو أنه سيكون محل اهتمام كل من الصين وباكستان، في ظل التنافس المحموم بين تلك القوى على إنشاء ممرات تجارية تربط منطقة الخليج بوسط آسيا.

أثر العلاقات الهندية - الإسرائيلية على الأمن الخليجي والعربي

دخلت الهند مع إسرائيل في تطوير العديد من المشاريع ليس في المجال العسكري والأمني فحسب، بل في مجالات الزراعة والمياه ومحاربة التصحر والهندسة والمياه الجوفية.

ولا شك في أن جوهر التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل يقوم على تبادل المصالح وتحقيق التكامل فيما يتعلق بالقدرات العسكرية لكل منهما – ولا سيما في بُعدها فوق التقليدي

والنووي– وهو ما يزيد في الآثار والتداعيات التي قد تواجهها أطراف إقليمية أُخرى بحسب علاقاتها بكل من الهند وإسرائيل، كما يزيد في صعوبة حركة هذه الأطراف لحَدّ تلك الآثار والتداعيات.

وفي إطار المنظور الشامل لتلك التداعيات، فمما لا شك فيه أن لها تأثيراتها السلبية في التوجهات الدولية والإقليمية المتعلقة بالجهود المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط خاصة لجهة إسرائيل وإيران، وكذلك في المساعي التي تهدف إلى الحد من التسلح، وخفض حدة التوتر في المنطقة بما يساهم في علاج القضايا التي تشهدها هذه المنطقة، ويمكن متابعة هذه الانعكاسات في مختلف جوانبها، كالتالي:

١- إن تقارب إسرائيل مع الهند بدعم وبضوء أخضر من واشنطن، على حساب الرصيد السياسي العربي في الساحة الدولية عامة، وفي القارة الآسيوية خاصة، ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في موافقة الهند في عام ١٩٩٢م، على قرار إلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية، وكذلك في اجتماع الهند وإسرائيل على التصويت ضد الفقرة السادسة من القرار، والتي تنص على عالمية معاهدة حظر الانتشار في مقابل تأييد ١٣٨ دولة لها، وكانت الهند في أعوام سابقة تكتفي بالامتناع من التصويت لحساسيات خاصة تتعلق بامتلاكها أسلحة نووية.

٢- تغيُّر الموقف الهندي من القضايا العربية نتيجة التطور في العلاقات الإسرائيلية – الهندية، إذ لم تعد السياسة الهندية كما كانت في الماضي.

٣- نفاذ إسرائيل إلى جمهوريات آسيا الوسطى عبر الهند، وتطويق دول الخليج العربي وباقي العالم العربي.

٤- تهديد المحور الأميركي – الهندي – الإسرائيلي للأمن القومي العربي، على الرغم من أن هذا المحور شُكل أساسًا، من أجل تطويق الصين، ومحاصرة إيران، وتوحيد الجهود التي تقوم بها هذه الدول الثلاث بذريعة محاربة الإرهاب، إلاّ أن إسرائيل وعلى ضوء علاقاتها بواشنطن وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية، تستطيع أن توجه هذا التحالف ليشكل تهديدًا للأمن القومي في بعده القومي أو القطري.

٥- من غير الممكن فصل هذا التحالف الثلاثي، عن التحالف الاستراتيجي القائم بين واشنطن وتل أبيب وأنقرة، وعن التغلغل الإسرائيلي في قارة آسيا.

٦- تغذية صراع الحضارات بين العالم العربي الإسلامي والغرب، فالهند وإسرائيل تتقاسمان المخاوف من الإسلام الراديكالي، على حد زعمهما، وتتهمان بعض الدول العربية بمساندة حركات الإسلام الراديكالي في الدول المجاورة لهما، كما تسعيان للضغط على الدول العربية من خلال أمريكا، وتُبرز الهند وإسرائيل الصراع على أنه صراع بين المسلمين وغير المسلمين، ويشجع التعاون العسكري الهندي – الإسرائيلي قطاعًا كبيرًا في العالم العربي على الدعوة إلى توثيق العلاقات الاستراتيجية بباكستان، التي تحاول بدورها أن تطرق هذا الباب وتصور الصراع في شبه القارة الهندية على أنه صراع إسلامي – هندوسي، وهذا الحديث في الغرب ومن جانب إسرائيل، عمّا يسمونه القنبلة

الإسلامية الباكستانية، ودخول إسرائيل على الخط، يمكن أن يجعل العرب، أو بعضهم، يتورطون، بقصد أو من دون قصد، في تعقيدات الصراع في شبه القارة الهندية.

٧- إسرائيل تسعى لتنفيذ مخططها بتغلغلها المستمر في آسيا، وذلك من أجل إنهاء عزلتها ومحاولة تنفيذ مخططاتها لتصفية القضية الفلسطينية، كما أنها تريد كسب الهند دولة كبرى إلى جانبها، وهي تعتمد على منطق المصلحة، ذلك بأن علاقاتها بالهند جاءت من خلال تصدير أحدث الأسلحة إليها، و تدعيم التبادل التجاري .

التوازنات الهندية في الشرق الأوسط

عندما قام الرئيس الهندي برناب موخرجي بزيارة إحدى الجامعات الفلسطينية في القدس الشرقية أثناء موجة الاضطرابات الأخيرة في فلسطين، استقبله المحتجّون بلافتات حملت عبارات انتقدت تنامي الروابط بين الهند وإسرائيل، ويعتبر هذا النوع من الاحتجاجات المهادنة تعبيرًا عن خيبة أمل صديق قديم من خيار الهند لشركاء جدد.

كما أنه ومن شأن زيارة الرئيس الهندي إلى فلسطين والأردن وإسرائيل تأزيم التوتر وإظهار التناقض بين موقف الهند التقليدي في دعم القضية الفلسطينية ومؤازرتها والعلاقات المزدهرة الأكثر حداثة مع تل أبيب، هناك جملة من القيم والمصالح المتعارضة تحكم سياسات الهند في الشرق الأوسط، ليس أقلها الالتزام بتضامن دول العالم الثالث ونبذ العنف والسياسات المحلية وتوسيع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، وقد صرّح موخرجي في أحد بياناته عن سبب مهم آخر يؤكد تعرّض السياسة الهندية للضغوط حين قال «إن علاقاتنا الثنائية مع إسرائيل مستقلة عن علاقاتنا مع فلسطين»، وفي قوله هذا إنما ينطلق من تقليد قديم يتمثل في محافظة الهند على موقف حيادي و«علاقات صداقة مع الجميع»، ناهيك عن النأي بعلاقاتها الفردية عن التحالفات المتشابكة.

وإذا ما نحينا الأيديولوجيات جانبًا، نرى أن هناك العديد من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تدفع دلهي نحو إسرائيل، فالدولتان تواجهان تهديدات أمنية متشابهة، وقد اشترت الهند أسلحة إسرائيلية بقيمة ٦٦٢ مليون دولار أمريكي منذ انتخاب مودي، كما تعمل مجموعتا اللوبي الهندي والإسرائيلي معًا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتملكان مصالح مشتركة تتمثل في إقناع واشنطن بالسماح لتل أبيب ببيع منظومات أسلحة قائمة على التكنولوجيا الأمريكية إلى دلهي، ويصل حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين إلى حوالي ٥ مليارات دولار مع احتمال الاتفاق هذا العام على صفقة للتجارة الحرة من شأنها مضاعفة هذا الرقم، كذلك تطمح الهند إلى مضاهاة الاقتصاد الإسرائيلي الذي يتمتع بمستوى تكنولوجي عالي.

ومع هذا، رُصدت في الآونة الأخيرة بعض التغيرات في مواقف مودي تجاه علاقة الهند بإسرائيل، إذ بدأت مواقفه تتسم على نحو غير معهود بالحذر، فقد أرجأت دلهي إعلان موعد زيارة رئيس الوزراء، وأرسلت بدلاً منه رئيس الجمهورية موخرجي، الذي يعتبر تمثيله تشريفي، كما إن موخرجي هو وزير سابق في حزب المؤتمر الذي يعتبر أقرب إلى الشعب الفلسطيني من حزب الشعب الهندي، أدلى موخرجي قبل زيارته هذه بتصريح اقتبس فيه قولاً للمهاتما غاندي مفاده «إن فلسطين ملك للعرب كما هي إنجلترا ملك للإنجليز...". وقيل إن تل أبيب كانت قلقة من تأخير زيارة رئيس الوزراء الهندي، حتى إن نتنياهو أوفد أقرب معاونيه إلى الهند لاستطلاع الأمر والحصول على إجابات.

قد تكون هناك عوامل عدة وراء هذا التراجع في زخم العلاقات بين الهند وإسرائيل، أولها اقتراب موعد الانتخابات في ولاية بيهار، إذ عانى حزب الشعب الهندي من بعض الهزائم في الآونة الأخيرة، وتعتبر بيهار ذات الأهمية الانتخابية، بمثابة اختبار لشعبية مودي، تضم الولاية نسبة من المسلمين أعلى من المتوسط، ما يعني أن على رئيس الوزراء أن يكون حذرًا جدًا بشأن صورته هناك، وما يزيد من حدة الأمر تصاعد العنف مؤخرًا بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ما يستدعي قراءة دقيقة لموقف مودي تجاه إسرائيل.

وفي حين أنّ الفلسطينيين لا يمكنهم توفير ما توفّره إسرائيل للتجارة أو التكنولوجيا العسكرية الهندية، إلا أن هناك بعض المكاسب الاستراتيجية التي تدفع الهند إلى عدم إقصائهم من المعادلة، فالهند تسعى للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن، وهذا أمر يحتاج إلى دعم العالم العربي والدول النامية ، كما أن مصالح الهند الاستراتيجية وعلاقاتها مع دول الخليج وإيران آخذة بالتوسع نتيجة تزايد الاعتماد على الطاقة وظهور تعددية الأقطاب في الشرق الأوسط، الأمر الذي يخلق منافسة مع الصين، يُضاف إلى هذه الأسباب كلها حاجة حزب الشعب الهندي الدائمة لكسب أصوات المزيد من الناخبين المسلمين، وبذلك يبقى على النموذج القديم الذي اعتمده حزب المؤتمر في دوزنة الرسالة الدبلوماسية بشأن فلسطين مما يتناسب مع الاحتياجات السياسية المحلية.

كما أنّ التحولات الجيوستراتيجية التي تتعرّض لها المنطقة تعني أن تل أبيب سوف تبذل ما في وسعها لتمتين علاقاتها مع دلهي، بصرف النظر عن حجم الدعم الدبلوماسي الذي تقدمه الهند للفلسطينيين، فقد شهدت التطورات الأخيرة تراجعًا

توسيع الرهانات الاستراتيجية والاقتصادية يعني صعوبة التزام الهند بمبدأ "الصداقة مع الجميع"

في المزايا الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة بعد الانعتاق الاقتصادي لإيران.

هناك أيضًا اتجاه على المدى الأبعد يزيد من حاجة إسرائيل لاتخاذ شركاء جدد من القوى العظمى، هذا الاتجاه يتمثل في تراجع اهتمام أمريكا ونفوذها في المنطقة مع إصرار متزايد من الصين وروسيا على دعم أصدقائهم الحاليين المحتملين في المستقبل، كما أن العلاقات مع الهند لن تثير الكثير من قلق واشنطن كما قد يحدث لو بنت إسرائيل علاقات مع الصين وروسيا مثلاً، ومن الأمثلة على هذا عدم موافقة واشنطن على نقل تل أبيب أنواعًا معينة من التكنولوجيا الدفاعية إلى بكين.

إن توسيع الرهانات الاستراتيجية والاقتصادية يعني صعوبة أنّه سيكون من الصعب أكثر فأكثر على الهند الالتزام بمبدأ «الصداقة مع الجميع»، لكن الوقائع المستجدة في المنطقة تؤكد ازدياد نفوذ الهند أكثر من ذي قبل، إن التوازن الأمثل للمؤثرات المتنافسة في سياسة الهند في الشرق الأوسط قد يتمخّض فعليًا عن استمرار انتهاجها لموقف حيادي، لقد شهدنا أمثلة على هذا مؤخرًا حين دعت الهند مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات لإيقاف العنف الحالي.

كما لم تعد القوى الآسيوية تلعب دورًا اقتصاديًا فقط في المنطقة، لا سيما الهند والصين، حيث تمر سياسات هذه الدول تجاه المنطقة بتحولات تعيد تموضعها كفاعل سياسي، كما هو الوضع في حالة الصين، حيث لعبت بكين دورًا مهمًا في إتمام الاتفاق النووي الذي أبرم في جنيف بين إيران ومجموعة «٥+١» ، على نحو يعكس رؤية محددة لها فيما يتعلق بقضية الانتشار النووي في الشرق الأوسط، كما تقدمت الصين بمبادرة النقاط الأربع من أجل تسوية الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل في مايو ٢٠١٣م، وطرحت مبادرة لتسوية الصراع في سوريا سلميًا في نوفمبر ٢٠١٢م، هذا فضلاً عن أصدار الصين لوثيقة «سياسة الصين تجاه الدول العربية»، في أوائل عام ٢٠١٦م، والتي تعتبر المحدد الرئيسي لعلاقات الصين مع العالم العربي، تأكيدًا على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التي تتطلع لها الصين في تعاونها مع العالم العربي.

والهند، لم تعد مصدر العمالة الرخيصة فقط، حيث يلاحظ بداية تحولها إلى فاعل أمني، إذ أصبح هناك دور أمني محتمل يمكن أن تقوم به في المنطقة، خاصة في منطقة الخليج، التي يعد أمنها جزء من الأمن القومي الهندي، وهو ما تكشف عنه مناقشات حوار المنامة الذي عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر ٢٠١٣م، كما تعتزم الهند إرسال أسطول من سفنها الحربية إلى الخليج لإضافة ثقل عسكري إلى الجهود الدبلوماسية المستمرة حاليًا للتقارب مع دول المنطقة خلال عام ٢٠١٦م.

إن التزام جانب الحياد يجعل دلهي شريكًا دبلوماسيًا ذا قيمة كبيرة، ويعطي الهند نفوذًا أكبر مع إسرائيل وفلسطين والدول العربية والخليجية وإيران، إذا استطاع مودي أن يدرس بدقة أهمية دول الشرق الأوسط في علاقات الهند، فربما ينجح حينها في تحقيق مصالح بلاده مع التمسك بقيمها في الوقت عينه، لكن هذه الاعتبارات في مجملها لن تدفع الهند إلى توسيع نطاق تدخلها في الأزمات الإقليمية، خاصة أنها تبدو حريصة على الالتزام بسياسة الحياد والنأي بالنفس، فعلى سبيل المثال، دعت الهند إلى تسوية الأزمة السورية بالطرق السلمية، وعارضت على غرار بعض القوى الدولية الأخرى مثل الصين وروسيا، فكرة التدخل العسكري الغربي في الأزمة، الذي كان يمكن أن يفرض تداعيات وخيمة على مصالحها خاصة في دول الخليج العربي.

كما تسعى إلى رفع مستوى التنسيق مع بعض القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة من أجل مواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية التي تسعى في الفترة الحالية إلى التمدد داخل مناطق جديدة بسبب الضربات التي تتعرض لها في العراق وسوريا من جانب التحالف الدولي وبعض الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى، بشكل يوحي في النهاية بأن نيودلهي سوف تواصل مراقبة التداعيات المحتملة للأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط دون أن تتدخل فيها بشكل بارز.

وفي الوقت ذاته، فإن الدور الإسرائيلي تجاه قارة آسيا يتبنى عددًا من المنطلقات تعمل باستمرار على زرع قاعدة وجود ونفوذ له فيها، إما لمجابهة قوة إسلامية صاعدة مثل باكستان وإيران، وإما لإحباط ومحاصرة إمكانية بروز هذه القوة والتحكم في مسار حركتها المستقبلية مثلما هي الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى، وفي هذا المجال تسعى إسرائيل لتوظيف إمكانياتها الخاصة والإمكانيات التي ستحصل عليها من الدول الداعمة، لخدمة أغراضها في فلسطين أولاً وفي سائر الدول العربية ثانياً.

*باحثة في العلوم السياسية - القاهرة

استفادة متبادلة من إمكانيات وقدرات الدولتين اقتصاديًا وسياسيًا

استراتيجية الرياض ـ نيودلهي: تحييد الدور الإيراني في مناطق القوى الناشئة

كانت إيران في نطاق ما عرف بالأحلاف الغربية المقاومة للمد الشيوعي في الشرق الأوسط، لكنها كانت تصر على اعتبار البحرين محافظة إيرانية، وبعد أن احتلت إيران منطقة الأحواز بموافقة بريطانية عام ١٩٢٥م، كرشوة حتى لا تتحالف إيران مع ألمانيا، لكن إيران كانت تضغط على بريطانيا، بل واحتجت بسبب منح بريطانيا حاكم البحرين امتيازات النفط لإحدى الشركات البريطانية دون الرجوع إلى طهران لأخذ موافقتها مسبقًا في عام ١٩٣٠م.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

لم تقف العنجهية الإيرانية عند هذا الحد، ففي عام ١٩٥٤م، أرسلت مندوبها السفير ظهير الإسلام كمبعوث إلى الرياض من قبل الشاه محمد رضا بهلوي لتنبيه الملك سعود بالتوقف عن فكرة القيام بزيارة البحرين دون علم الحكومة الإيرانية، كان رد الرياض قويًا وصادمًا، جاء فيه (إن المملكة العربية السعودية لا تعترف بأية سيادة لإيران أو غيرها على البحرين)، وتضامن العراق مع السعودية، حيث علق العراق بأن الرد السعودي يتفق في الأساس مع السياسة العراقية، بل إن من نتائج زيارة الملك فيصل ملك السعودية إلى العراق عام ١٩٥٧م، التي أكد فيها البلدان بأن البحرين جزء من شبه جزيرة العرب، وأن الحكومة السعودية تعلن استغرابها لما تبديه أوساط طهران من أن البحرين جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

ولم تسلم الهند من الصفاقة الإيرانية، ففي عام ١٩٥٨ م، عندما اجتمع رئيس الحكومة الهندية جواهر لال نهرو مع الشيخ محمد آل خليفة عم ملك البحرين بعدما دعي لحضور جلسة مشتركة للبرلمان الهندي، إذ شنت طهران هجومًا شرسًا على الهند على استقبال شخص ينتمي إلى أسرة تحكم قطعة من الأراضي الإيرانية دون موافقة إيران، لهو غلطة شنيعة لا تغتفر للحكومة الهندية، لكن دلهي لم ترد ولم تدخل في سجال مع طهران، لكن أعربت وزارة الخارجية الهندية عن أسفها للموقف الإيراني.

ورث نظام الولي الفقيه خطاب سلفه الشاهنشاهي، ولكنه نظام لا يتبع الغرب كما كان النظام الشاهنشاهي، فتم توريط نظام ولاية الفقيه في حرب عبثية بين إيران والعراق استمرت ٨ سنوات التي تزامنت مع دعم المجاهدين لإخراج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، ما يعني أن إيران والاتحاد السوفيتي كل منهما يستهلك قوته في حرب دامية تستنزف قوتهما بدلا من المواجهة المباشرة مع الغرب، وهي من أهم الاستراتيجيات التي ابتكرتها العقول الغربية وتم صياغتها في مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية التي يعج بها الغرب لتقديم استشارات يختار منها البنتاغون التي تخدم الاستراتيجيات الأميركية.

أتت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فرصة مواتية جعلت الولايات المتحدة تقدم على احتلال أفغانستان والعراق بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، والتي تفرغ بعدها صدام حسين لاحتلال الكويت باعتبار الكويت تعوض خسائره في الحرب التي استمرت ثمان سنوات مع إيران. وأتى احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق كحركة استباقية لضمان تواجدها في المنطقة، حتى تمنع إعادة إنتاج واسعة لسياسة روسيا الخارجية وحتى لا تتحول من هموم القوة الإقليمية إلى طموحات الدولة العظمى. لكن بعد عام ١٩٧٩م، انتهى نفوذ الغرب في إيران وجاءت الفرصة مواتية لروسيا خصوصًا بعدما تراجع التنافس الروسي الإيراني في آسيا الوسطى بعد الحضور الأمريكي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

الهند الرابعة عالميًا في استهلاك النفط بـ ٦٣٨ مليون طن سنويًا

وزيادته إلى ١٠ ملايين برميل يوميًا عام ٢٠٤٠

خلال العقود الماضية شكلت البيئة الإقليمية وسطًا غير مستقر للسياسة الخارجية السعودية التي انطوت على تحديات عدة تمحورت في الأساس حول طموحات إيران النووية المصحوبة برغبة في تعظيم نفوذها حتى ولو كان على حساب السعودية الدولة المؤثرة، بجانب أن إيران استثمرت تحولات ما يسمى بثورات الربيع العربي لصالحها، فضلا عن الخلافات السعودية-الأميركية حيث عارضت السعودية مواقف أميركا من التعاطي مع ملفين أساسيين هما ملف ثورات الربيع العربي والملف النووي الإيراني.

مثلت تلك التحديات محددات محفزة للسعودية لتطوير سياستها الخارجية وصياغة جميع أنظمتها السياسية والاقتصادية بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، لذلك اتجهت في تلك المرحلة إلى تحييد الدور الإيراني بالمنطقة من خلال توظيف علاقاتها مع الهند والباكستان ودعم المواقف السعودية من قضايا رئيسية في الشرق الأوسط خصوصًا الحرب في سوريا.

تتجه السعودية إلى محاصرة النفوذ الإيراني ليس فقط في منطقة الخليج أو المنطقة العربية بل أيضًا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وعلى رأسها القوة الهندية الصاعدة، حيث سبق أن سعت إيران إلى تعزيز تواجدها في هذه المناطق لتقليل الضغوط الغربية عليها، وبشكل خاص تجاه الهند ففي عام ٢٠٠٠م، اتفقت الدولتان على الاستثمار المشترك في ممر للنقل يربط ميناء شاباهار الإيراني المطل على بحر العرب بأفغانستان وآسيا الوسطى، ثم توالت الزيارات بين مسؤولي الدولتين، ففي عام ٢٠٠١م، زار رئيس الوزراء الهندي آنذاك أتال بيهاري فاجبابي طهران، وفي عام ٢٠٠٣م، زار الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي الهند تم التوقيع على إعلان نيودلهي المتضمن تعهدات متبادلة من الجانبين بتعزيز التعاون في مجالات التجارة والطاقة والدفاع في إطار شراكة استراتيجية.

في غضون ذلك استثمرت إيران أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بتوجيه تهمة الإرهاب للإسلام السني وعلى رأسه السعودية،

لكن اختلفت الظروف في الوقت الحاضر بل انعكست حيث أن دول جنوب آسيا ترى في السعودية أنها يمكن أن تلعب دورًا بارزًا في استقرار المنطقة عبر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، خصوصًا بعدما شكلت تحالفًا إسلاميًا عسكريًا لمكافحة الإرهاب، بينما إيران تقود مليشيات إرهابية في مناطق عديدة من العالم، وقد تجلى هذا أحد أهم المعطيات الرئيسية في تمتين العلاقات السعودية الهندية، وتمت البرهنة على ذلك في مستهل عام ٢٠١٢م، عندما اعتقلت السعودية سيد زبيد الدين الأنصاري الملقب بأبي جندل والمنتمي لجماعة عسكر طيبة، وهو أحد المتهمين الرئيسيين في تخطيط وتنفيذ هجمات مومباي الإرهابية عام ٢٠٠٨م، قامت بترحيله للهند حيث خضع للتحقيقات المكثفة.

كما أن بزوغ الهند خلال السنوات الماضية يمكن أن يعزز الرؤية السعودية ٢٠٣٠م، وهي متقاربة مع الهند خصوصًا وأن الدولتين يمتلكان تأثيرًا كبيرًا على الساحة الدولية، والهند بفعل تنامي دورها الاقتصادي الذي ارتبط بتنامي استهلاكها للبترول وهو مدخل يمكن للرياض الاستناد عليه باعتبارها أحد أكبر منتجي الطاقة، ومن هذا المنطلق تسارعت وتيرة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين مع زيارة الملك عبد الله للهند عام ٢٠٠٦م، وزيارة رئيس الوزراء الهندي السابق مانموهان سنج للسعودية في ٢٠١٠ م، التي تضمنت الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين.

ارتبطت هذه العلاقة على مستويين مهمين هما المستوى الدفاعي، والتبادل التجاري، حيث تم توقيع اتفاق للتعاون الدفاعي في فبراير ٢٠١٤م، وأصبحت السعودية تورد للهند خمس وارداتها من النفط، في المقابل انتقلت إيران من المرتبة الثالثة إلى المرتبة السابعة في كبار موردي النفط للهند.

وعلى صعيد آخر يمكن أن توظف واشنطن سياسة الرياض في جنوب آسيا كآلية لتحقيق الاستقرار بالمنطقة عبر التكريس لمنظومة تعاون أمني ثلاثي بين واشنطن والرياض ونيودلهي تنطوي على تبادل المعلومات الاستخباراتية والتضييق على الحركات المتطرفة، ويمكن للسعودية أن تمارس دورها في الباكستان من أجل أن تتبنى استراتيجية أكثر تماسكًا لمجابهة وتطويق مناطق تمركز العناصر الإرهابية تبعث برسائل اطمئنان للهند.

ومن المتوقع أن تشهد تلك الشراكة دفعة جديدة عندما يقوم رئيس الوزراء ناريندا مودي بزيارة السعودية التي من المتوقع أن تفتح أفاقًا جديدة بعد زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير لنيودلهي، وألمح بعد التقائه بمودي أن السعودية تريد أن ترتقي بالعلاقة لما وراء الشراكة الاستراتيجية الحالية، وحيث تريد السعودية أن تشكل زيارة مودي للسعودية نقطة تحول خصوصًا بعدما صرح مودي بأن تلك الزيارة ستعطي الفرصة لرفع مستوى الشراكة الاستراتيجية الثنائية إلى مستوى أعلى، وأهمية زيارة مودي تأتي إلى السعودية التي يعمل فيها ثلاثة ملايين هندي وسبق أن قام بزيارة إلى الإمارات كانت أول زيارة خلال الثلاثة والأربعين الماضية، وقد أشارت وزيرة الخارجية الهندية سوشما سواراج إلى أن حكومة مودي بدأت التركيز على منطقة غرب آسيا، وبالنسبة للهند تعد السعودية جنبًا إلى جنب الإمارات أهم دولتين في منطقة الخليج، وبهما ما يقرب ستة ملايين هندي.

الاقتصاد الهندي يعاني من عدم التكامل وقدرة الحفاظ على معدلات النمو على المدى الطويل

من جهة أخرى ، إن انتهاء طفرة النمو المستمرة منذ ١٠ سنوات في الصين يضر بشركات التعدين والطاقة مع تباطؤ النمو الصناعي في الصين وانحسار شهيتها للمواد الخام، في الوقت الذي لا تنبئ فيه آفاق عام ٢٠١٦م، بتحسن كبير، يؤدي إلى تذبذب الأسواق ما لم ينهض النمو العالمي، بسبب أن معظم السلع تكبدت خسائر أكثر من ٣٠ ٪ من قيمتها بسبب تخمة المعروض وضعف الطلب الصيني، بعدما سجلت الصين في عام ٢٠١٥ م، أضعف نمو اقتصادي في ٢٥ عامًا مع توقعات بتباطؤ النمو إلى ٧ ٪ من ٧,٣ ٪ عام ٢٠١٤م، بل بعض المراقبين للصين يعتقدون أن النمو الاقتصادي الحقيقي أضعف كثيرًا مما توحي به البيانات الرسمية، مما يشير إلى استمرار فقدان تدريجي للقوة الدافعة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

لذلك فإن رهان أوباما على صعود الهند رهان ذكي، بسبب أن صعود الهند حقيقة جيوسياسية، وطريقة صعودها بالغة الأهمية لمستقبل العالم، مع الاستثناء الكبير للهند، جميع اقتصادات مجموعة بريكس تتباطأ، وقدرة أمريكا على التكيف مع عالم متعدد الأقطاب سيتم تشكيلها من خلال ما إذا كان بإمكان نيودلهي وواشنطن التعايش معًا.

اقتصاد الفيل الهندي يخالف المنعطف الهبوطي لمختلف دول العالم، خصوصًا وأن الهند ليست رهينة لانحسار وتدفق الاقتصاد الصيني باعتبارها مستوردًا صافيًا للسلع، والهند هي إحدى المستفيدين من انخفاض أسعار المعادن والطاقة، ولديها قدرة على النمو بنسبة ٩ ٪ لمدة عشر سنوات و٨ ٪ في السنوات العشر اللاحقة إذا اتبعت الحكومة تدابير إصلاحية جريئة.

الأزمة تكشف صعوبة الاعتماد على بكين في دفع القاطرة لجذبه للأمام وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا لا يعني بالطبع أن الصين ستفقد وضعيتها كثاني أقوى اقتصاد في العالم، لكن الهند تخطف قيادة النمو الاقتصادي العالمي من الصين،

بـزوغ الهنـد يعـزز الرؤيـة السـعودية ٢٠٣٠ لمـا تمتلكـه الدولتـان مـن تأثيـر دولي وإقليمـي ومـوارد وقـدرات

فانخفـاض أسـعار النفـط يعـزز مـن الاقتصـاد الهنـدي ويخفـض تكلفـة الإنتـاج في القطـاع الخـاص، وجذبـت الهنـد اسـتثمارات أجنبيـة مباشـرة هاربـة من الأسـواق الناشـئة بـ ٣١ مليار دولار عام ٢٠١٥م، وهنـاك توقعـات بزيادتهـا ٤٠ ٪ في عـام ٢٠١٦م.

الهنـد الرابعـة في اسـتهلاك النفـط بعـد الصـين والولايـات المتحـدة وروسـيا، وهـي تسـتهلك سـنويا ٦٣٨ مليـون طـن، وقـد تضاعـف معـدل الاسـتهلاك منـذ عـام ٢٠٠٠م، وسـيبلغ اسـتهلاكها عـام ٢٠٤٠م، نحـو عشـرة ملايـن برميـل يوميًـا مـن النفـط، خصوصًـا وأن الهنـد إنتاجهـا مـن النفـط محـدود والاسـتعانة بالفحـم يعرضهـا لضغـوط دوليـة ضخمـة.

لكـن هنـاك ملاحظـات عـدد مـن الاقتصاديـين إلـى الدعـوة للتريـث بشـأن تعويـل الاقتصـاد العالمـي علـى الهنـد بديـلا للصـين لدفـع الاقتصـاد العالمـي للأمـام إذ لا تـزال الهنـد في بدايـات الطريـق لتحقيـق معـدلات النمـو المرتفعـة بسـبب أن هنـاك شـكوك حـول قـدرة الهنـد علـى المواءمـة بـين رفـع معـدلات النمـو عبـر إطـلاق المبـادرات الخاصـة، والحفـاظ علـى الجانـب الخـاص بالعدالـة الاجتماعيـة أحـد موروثـات تجربـة التنميـة الهنديـة منـذ السـتينات، و الاقتصـاد الهنـدي لا يـزال يعانـي مـن عـدم التكامـل التـام بـين القطاعـات الاقتصاديـة الرئيسـية ويعطـل غيـاب هـذا التكامـل ارتفـاع معـدل النمـو الاقتصـادي، كمـا أن هنـاك جوانـب قصـور مرتبطـة بالبنيـة التحتيـة الأساسـية في الهنـد، وعمومًـا تعتبـر أحـد العوائـق الأساسـية في قـدرة نيودلهـي هـي الحفـاظ علـى معـدلات تنميـة مرتفعـة علـى المـدى الطويـل.

هـذا النهـج الحـذر لا ينفـي أن نيودلهـي سـتمثل وبـلا شـك أحـد قـوى الدفـع الاقتصـادي علـى المسـتوى الدولـي خـلال الفتـرة المقبلـة خاصـة إذا أفلحـت في نسـج شـبكة إقليميـة ودوليـة مـن العلاقـات التجاريـة القويـة علـى غـرار النمـوذج الصينـي، خصوصًـا أن الهنـد سـتشكل بقعـة مضيئـة في خريطـة الصناعـة النفطيـة حيـث نمـو الطلـب الهنـدي يفـوق نظيـره الصينـي للمـرة الأولـى منـذ أن بـدأت بكـين التوسـع في اسـتهلاك المـوارد قبـل أكثـر مـن عقـد، وتفوقـت الهنـد علـى اليابـان باعتبارهـا أكبـر مسـتهلك للنفـط بعـد الولايـات المتحـدة والصـين، تعـزز حملـة لزيـادة التصنيـع في الاقتصـاد إلـى ٢٥ ٪مقارنـة بـعام ٢٠١٤م، ويقـول برادهـان إن الهنـد تسـعى إلـى إقامـة علاقـات مـع شـركات الإنتـاج والـدول المصـدرة للنفـط العالميـة، مثـل السـعودية لضمـان الإمـدادات.

كمـا أن الهنـد قـوة صناعيـة عسـكرية في الطريـق حيـث حملـة اصنعـوه في الهنـد التـي يقودهـا نارينـدرا مـودي لتقليـل اعتمـاد الهنـد علـى المعـدات العسـكرية المسـتوردة تجـد صـدى كبيـرًا بـين المجموعـات الصناعيـة في الهنـد، حيـث أن ٩٠ ٪ مـن ٤٠-٥٠ مليـار دولار تمثـل رابـع أكبـر ميزانيـة عسـكرية في العالـم تذهـب إلـى شـركات تصنيـع خارجيـة معظمهـا روسـية.

وفي ظـل الوضـع الجيوسياسـي المتغيـر، وتنامـي مكانـة الدولتـين السـعودية والهنـد في مناطقهمـا، لذلـك كليهمـا يتحـرك لمـا وراء العلاقـات التجاريـة، والاعتـراف بـدور ومسـؤولية كلًا منهمـا، وكذلـك تطابـق وجهـات النظـر بشـأن القضايـا السياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة يظهـر ثقـة كل طـرف منهمـا في الآخـر، وتعـد مكافحـة الإرهـاب مـن المجـالات التـي أثبتـت فيهـا السـعودية أهميتهـا القصـوى بالنسـبة للهنـد علـى عكـس إيـران التـي أثبـت العالـم أنهـا ترعـى الإرهـاب وحتـى قـادة القاعـدة كانـت تمثـل لهـم إيـران ملاذات آمنـة.

تنظـر الهنـد للسـعودية بإعجـاب في سـياق تطـور العلاقـات الدوليـة والتحديـات التـي جعلـت كافـة الملفـات تمـر بالريـاض، وكذلـك نجـاح الدبلوماسـية السـعودية في تفكيـك الأخطـار وصياغـة التحالفـات المتعـددة.

تـدرك الهنـد كمـا تـدرك الولايـات المتحـدة أن روسـيا تبحـث عـن دور إقليمـي، وتقاتـل مـن أجـل فـرض نفسـها داخـل معادلـة القـرار العالمـي، ولكـن يبقـى الأمـل في السـعودية القـادرة علـى صياغـة مبـادرات عربيـة مـن عاصفـة الحـزم إلـى التحالـف الإسـلامي العسـكري، الـذي يقلـل مـن أهميـة الـدور الروسـي، خصوصًـا وأن أمريـكا تسـتثمر بـأن روسـيا ينسـق معهـا أصحـاب العمائـم في طهـران مـا يعنـي أن السـعودية سـتقف بالمرصـاد لمثـل هـذا التحالـف ولكـن علـى طريقتهـا وليـس علـى طريقـة واشـنطن.

كمـا أن القـوى الناعمـة السـعودية لديهـا قـدرة كبيـرة علـى الوصـول إلـى الكثيـر مـن الأهـداف وتحقيـق المزيـد مـن النجاحـات وهـذا مـا تحتاجـه الهنـد أيضًـا ، فقـد اسـتطاعت المملكـة أن تفكـك المشـاريع التـي صاغهـا الكثيـرون بعدمـا صاغـت الفيدراليـة العربيـة لحقـوق الإنسـان علـى غـرار هيومـان رايتـس ووتـش التـي تأسسـت وتتبـع الأجنـدة الأمريكيـة ،والأمنسـتي التـي تتبـع الخارجيـة البريطانيـة، والفيدراليـة الدوليـة التـي تتبـع فرنسـا ومعهـا بعـض الـدول الأوربيـة، أربعـة قـوى ناعمـة التـي أعلنـت عنهـا كوندليـزا رايس بـأن مشـروع الشـرق الأوسـط الجديـد الـذي يهـدف لإسـقاط الـدول القائمـة وخلـق تقسـيمات جديـدة بـدلا منهـا مشـروع لـن تقـوده الجيـوش بـل سـتقوده القـوى الناعمـة إعـلام ومنظمـات مجتمـع مدنـي.

*أستاذ بجامعة أم القرى . مكة المكرمة

شركائكم في الأمن الغذائي

شركة محمد عبدالله شربتلي المحدودة

المركز الرئيسي: صندوق بريد ٤١٥٠ – جدة ٢١٤٩١ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٠٠ ٦٧٩ ١٢ ٠٠٩٦٦ البريد الإلكتروني: jeddah@sharbatlyfruit.com
فاكس: ٢٩٢٩ ٦٩٣ /٢٢٠٠ ٦٧٨ ١٢ ٠٠٩٦٦ الموقع: www.sharbatlyfruit.com

التكتل الإقليمي العربي أحد أدوات مواجهة المستقبل

الاقتصاد الهندي: مؤشراته وفرص تكامله مع نظيره الخليجي

الهند من بلاد الأساطير إلى الأسطورة

هذه هي الهند التي جذبت القادمين الجدد من التجار العرب ثم الأوروبيين، مع وصول البرتغاليين إليها في عام ١٤٩٨م، وتوافد الشركات الأوروبية ما بين ١٦٠٠ -١٦٥٥: شركة الهند الشرقية الهولندية المؤسسة في عام ١٥٩٤م، وشركة الهند الشرقية الانجليزية المؤسسة في لندن في عام ١٦٠٠م، وشركة الهند الفرنسية التي أسسها كولبير في عام ١٦٦٢م، بعد عدة حملات قامت بها شركات صغيرة منذ عام ١٥٢٨م.

د. محمد البنا

ويبدأ القرن الاستعماري الثاني (١٩٤٧-١٨٥٨م) بامتداد السيطرة البريطانية على شبه القارة بأكملها، وينتهي مع تقسيم الهند في عام ١٩٤٧م، ليترك بلدًا لم يعد يمثل سوى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويمثل سكانه ١٤٪ من سكان العالم.

مصادر الفكر الاقتصادي الهندي: ظهر مفهوم الاقتصاد الحديث الأول في الهند منذ عام ١٩٣٨م، وخاصة مع تأسيس لجنة التخطيط الوطنية برعاية قائد الاستقلال جواهر لال نهرو، والذي استوحى أفكاره من الاشتراكية الفابيانية في بريطانيا العظمى، فضلًا عن تأثير النموذج الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي آنذاك، وتجارب التخطيط الاقتصادي المركزي تحت دعاوى الاشتراكية في مقابل النمط الغربي الذي نعت بالرأسمالية المستغلة.

ويحظى طرح نموذج الهند الاقتصادي فيما بعد الاستقلال بالاهتمام في إطار التجربة الصعبة للعقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال. فقد أطلق على النتائج الاقتصادية البعيدة جدًا عن الآمال المعقودة على هذا النموذج في بداية تنفيذه، اللقب المشهور بمعدل النمو الاقتصادي المسقوف، أي الذي لم يتجاوز ٣,٥٪سنويًا لعقود، وإذا تم إدخال معدل نمو السكان في الاعتبار يصبح معدل نمو متوسط دخل الفرد في حدود ١٪سنويًا.

ويؤرخ البعض لنهضة الهند الحديثة بأفكار مانموهان سينج في دفع عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد، عام ١٩٦٤م، حيث طرح مجموعة من الأفكار انتقد فيها السياسات الاقتصادية المتبعة، وطرح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي المعتمد على الذات، والخروج من إسار القيود والبيروقراطية التي يفرضها نظام التخطيط الاقتصادي المركزي لسنوات طويلة في الهند، والذي كان يركز على الصناعات الثقيلة من خلال قطاع عام مسيطر، لا يعطي للمبادرات الفردية والقطاع الخاص فرصة متكافئة للعمل والإنتاج والمنافسة.

وبعد أزمة التسعينات وظهور عجز حاد في ميزان المدفوعات، لجأت الهند لبيع ٦٧ طنًا من الذهب إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على مساعدته، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وعندها طرح سينج حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، شملت تحرير النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والحد من أنشطة القطاع العام وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتحقيق إصلاح ضريبي وعلاج العجز المالي.

الهند تنتزع الريادة من الصين من حيث النمو الاقتصادي

شكل العام الماضي ٢٠١٥م، لحظة تاريخية في الاقتصاد الكلي العالمي، حيث انتزعت الهند الصدارة من الصين، من حيث معدل

تتبوأ الهند المركز الثاني عالميًا من حيث حجم الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٥٠والثالثة من حيث الناتج بالقيمة المطلقة للدولار

النمو الاقتصادي غير المسبوق لعقود ثلاثة، وأصبح الاقتصاد الهندي الأسرع نموا على المستوى العالمي، وحقق الاقتصاد الهندي معدل نمو بلغ ٧,٣٪ ،أي أعلى بنصف درجة مئوية عن الصين.

وتشير التقديرات والتوقعات للنمو الاقتصادي في البلدين العام الحالي ٢٠١٦م،إلى أن أكثر التوقعات تفاؤلا لمعدل نمو الاقتصاد الصيني، سيتساوى مع أسوأ الاحتمالات لمعدل نمو الاقتصاد الهندي، عند ٧٪ . ووفقا لمتوسطات المسوحات، فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الهندي بمعدل نمو يفوق الاقتصاد الصيني بنحو درجة مئوية،١٪ ، وإن هذه الفجوة في النمو بين الاقتصادين من المتوقع أن تتزايد مع الزمن. Thompson Reuters, January 16, 2016

وكما يشير تقرير صندوق النقد الدولي، تشكل الهند حاليًا واحدة من بين أكبر ٣٢ اقتصادا في العالم شملها التقرير، والتي تمثل مجتمعة ٨٤٪ من الناتج المحلي العالمي، ويتوقع التقرير استمرار التحول في القوة الاقتصادية العالمية من الاقتصادات المتقدمة الحالية في شمال أمريكا وأوروبا الغربية واليابان حتى عام ٢٠٥٠م، حيث ستبرز قوى اقتصادية جديدة، من أهمها الصين، التي تفوقت على الاقتصاد الأمريكي من حيث الحجم حاليًا بقياس الناتج المحلي وفق تعادل القوة الشرائية، والتي بالإمكان أن تتجاوز الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٨ من حيث الناتج مقدرًا بالقيمة المطلقة للدولار (حسب سعر الصرف الرسمي للدولار). International Monetary Fund | April 2016

ومن المقدر أن تتبوأ الهند المركز الثاني على المستوى العالمي من حيث حجم الاقتصاد الوطني (الناتج المحلي الإجمالي) مقدرًا بتعادل القوة الشرائية للدولار بحلول عام ٢٠٥٠م ، والثالثة من حيث الناتج بالقيمة المطلقة للدولار، رغم أن ذلك سيحتاج برامج إصلاحية هيكلية ومستمرة، حيث يقدر التقرير أن يصل حجم الاقتصاد الهندي إلى نحو ١٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٥م، بافتراض تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة. International Monetary Fund | April 2016

ولعل من أهم هذه المتطلبات هو الاستثمار الفعال والمستمر في عناصر البنية التحتية، وتحسين المؤسسات السياسية والاقتصادية والتشريعية. كما يتطلب الأمر استمرار سياسات تحريرية ومفتوحة على العالم الخارجي، بما يسمح بتدفق التقنيات والأفكار وانتقال العناصر الموهوبة من البشر، والتي تمثل دوافع ومنطلقات لاستمرار النمو، مع ملاحظة أن استمرار الاعتماد على الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل النمو في دول مثل نيجيريا، والسعودية وروسيا، ما لم تستطع أن تنوع من هياكلها الاقتصادية.

كما يتوقع التقرير بأن الفجوة بين هذه الاقتصادات العظمى الثلاثة، وهي الصين والهند والولايات المتحدة، وبين بقية دول العالم، سوف تتزايد خلال العقود القليلة القادمة، حيث سيصبح الاقتصاد الهندي (ثالث أكبر اقتصاد وفق تعادل القوة الشرائية)، الأكبر من الاقتصاد الياباني (رابع أكبر اقتصاد في العالم) بنحو ٥٠%، بينما في عام ٢٠٥٠م، سيصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي (مقدرة بتعادل القوة الشرائية) أكبر من رابع اقتصادات العالم بنحو ٢٤٠% عام ٢٠٥٠ وهي اندونيسيا.

الهند تحقق أعلى معدل عائد متوقع على الاستثمارات في العالم

شكل النمو الاقتصادي في الهند عام ٢٠١٥م، أسرع معدل نمو لأحد الاقتصادات الكبرى على مستوى العالم، ورغم عدم الاستقرار السياسي، فإن ذلك لم يمنع المستثمرين من الاستمرار في تنفيذ استثماراتهم والدفع بمعدلات النمو قدما للأمام، في زمن تتزايد فيه التوقعات وتنخفض فيه معدلات النمو.

وارتبط ذلك بارتفاع معدل العائد على الاستثمار الذي فاق معدل العائد العالمي بكثير، وفي الوقت الذي يعد معدل النمو الذي حققته الهند مؤخرًا والذي بلغ ٧,٥ %، معدل جاذب بالنظر لمعدلات النمو العالمية المتحققة، سواء في الصين أو غيرها من الاقتصادات الناشئة، فإنه من المتوقع أن تضيف الهند لهذا المعدل درجتين مئويتين، دون أن يتطلب ذلك ضغوطًا على الطاقات الإنتاجية، أو حتى زيادة في معدلات الاستثمار، ويرجع الفضل في هذا إلى السياسات التي تطبقها الحكومة، والاصلاحات الهيكلية، رغم عدم اكتمالها.

أسباب ارتفاع معدل العائد على الاستثمار

ويرجع ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في الهند إلى عدة عوامل من أهمها، توفر العمالة الماهرة رخيصة الأجر، ووفرة المواهب في مجال تكنولوجيا المعلومات I.T، وتوفر رواد الأعمال، إضافة إلى التحولات الديموغرافية المرغوبة، وتحسن جودة المؤسسات العامة، وأسواق المال الصغيرة ،ومن هنا يتوقع صندوق النقد الدولي معدل عائد على رأس المال بما لا يقل عن ٢٤,٧ % سنويا، بين عامي ٢٠١٦- ٢٠٢٠.

وهو معدل يعادل ضعف المعدل العالمي في المتوسط (ويبلغ

التطور في ترتيب دول العالم حسب معدل النمو الاقتصادي الحالي والمتوقع

2014		2030		2050		
PPP rank	*Country*	*GDP at PPP (US$bn 2014)*	*Country*	*Projected GDP at PPP (US$bn 2014)*	*Country*	*Projected GDP at PPP (US$bn 2014)*
1	China	17,632	China	36,112	China	61,079
2	United States	17,416	United States	25,451	India	42,205
3	India	7,277	India	17,138	United States	41,384
4	Japan	4,788	Japan	6,006	Indonesia	12,210
5	Germany	3,621	Indonesia	5,486	Brazil	9,164
6	Russia	3,559	Brazil	4,996	Mexico	8,014
7	Brazil	3,073	Russia	4,854	Japan	7,914
8	France	2,587	Germany	4,590	Russia	7,575
9	Indonesia	2,554	Mexico	3,985	Nigeria	7,345
10	UKingdom	2,435	Kingdom U	3,586	Germany	6,338
11	Mexico	2,143	France	3,418	Kingdom U	5,744
12	Italy	2,066	Saudi Arabia	3,212	Saudi Arabia	5,488
13	South Korea	1,790	South Korea	2,818	France	5,207
14	Saudi Arabia	1,652	Turkey	2,714	Turkey	5,102
15	Canada	1,579	Italy	2,591	Pakistan	4,253
16	Spain	1,534	Nigeria	2,566	Egypt	4,239
17	Turkey	1,512	Canada	2,219	South Korea	4,142
18	Iran	1,284	Spain	2,175	Italy	3,617
19	Australia	1,100	Iran	1,914	Canada	3,583
20	Nigeria	1,058	Egypt	1,854	Philippines	3,516

PwC projections for 2050

اسبانيا	12.3
الولايات المتحدة	13
الصين	15.2
إندونيسيا	15.4
الهند	24.7

IMF, WEO Database, October 2015. Returns refers to the incremental output-to-capital ratio.

وبالإضافة إلى أن الاقتصاد الهندي يوفر أعلى معدل عائد متوقع على الاستثمارات المتزايدة، فإن أجندة الإصلاحات متواصلة، كما أن السياسات النقدية الجديدة تستهدف تقليل أخطار الاستثمارات، وتقلل من معدلات التضخم الذي يضر بالثقة في استمرار العائد مرتفعًا، ويعطي ثقة في استقرار قيمة العملة الوطنية، ومن ثم يقل معامل الخطر أمام الاستثمارات.

نحو ١٢,٥%) ، ونحو ١,٧ مرة مثل متوسط المعدل السائد في الدول الناشئة مجتمعة (ويبلغ ١٥٪).وهكذا تحقق الهند معدل استثمار يبلغ ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، وهو ما يشير إلى توقع معدل نمو سنوي في الدخل الوطني بما لا يقل عن ٧,٥٪ سنويًا حتى عام ٢٠٢٠. IMF, WEO Database, October 2015

معدل العائد على رأس المال في الهند مقارنة مع بعض الدول

الدولة	العائد على رأس المال ٪ سنويا
اليابان	3.5
البرازيل	5.2
إيطاليا	6
ألمانيا	8
استراليا	12

فرص التكامل الاقتصادي الخليجي الهندي

تشير التطورات الجارية إلى أن عصر الهند قد اقترب، فيما يتعلق بمرحلة الاقتصاد الكلي العالمي، ويجب أن يلتفت المستثمرون إلى ذلك، حيث إن استقرار الأوضاع في الهند سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية يسمحان بالقيام بعمل إسقاطات وتوقعات حول النمو المحتمل والدور المتوقع للهند في الاقتصاد العالمي، ومن ثم بحث فرص التعاون بين دول مجلس التعاون والهند كبلد له روابط تاريخية وجغرافية مع الدول العربية عمومًا ودول الخليج خاصة، ولعل من أهم المتغيرات التي يمكن أن تشكل عناصر أساسية في هذه التوقعات هما البعد الديموغرافي، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الهند في الثمانينات من العقد الماضي.

رغم أن عدد السكان سيبلغ ١,٦ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠م، فإن وزن الهند النسبي سيستقر على ما يقرب من ١٨٪ من عدد سكان العالم بسبب دخولها في المرحلة الأخيرة من الانتقال السكاني، حيث ينخفض معدل المواليد، مع انخفاض في معدلات الوفيات ومن ثم يستقر عدد السكان.

ويتوقع أن يتجاوز عدد سكان الهند، عدد سكان الصين في عام ٢٠٣٠م، ليصل إلى حوالي ١ر٦ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠م، وسيصاحب ذلك تحولات كبرى في زيادة عدد سكان الحضر ليصلوا إلى ٧٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠م، إضافة لزيادة نسبة السكان النشطين اقتصاديا، ومن ثم قوة العمل، وهو ما يوفر مدخلاً أساسيًا في التنمية وارتفاع عوائد الاستثمار، خاصة مع ما يشهده التعليم من تطور ومن ثم تخريج عمالة مزودة بالمعارف الحديثة أو ما تعرف بالعمالة المعرفية ، عالية الإنتاجية ومنخفضة الأجر في آن واحد.

ورغم أن عرض العمالة المعرفية، لا يتزايد إلا بنسبة ١٪ سنوياً في البلدان الصناعية مقابل ٥٪ سنوياً في البلدان الأخرى، إلا أن الهند على وجه الخصوص تتبع إستراتيجية هجومية في هذا المجال. ففي عام ٢٠١٥، كان لدى الهند ما بين ١٥- ١٨ مليون طالب، وستنتج عندئذ ١ر٤ مليون مهندس سنويًا، أو ٥٠ ألف طالب دكتوراه (Ph D) مقابل ١٩ ألف في عام ٢٠٠٥م.

وهذه واحدة مما سيميز الهند في الحقبة القادمة عن الوضع في الصين حاليًا، حيث تتلاشى هذه الميزة في الصين تدريجيًا مع بداية تزايد الإنتاجية وارتفاع مستويات الأجور، وتزايد الطلب على وقت الفراغ، وهو ما يعطي الاقتصاد الهندي قدرة نمو محتملة من ٦٪ إلى ٨٪ من الآن حتى ٢٠٢٥م، وفقًا لنظريات النمو الداخلية التي تعتمد في المقام الأول على التطور التقني كمدخل أساسي في العمليات الإنتاجية وتحكم دالة الإنتاج، إضافة لعوامل أخرى داخلية مثل معدل الاستثمار، تزايد السكان ومستوى تعليمهم، أو أيضًا نوعية المؤسسات.

أولويات العمل العربي المستقبلي في ضوء التجربة الهندية

تبرز المصاعب الاقتصادية الناتجة عن الأحداث في المنطقة العربية بشكل رئيسي في كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا، وفي بلدان أخرى مثل مصر التي تكافح الإرهاب، وتتعرض لمزيج من التطورات تتراوح بين الفساد، وتأخر الإصلاح، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، crony capitalism، وندرة الموارد.

يتوقع صندوق النقد الدولي معدل عائد على رأس المال في الهند بما لا يقل عن ٢٤,٧٪ سنويًا بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠

من ناحية أخرى تكافح الدول البترولية في سبيل النمو والتنمية، نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة، فبينما انخفض إنتاج النفط في كل من العراق وليبيا واليمن، فإن السعودية والإمارات وقطر زادت من نفقاتها الاجتماعية بشكل كبير، فضلًا عن توقعات انحسار أسعار النفط في السوق العالمي بسبب زيادة الإنتاج الأمريكي وتراجع معدلات النمو العالمي، يضاف إلى ذلك ما تولد عن أحداث الربيع العربي من ارتفاع سقف الطموحات لدى غالبية السكان، وصعوبة الاستجابة إليها.

وبالتالي فإن الموقف الاقتصادي في الدول النفطية لا يقل صعوبة عن غيرها من الدول العربية، حيث كشف انخفاض عائداتها النفطية، مع تراجع أسعار النفط بشكل كبير أوائل العام ٢٠١٦، عن ضعف البنيان الاقتصادي، واستمرار اعتماد الإيرادات العامة على عوائد النفط، وسيطرة قطاع النفط على هيكل الاقتصاد الوطني، رغم طول استهداف تنويع هيكل الاقتصادات الوطنية.

وقد دفع هذا الموقف بعضها لتخفيض برامج الدعم الاجتماعي، لتخفيف العبء على الحكومة، وزيادة وتيرة التخصيصية، حتى في قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، الأمر الذي ظهر جليًا في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

كذلك ستواجه دول الخليج العربية مصاعب أمام التحولات المناخية، خاصة في مجالات شح المياه، والتصحر، وندرة الموارد، كما ستظل الدول النفطية تعتمد لسنوات طويلة على قطاع الهيدروكربون، مع استمرار تزايد الطلب العالمي على النفط أو الغاز، على الأقل في الزمن المنظور حتى عام ٢٠٣٥م، خاصة وأنها تملك نسبة عالية من الاحتياطات الدولية للنفط (٤٣%) ومن الغاز (٢٥%).

إضافة إلى ذلك فإن الوضع الاستراتيجي لدول المنطقة بدأ في التراجع، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، التي قللت من وارداتها من النفط منذ بداية الأزمة في السبعينات، إضافة إلى تزايد اعتمادها على الغاز الصخري، ويضعف من موقف الدول العربية الاعتماد الكبير على الخارج في الحصول على احتياجاتها من الغذاء، وتذبذب أسعاره مع أسعار الطاقة، وارتفاع فاتورة دعم الغذاء.

لذلك فإن أهم السيناريوهات المحتملة أمام دول الخليج العربية، في ضوء الواقع الحالي، والتطورات والتهديدات المستقبلية، وفي ضوء التجربة الحية للهند، يتمثل فيما يلي:

١- رفع معدل النمو الاقتصادي

ويأتي على رأس أولويات العمل العربي المستقبلي، الاهتمام بالجانب الاقتصادي، ضرورة تهيئة المناخ المناسب لرفع معدل العائد على الاستثمارات، بما يجذب قدرًا كافيًا من رؤوس الأموال ويشجع على مزيد من الاستثمارات، التي تمثل وقود التنمية. والسعي لرفع معدلات التنمية الاقتصادية، حيث تحقق الدول العربية حاليًا معدلات نمو منخفضة مقارنة بنظيرتها من الدول النامية، ومتطلبات التنمية بها، والذي لا يتجاوز حاليًا في المتوسط معدل ٥% سنويًا.

يرتبط الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي، بعدد من المدخلات الأساسية، أهمها تطوير رأس المال البشري، وهو رهن بمستوى التعليم والتدريب، إضافة للابتكارات والتقنية الناجمة عن البحث والتطوير في الجامعات والمراكز البحثية، خاصة مع ضعف قدرات شركات القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير.

وتقل مخصصات البحث والتطوير في الدول العربية عن المعدلات الدولية بشكل كبير حيث لم تصل في بعض البلدان إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- مواجهة مشاكل البطالة

حيث يجب أن تحظى مجابهة مشكلة البطالة وزيادة معدلات التشغيل في اقتصادات دول الخليج العربية بأهمية قصوى، باعتبارها قضية متعددة الجوانب، فهي اقتصادية في أساسها، واجتماعية في نتائجها، وأمنية في مردودها. وترتبط مستويات التشغيل ومعدلات البطالة بانخفاض معدل النمو الاقتصادي، حيث أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة في معظم دول المنطقة والتي تتراوح حول ١٠% من قوة العمل الوطنية، وتعد من أعلى معدلات البطالة في العالم، ومما يفاقم من تلك المشكلة، الارتفاع في معدلات البطالة بين الشباب، والتي قد تصل إلى ٣٠%، وترتفع عن هذه النسبة بين الإناث.

٣- تحقيق الأمن الغذائي

على الرغم من وجود ارتباط سببي بين أسعار النفط والطاقة عمومًا، وبين أسعار الغذاء، نظرًا لأهمية الطاقة كمدخل في إنتاج وصناعة ونقل الغذاء، إلا أن عدم اتخاذ إجراءات وسياسات تجاه تقلب أسعار الغذاء سوف يضع الدول العربية في مأزق. لذلك يجب أن تحظى قضايا الغذاء باهتمام العمل العربي المشترك، ويمكن للتكتل الإقليمي العربي أن يسهم في مواجهة هذا التحدي، من خلال تطويره باتجاه السوق العربية المشتركة، ودول الجوار خاصة في بلد مثل الهند الذي يتمتع بوفرة في منتجاته الغذائية، رغم التوجه الصناعي الحديث، وتوسيع نطاقه ليشمل بالإضافة للتبادل السلعي، تبادل الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة.

* أستاذ الاقتصاد ومستشار وكالة الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي جامعة الملك عبد العزيز

الخليج والهند في مرحلة ما بعد النفط

٣ مجالات للتعاون: التعليم - النانوتكنولوجي - تكنولوجيا التنمية

تسيطر مفاهيم ثلاثة على العلاقات الممتدة لدول الخليج مع شريكها الهندي وهى الجوار والطاقة والاعتماد المتبادل الذي نتج عن حجم المصالح المشتركة بين الجانبين والذي كثف اعتماد كل جانب على الأخر ويزيد من استراتيجية العلاقات بينهما، كما أن التجاور الجغرافي نسبيًا بين الإقليمين أدى لتوحيد في التهديدات وبعض التحديات خاصة الأمنية.

د. نيللي كمال الأمير

تسيطر مفاهيم ثلاثة على العلاقات الممتدة لدول الخليج مع شريكها الهندي وهى الجوار والطاقة والاعتماد المتبادل الذي نتج عن حجم المصالح المشتركة بين الجانبين والذي كثف اعتماد كل جانب على الأخر ويزيد من استراتيجية العلاقات بينهما، كما أن التجاور الجغرافي نسبيًا بين الإقليمين أدى لتوحيد في التهديدات وبعض التحديات خاصة الأمنية.

بمعنى آخر، فإن العلاقات الخليجية الهندية التي تعود بداياتها إلى قرون عديدة من خلال حركة الأفراد للتجارة عبر الخليج العربي والمحيط الهندي، تشتمل على إمداد الخليج الهند بالطاقة وإمداد الأخيرة سوق الخليج بالعمالة والمنتجات، ويكفينا الإشارة لتوضيح هذا الاعتماد المتبادل إلى أن المملكة العربية السعودية هي رابع أكبر شريك تجاري للهند، كما أن الإمارات العربية المتحدة هي ثاني أكبر سوق للمنتجات الهندية. ويطلق على تجارة النفط الخليجية الهندية الإطار التقليدي للعلاقات بينهما حيث يسيطر على العلاقات المشتركة لسنوات طويلة، ولا تزال في واقع الأمر. وليس أدل على ذلك من بيانات التعاون المشترك وتشير إلى أن حجم تجارة دول الخليج مع الهند شهد زيادات مطردة خلال العقد الأول من القرن الحالي وقفزت من ٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م، إلى ١١٥ في عام ٢٠٠٩م، وقد سيطرت منتجات خمس على الميزان التجاري بين الطرفين وهى الحديد والصلب، والنفط، والمعادن والحبوب والالكترونيات والنحاس والكيماويات بنصيب كبير للنفط داخل تلك السلة بطبيعة الحال، ومع نصيب أكبر للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأهم شريكين للهند بين دول الإقليم.

وعندما تتصف العلاقات بين طرفين بالاعتماد المتبادل والاستراتيجية يصبح هناك دافع قوي يبرر التطوير المستمر لتلك العلاقات استجابة للتغيرات المتواترة على النظام الدولي ككل. وسنحاول من خلال السطور القادمة تناول فرص تنويع العلاقات الخليجية الهندية بالارتكاز على مجال لا يمكن وصفه إلا بالحيوي والمحوري لأى عملية تنموية وهو المجال التقني.

استطاعت الهند تقديم نموذج تنموي فأصبحت واحدة من النماذج الناجحة على مستوى الدول النامية. وتجني الهند الآن نتاج سياسات إصلاحية جادة بدأت مع عقد التسعينيات من القرن العشرين وتسارعت وتيرتها منذ بداية الألفية الثالثة عندما بدأت الهند في إعلان مبادرات تنموية حكومية لتطوير قطاعات الاقتصاد، وكان من أهمها قطاع التكنولوجيا وتحديدًا تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

وعلى الرغم من أن الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بتعداد يزيد عن مليار نسمة، فإن الحكومة الهندية لم تركز في رسم ملامح سياستها وتجربتها التنموية على القطاعات كثيفة العمالة وإنما تميزت في المجالات التي تفسح لها المجال في المنافسة عالميًا وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات ثم طوعت ما تتيحه تلك التكنولوجيا لخلق فرص عمل من خلال ما يعرف بالعمل عن بعد،

بإنشاء فروع خدمية لشركات عالمية في الهند يتم التواصل وتقديم الخدمة كاملة من خلال شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، إضافة لمجالات التسويق الالكتروني والتعليم الالكتروني.

وبصفة عامة، فإن اهتمام الحكومة الهندية بالتطوير الدائم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة به والتميز فيه من السمات الأساسية للعملية التنموية الهندية لوجود قناعة بأن التكنولوجيا هي القاعدة التي يؤدى تطويرها للارتقاء بأداء أي قطاع في الاقتصاد الهندي فالتكنولوجيا من المجالات التي تحتل مكانة استراتيجية لدى الحكومة الهندية نتيجة قدرتها على خلق فرص عمل ولارتباط تطويرها بتطوير القطاعات الهامة الأخرى كالزراعة والصناعة والتعليم، ضمن مجالات أخرى.

وهنا يجدر بنا القيام بمراجعة سريعة لأهم الخطط التنموية التي تقوم عليها السياسة الهندية الحالية وهي رؤية الهند ٢٠٢٠م، والتي تم وضعها عام ٢٠٠٢م، فقد اتسمت بالشمولية في اهتمامها بتحقيق التطوير والتقدم الاقتصادي، وسعى واضعو الخطة لنقل الهند لمستقبل أفضل مع عدم التركيز على بعد تنموي واحد والاهتمام ببناء الإنسان مع بناء الدولة الحفاظ على معدل نمو ٩٪ بزيادة دخل الفرد ٤ أضعاف عن عام ٢٠٠٢م، وزيادة عدد الوظائف من خلال الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في كوريا واليابان والولايات المتحدة ونظرًا لأن لهذا القطاع القدرة على خلق ٢٠٠ ألف فرصة عمل من عام ٢٠٠٢م، وحتى عام ٢٠٢٠م، ركزت الخطة أيضًا على العمل عن بعد لخدمة الشركات في الدول الصناعية الكبرى كأحد المحاور الهامة التي تميزت فيها الهند والتي ستخلق عددًا كبيرًا من الوظائف لفئة الفنيين من الشباب، وبذلك فإن حدود الخطة المذكورة ليست الهند فقط وإنما العالم. ولتنفيذ ذلك، أشارت الخطة لأهمية أن يقترن بذلك رسم سياسة تعليم وتدريب ناجحة وبرامج خاصة بالتعليم عن بعد وتحديث إمكانات كليات الهندسة الهندية لتطوير البرمجيات وزيادة المخصص لميزانيات البحث والتطوير والربط بين إنتاج أجهزة وتطبيقات التكنولوجيا كذراعين لخدمة المجتمع والبحث في حل مشكلاته. وقد تم التأكيد على أن سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين كافة أجهزة الدولة هو الأساس لتحقق الخطة أهدافها ومن هنا جاء الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بشقيها المادي الخاص بتطوير البنية التحتية والتطبيقي الخاص بإنتاج البرمجيات الأكثر تقدمًا. وهدفت رؤية الهند ٢٠٢٠م، أيضًا إلى زيادة حجم الاستثمارات في عام ٢٠٢٠م، عن سنة الأساس ٢٠٠٢م، بنسبة ٤٠٠٪ مع الاحتفاظ بمركز الحكومة الأول في تمويل مشروعات البنية التحتية.

في الوقت ذاته، طورت الهند علاقاتها الخارجية للاستفادة من الخبرات الناجحة في مجال التكنولوجيا لتطوير قدراتها البشرية في هذا المجال الحيوي الهام، وتتعدد الأمثلة هنا من خلال عقد مشاركات بحثية مع دول الاتحاد الأوروبي، وغيره من الدول. ومن الأمثلة الأخرى إنشاء مركز إقليمي للتعليم والتدريب يغطى بحوث النانو تكنولوجي (التي تتعامل مع الأشياء الأصغر حجمًا من ١٠٠ نانو ميللي) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتعليم اليونسكو. كما أعلنت الحكومة الهندية المبادرة الهندية للريادة التكنولوجية للألفية الثالثة، وهو برنامج واسع المجال لتشجيع المشروعات المنفذة بالتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال النانو تكنولوجي خاصة الصناعات الدوائية. وتقوم الحكومة الهندية، بصفة عامة، منذ عام ٢٠٠١م، بتبني خطة خمسية لتنفيذ مشروعات وإنشاء مراكز تميز علمي ومشاركات مع دول كبرى علميًا وتكنولوجيًا.

اهتمام الهند بتطوير تكنولوجيا المعلومات وخدماتها سمة أساسية لمحور التنمية

ونعود مرة أخرى للعلاقات الخليجية الهندية، ذات المحور المركزي المتمثل في الطاقة، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يزيد الطلب الهندي عمومًا على الطاقة بنسبة ٤٠٠٪ في عام ٢٠٢٠م، لأن تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي يرتبط باستهلاك أكبر للطاقة بطبيعة الحال، إلا أن الوقت قد حان لتنويع سلة العلاقات بين الطرفين لسببين أساسيين، الأول أن الاتجاه الحالي عالميًا في ظل تغير المناخ وآثاره السلبية من ناحية والتطور العلمي في خلق بدائل للطاقة من ناحية أخرى سيدفع إلى خلق قناعة بأنه لابد من الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء محطات الطاقة الشمسية والوقود الحيوي والمياه، وإن حدث ذلك تدريجيًا، وأما السبب الثاني فإن مجالاً حيويًا كالتكنولوجيا يجب أن يتم تضمينه في العلاقات الحيوية بين الطرفين لأن التكنولوجيا وتحديدًا تكنولوجيا المعلومات وتطويرها أصبحت وسيلة أساسية لتحقيق تغيير اجتماعي واقتصادي لارتباطها بتقديم مجال واسع من الخدمات علاوة على خلقها فرص عمل يرتبط بذلك استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم.

في هذا الإطار، وبدراسة الإمكانات المتاحة لدى الجانبين وتطلعاتهما التنموية، وللاستفادة من الأرضية الراسخة للعلاقات الخليجية الهندية فيمكن اقتراح تطوير العلاقات المشتركة بالارتكاز على مجالات ثلاثة تحت مظلة كبرى وهي التطوير التكنولوجي، وتلك المجالات هي: تطوير التعليم، الاستفادة من تطبيقات النانوتكنولوجي في تطوير إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، والتعاون في مجال رسم السياسات التنموية في مجال التطوير التكنولوجي على وجه الخصوص.

أولًا: التعليم

تشهد دول الخليج زيادة في الطلب على الخدمات المرتبطة بقطاع التعليم، ففي سنة ٢٠٢٠م، متوقع حدوث زيادة سكانية في الإقليم ليصل عدد سكان دول مجلس التعاون إلى ٥٣ مليون نسمة تصحبها زيادة ٥٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي، مما سيؤدي لارتفاع في عدد الدارسين بمختلف المراحل التعليمية، من ناحية وزيادة الطلب على الموارد من مياه وغذاء وطاقة من ناحية أخرى.

وأخذًا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من تلك الموارد يتم توفيرها من خلال الاعتماد على الاستيراد من الخارج، فإن الحاجة لترشيد الاستهلاك هنا تصبح كبيرة، وهنا فالتعليم أساس للوصول لهذا الترشيد من خلال رفع الوعي من ناحية وتبني سياسة إدارة موارد بكفاءة من ناحية أخرى.

من ناحية أخرى، فإن بعض الجامعات الهندية لها بالفعل تواجد في الخليج مثل جامعة مانيبال وجامعة المهاتما غاندي، ويمكن بحث الاستفادة من هذا التواجد وتطويره. كما أن ما حققته الهند من تطوير لمؤسساتها العلمية والاهتمام ببناء لقدرات مواطنيها من العاملين في المجال البحثي والتعليم يمكن أن يمثل مجالًا لتبادل الخبرات مع دول الخليج التي تقوم حاليًا برسم سياسات طموحة في مجال بناء كوادر وطنية في التعليم بدلًا من الاعتماد المكثف على الخبرات غير الوطنية، وقد وصلت نسبة الاتفاق على التعليم في السعودية إلى ٥,٥٪ متخطية بذلك المتوسط العالمي . كما يمكن تبني برامج تطوير المدارس باستخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات الهندية لخدمة هدف تنموي هام وهو تحسين التصنيف العالمي للمؤسسات التعليمية في دول الخليج.

وفيما يتعلق بالاهتمام برفع الوعي البيئي، تأتي ضرورة توسيع مجال التعاون الخليجي الهندي المشترك بالاستفادة من المؤسسات العلمية الموجودة في دول الخليج في مجال البيئة . وحتى نصل لذلك الارتقاء بمستوى الوعي البيئي فلابد من وجود قناعة بأن حلول تكنولوجيا المعلومات ومنتجات الثورة الرقمية ككل قادرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقدم حلول تكنولوجيا المعلومات فرص العمل عن بعد أو العمل من المنزل للمرأة وهي حلول لها ذات مزايا اقتصادية واجتماعية. وفي سياق متصل، لدى الهند إمكانات محمودة في مجال التسويق لمنتجاتها التكنولوجية ومنها تلك الخاصة بتقديم خدمات تعليمية. ومن أمثلة المشروعات الناجحة في هذا المجال مشروع "الشبكة الإفريقية للتعليم عن بعد" والذي قدمت الهند من خلاله بالتعاون مع جامعات إفريقية برامج دراسية علمية في مجال الطب تحديدًا يتم من خلالها ربط الكليات الإفريقية بالكليات المناظرة في الهند الكترونيًا وتتم عملية التشخيص والمتابعة والدراسة بالكامل من خلال الاتصال بالشبكة دون حركة للمتخصصين عبر الحدود، وقد جاء تقديم الهند لهذا المشروع في البداية في إطار قيامها بدورها كدولة مانحة، ثم تحول المشروع بعد ذلك لمشروع (تجاري) وليس منحة في إشارة إلى إتقان ومهارة الحكومة الهندية في التسويق لمنتجاتها التكنولوجية التي تخدم احتياجات حيوية للطرف المتلقي، حيث يعد التسويق الجيد للمنتجات الهندية التكنولوجية عالميًا خاصة بين الدول النامية من أهم عوامل نجاح التنمية الهندية في مجال التكنولوجيا، كما يعد التسويق الجيد لمنتجات التنمية الهندية أحد الدروس الجديرة بالاقتداء من الدول الأخرى.

ثانيًا: مجال تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة والنانوتكنولوجي:

تدرك الحكومة الهندية أن تحقيق التنمية اقتصاديًا واجتماعيًا يتطلب زيادة المتاح من الطاقة، ولكن أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة في البلاد لا يزالون محرومون من الوصول للطاقة، ولذلك أنشأت الهند حقيبة وزارية للطاقة الجديدة والمتجددة مهمتها الأساسية تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة الجديدة والمتجددة على مستوى الدولة كجزء من استراتيجية حكومية أوسع للحفاظ على أمن الطاقة إضافة لهدف تحسين الأوضاع البيئية الداخلية والمساهمة في مواجهة آثار تغير المناخ عالميًا.

وتنفيذًا لأهداف الخطة الهندية فلابد من تطوير التكنولوجيا ذات الصلة للوصول بنسبة الطاقة المتجددة لإجمالي الطاقة إلى ٦٪ بحلول عام ٢٠٢٢م، لابد أيضًا من تدبير الاحتياجات التمويلية اللازمة، ووضع حزم قانونية تحفيزية للقطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، ودعم البحث والتطوير خاصة المتعلق بأداء الصناعات والمشروعات في مجال الطاقة المتجددة. وارتبط ذلك بطرح مبادرات حكومية تشجع صناعات الطاقة المتجددة حتى يمثل المنتج من الطاقة المتجددة نصيبًا أساسيًا في مزيج الطاقة ليس فقط وسيلة لسد العجز في الطلب، وزيادة نسبة الطاقة في الريف على اعتباره من المناطق المحرومة من المرافق بصفة عامة.

التجربة الهندية في استخدام الوقود الحيوي في الطهي يمكن تعميمها في المناطق النائية البعيدة عن الحضر في دول الخليج

تجدر الإشارة أيضًا إلى الاستراتيجية الهندية التي أعلنتها الحكومة الهندية في عام ٢٠١١م، وتتضمن الخطة الاستراتيجية للطاقة الجديدة والمتجددة من عام ٢٠١١م، وحتى عام ٢٠١٧م، وتسعى الحكومة الهندية في التنفيذ إلى: لا مركزية توليد الطاقة، وزيادة نسبة الطاقة المولدة في الريف حيث أن ٤٠٪ من الهند محرومة من الطاقة، وتعزيز العمارة الخضراء، والاعتماد على المصادر المتجددة في الطهي حيث قدمت الحكومة مبادرة وطنية لاستخدام الوقود الحيوي في الطهي، وهي مبادرة يمكن تعميمها في المناطق النائية البعيدة عن الحضر في دول الخليج. واقترن بالخطة آلية متابعة فورية لمنتجات التنفيذ والتسويق أو الإقبال عليها بالتنسيق مع الوزارات المعنية بالتنفيذ وعلى رأسها وزارة شؤون القبائل.

ومن الأهداف الهندية الطموحة هنا ٢٠ مليون مصباح ستوفر مليار لتر كيروسين سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠م، ٣٠٠٠ ميجاواط خلايا شمسية يتم تركيبها على الأسطح حتى عام ٢٠٢٠م. وبالتالي فالهند تتحول نحو الاهتمام بالطاقة المتجددة في ظل محاولة تغييرها لطبيعة اقتصادها الذي ظل لسنوات طويلة اقتصادًا زراعيًا بنصيب محوري لهذا القطاع في الناتج المحلي الهندي، ويشهد هذا الوضع تغيرًا تدريجيًا بتآكل نصيب قطاع الزراعة لصالح قطاع الخدمات وعلى رأسها الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تبنت الهند خريطة الطاقة الوطنية في مجال التكنولوجيا رؤية الهند ٢٠٣٠م، وترتكز على الاستخدام الرشيد والموفر للطاقة، ورسمت ملامح ترشيد استخدام مصادر الطاقة الملوثة من خلال زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي ومنع استيراد المعدات الثقيلة المستعملة لتقادمها واستهلاكها الكثيف للوقود، وزيادة إنتاج الطاقة الجديدة . وفي تطويرها لقطاع تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة تحتاج الهند لتطوير البنية التحتية أولًا أما في دول الخليج فقد أدت الاستثمارات الحكومية الكثيفة في قطاع البنية التحتية إلى توفير بنية متقدمة جاهزة لاستقبال التقنيات الجديدة ولذلك فالطريق هنا أسرع وأقصر من الحالة الهندية.

في السياق ذاته، تحاول الهند تخفيف الاعتماد على النفط في قطاع النقل حيث يستهلك حاليًا أكثر من ٧٠٪ من استهلاك الهند للبترول. وهنا نجد أنه في عام ٢٠٠٩م، أعلنت الحكومة الهندية رؤية الهند ٢٠٢٠ للسكك الحديد الهندية باعتبار هذا القطاع يخلق فرص عمل من ناحية ويسهم في تحسين الأوضاع البيئية في الهند من ناحية أخرى بتخفيف عبء الاعتماد على الوقود الأحفوري المستخدم في المركبات العادية وكوسيلة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من هذا القطاع وتطمح الخطة في أن تصل المساهمة إلى ٣٪ عام ٢٠٢٠م، بدلًا من ١٪ فقط في سنة الأساس، ٢٠٠٩م، ولا يخلو تطوير هذا القطاع من تطوير تكنولوجي حيث سيحتاج الأمر لبناء أبراج بالمحطات للاتصال وخطوط كهربائية، وتطوير تصميمات القطارات والعربات، نظرًا لأن قطاع النقل يستهلك حاليًا حوالى ٧٠٪ من البترول المستهلك في الهند.

في ضوء ذلك، فإن الخطط الهندية المشار إليها مليئة بفرص التعاون مع الخليج خاصة من خلال تبادل الخبرات الهندية للاستفادة من الخطط التي لاقى تطبيقها نجاحًا في الهند وبحث الممكن نقله على المستوى الخليجي. وربما يساعد على ذلك أن مساعي الهند في تخفيف الاعتماد على البترول كمصدر للطاقة تدريجيًا تتفق نسبيًا مع الرؤية التي بدأت دول الخليج في تبنيها، فنجد مثلا وزير النفط السعودي في قمة المال والمناخ بباريس مايو ٢٠١٥م، يصرح بأنه يعتقد أن المستقبل سيشهد تطورًا في إنتاج الطاقة الجديدة وستصبح الطاقة الشمسية بديلا اقتصاديًا أفضل من الوقود الأحفوري. كما يشهد العالم بالفعل تراجعًا في أسعار توليد الطاقة من الرياح بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠١٤م، مقارنة بخمس سنوات قبلها، كما انخفضت أسعار محطات توليد الطاقة الشمسية. كذلك صرح مدير قسم الطاقة وتغير المناخ بوزارة الخارجية الإماراتية في ٢٠١٥م، بأن أسعار الطاقة المتجددة في بلاده بصفة عامة أصبحت قادرة على التنافس وربما الأرخص في توليد طاقة جديدة. وهى تصريحات تشير إلى أن دول الخليج بدأت الالتفات جزئيًا للطاقة الجديدة ووضعت بعض السياسات التي ستبدأ في إحداث تغيير في المدى المتوسط لزيادة المولد من الطاقة المتجددة حيث لم يصل حتى الآن إلى ١٪ من إجمالي الطاقة المولدة بالإقليم والتي وصلت إلى ١٢٠ جيجاوات منها ٧٠٪ بالإمارات و١٥٪ بقطر و١٣٪ في السعودية. ولكن هناك مجالات صناعية ذات أهمية حيوية للاقتصاد الخليجي حيث يمكن الاستفادة من الاتفاق في وجهات النظر الهندية والخليجية وترجمته للتعاون في مجال الطاقة المتجددة ومنها استخدام الطاقة المتجددة في محطات تحلية مياه البحر.

أما مجال النانو تكنولوجي فهو أحد مجالات التنمية الحيوية الأخرى التي تخدم قطاعات عديدة مثل قطاع الصحة والبيئة والزراعة، وتقود الحكومة الهندية عدة مبادرات لتطوير هذا القطاع معتمدة في ذلك على ضخ موازنات للجامعات الحكومية للبحث والتطوير في هذا المجال كوسيط لتطوير الخدمات المقدمة في مجالات المياه والزراعة والصحة والبيئة. وهنا فمجال الطاقة الجديدة والمتجددة ضمن المجالات الهامة التي تدعمها النانو تكنولوجي. وقد أعلنت الحكومة برنامج النانو

تكنولوجي والتكنولوجيا لقيادة مساعي الهند في تطوير إمكانيات النانوتكنولوجي لخدمة التنمية في الهند وينفذ المبادرة إدارة العلوم والتكنولوجيا الحكومية، وهي المبادرة التي تم إعلانها في عام ٢٠٠٧م، وقامت الحكومة لتنفيذها بإنشاء مراكز تميز علمي لتكون منابر للبحث والتطبيق في مجال النانو تكنولوجي بالتركيز على البيئة والطاقة المتجددة وبحوث المياه سواء تنقية مياه الشرب أو الاستخدامات المتعددة لمياه الصرف. وتقوم الهند في تنفيذها في الاعتماد على المشاركة بين القطاعين العام والخاص. إذا فالربط محوري ما بين الاهتمام بتقنيات النانو تكنولوجي وبين إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة في تطوير أداء وكفاءة الخلايا الشمسية، ومن خلال إنفاق الهند على مشروعات بحثية تنفذها هيآتها العلمية والبحثية فإن هناك العديد من الخبرات التي يمكن الاستفادة منها ونقلها لدول الخليج خاصة التكنولوجيا المرتبطة بالمياه.

ثالثًا: التعاون في مجال تبادل الخبرات الخاصة برسم السياسات التنموية:

يمكن القول أن الهند تجني اليوم نتائج السياسات التي رسمتها وطبقتها السنوات الماضية، وتحديدًا العقدين الماضيين . وأهم ما يميز تلك السياسات مركزية دور الدولة باعتبارها الممول الأساسي لمشروعات البنية التحتية ومصدر الخطط والمبادرات التنموية كافة، كما أن الحكومة الهندية ترسم وتحدد طبيعة تدخل مؤسسات القطاع الخاص والمجالات المسموحة لعمله وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعتبر لجنة التخطيط الهندية هنا صاحبة الدور الأساسي.

من ناحية أخرى، فإنه من أهم عوامل نجاح الهند أنها طرقت باب دول متقدمة لنقل خبرات وتطوير مهارات وقدرات باحثيها وهم الآن قادرين على نقل تلك الخبرات. وعلى صعيد آخر تقدم الهند حاليًا للمجتمع الدولي على أنها دولة مانحة تتيح قروضًا شبه تجارية وبعض المنح التدريبية للدول النامية وهي وسيلة هندية أساسية لنقل المنتجات والخبرات الهندية على نطاق واسع ولمد جسور تعاونية مع عدد كبير من الدول النامية يزيد عددها عن ١٠٠ دولة. وقد يكون هذا الدور الدولي للهند ملهمًا لدول الخليج التي تستطيع أن تقوم بدور مماثل مع الدول النامية ربما من خلال تعاون ثلاثي مع الهند تكون محاوره ثلاثة: التمويل من الدول الخليجية، والخبرات الخليجية الهندية، أما الضلع أو المحور الثالث فهو الدولة المستفيدة في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال.

لذلك، فهناك عدد من الخبرات الهندية الناجحة التي يمكن دراستها وبحث إمكانية الأخذ عنها وتطويعها للواقع في دول الخليج خاصة ما يخص الخبرة الهندية على مستوى السياسات الداعمة للإبداع وتطوير قدرة مواطنيها لزيادة التنافسية حيث يمكن أن يدعم هذا النقل السياسات الوطنية في دول الخليج التي تسعى لتطوير وبناء قدرات كوادرها الوطنية مثل اتجاه السعودة وغيرها.

من ناحية أخرى، فقد يسهم هذا التبادل في زيادة مساحات الحوار بين الطرفين على المستوى الحكومي كما قد يفيد في زيادة مساحة فهم الجانب الخليجي للمصالح الهندية في دوله، خاصة وأن حكومات الخليج تحاول اجتذاب الشركات الهندية لزيادة عدد المتواجد منها وزيادة حجم أعمالها ويتم ذلك من خلال طرح حزم تحفيزية بمزايا تصل أحيانًا إلى إعفاء ضريبي كامل على الدخل والإنتاج كما هو الحال في البحرين على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الشركات الهندية تسهم بالفعل في قطاعات النقل والمواصلات والمياه وتكنولوجيا المعلومات، كما أن بنوك هندية موجودة بالفعل في الخليج، إلا أنه يمكن زيادة حجم وعدد مؤسسات الأعمال والإنتاج المتواجدة في دول الخليج، على أن يكون الاستفادة من الخبرات الهندية أحد أهم المخرجات لتواجد تلك الشركات في الخليج.

وختامًا، وبعد استعراض مقترح تطوير العلاقات الممتدة بين الطرفين الخليجي والهندي، يأتي السؤال: هل تتشابه رؤى الطرفين بشأن تطوير العلاقات المشتركة وتنويع سلتها التي ظلت مليئة بالطاقة لعقود طويلة ويبدو أنها لن تخلو منها العقود القادمة؟ بمعنى أخر هل هناك مساع جادة من الطرفين لتنويع العلاقات في المستقبل؟ في الواقع فإنه على مستوى حكومات دول الخليج هناك رغبة في اجتذاب مزيد من الشركات الهندية مما سيؤدي لتنويع مجالات العلاقة مع الهند، وإن ظلت هناك قناعة بمحورية النفط وتجارته في تلك العلاقات، والقطاع الخاص في الهند أيضًا يدرك أن هناك فرصًا له لا تزال غير مستغلة في دول الخليج، أما الحكومة الهندية فيبدو أنها تركز حاليا في علاقاتها مع دول الخليج على تأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط، وبذلك فهي تحتاج للمبادرة من جانب دول الخليج لإدخال مجالات أخرى، فكما استعرضنا هناك عدد من الفرص وأبواب التعاون التي لم يطرقها الطرفان بعد، يضاف إليها أن علاقة الجوار الجغرافي بين الطرفين تحتم وجود بعد أمني في العلاقات خاصة مع وجود تهديدات مشتركة على رأسها الإرهاب تأمينًا لحركة التجارة بينهما وعلى رأس ذلك النفط بطبيعة الحال.

*أكاديمية متخصصة في العلاقات الدولية وشؤون شرق آسيا

القطاع الخاص الخليجي يتطلع تطور العلاقات الاقتصادية مع الهند

الشراكة الاقتصادية:
الهند ودول مجلس التعاون نموذجًا

تُعد الشراكة الاقتصادية بين الدول أحد أهم أشكال التعاون الدولي التي تعود بتحقيق المنافع الاقتصادية للدول المشتركة فيها، وتلقي بظلالها الإيجابية على المسارات الإنمائية بما ينعكس إيجابًا على رفاه ومستوى معيشة الشعوب، وتعزيز التنمية الدولية على الصعيد العالمي وهو ما أكدته توصيات المنتديات والمؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية منذ مؤتمر الأمم المتحدة الأول لتمويل التنمية بمونتيري بالمكسيك عام ٢٠٠٢م، مرورًا بمؤتمر متابعة توصيات تمويل التنمية في الدوحة عام ٢٠٠٨م، و انتهاءً بمؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في أديس أبابا عام ٢٠١٥م، والذي يشكل علامة بارزة في إقامة شراكة عالمية تهدف إلى تعزيز الازدهار الاقتصادي وتحسين رفاهية السكان.

د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وتقاس الشراكة الاقتصادية بين الدول في التنمية من خلال جملة من المؤشرات المتعلقة بالشراكة في مجال التجارة الدولية وتدفقات رأس المال المتمثلة والاستثمارات الأجنبية وكذلك حركة العمالة، وسوف نستعرض في هذا المقال مسار الشراكة الاقتصادية الخليجية الهندية التي شهدت تصاعدًا ملحوظًا في الألفية الجديدة بعد التوقيع على العديد من اتفاقات التعاون الاقتصادي لاسيما في مجال تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة.

أولاً- الشراكة التجارية:

يعد التبادل التجاري أحد أهم مصادر التعاون الدولي، كما يعتبر مصدرًا مهمًا في تعزيز التنمية الدولية من خلال دعم جهود التنمية في جميع الدول، لأن التجارة كما تشير أدبيات الاقتصاد الدولي هي ماكينة النمو، حيث تشكل عنصرًا حاسمًا في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

شهدت الشراكة التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي تطورًا ملفتًا للنظر إذ ارتفعت من ١٣,٧% عام ٢٠٠٦م، إلى حوالي (١٩,٦%) من إجمالي التبادل التجاري للهند مع العالم الخارجي للعام ٢٠١٤م، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من (٤١,١) مليار دولار عام ٢٠٠٦م، إلى (١٤٥,٢) مليار دولار عام ٢٠١٤م ، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي (١٤٦%).

جدول (١) التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٦-٢٠١٥) مليار دولار

السنة	صادرات الهند لدول المجلس	واردات الهند من دول المجلس	إجمالي تجارة الهند مع دول المجلس
٢٠٠٦	١٥,٤	٢٥,٧	٤١,١
٢٠٠٧	١٩,٩	٣٨,١	٥٧,٩
٢٠٠٨	٢٧,١	٥٩,٧	٨٦,٨
٢٠٠٩	٣١,٩	٤٨,٩	٨٠,٨
٢٠١٠	٣٥,٩	٧٠,٧	١٠٦,٢
٢٠١١	٤٦,٢	٩٥,٠	١٤١,٢
٢٠١٢	٤٩,١	١٠٧,٦	١٥٦,٧
٢٠١٣	٥٢,٢	١٠٥,٤	١٥٧,٦
٢٠١٤	٥١,٣	٩٣,٩	١٤٥,٢
٢٠١٥	٤١,٩	٥٩,١	١٠١,١

Source: http://unp.un.org/Comtrade.aspx

الشراكة التجارية الهندية ـ الخليجية ارتفعت إلى ١٩,٦٪ من إجمالي تجارة الهند مع العالم عام ٢٠١٤

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الصادرات الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات العشر الماضية، حيث ازدادت من حوالي(١٥,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٦م، إلى حوالي (٤٢) مليار دولار عام ٢٠١٥م، أي بنسبة زياده قدرها (١٧٢,٧%)، كما أن نسبة الصادرات الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي مثلت ما نسبته (١٥,٩%) من إجمالي صادرات الهند لمختلف دول العالم.

كما شهدت واردات الهند من دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥م، حيث تخطى (١٠٠) مليار دولار في عامي ٢٠١٢و٢٠١٣م، ويعود ذلك إلى ارتفاع واردات الهند من النفط والغاز لاسيما من دولة قطر الذي بلغت صادراتها من النفط والغاز (١٥,٥) مليار دولار عام ٢٠١٤م. وشكلت الواردات الهندية من دول مجلس التعاون الخليجي (١٥,١%) من إجمالي واردات الهند من مختلف دول العالم.

وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مستورد من الهند، حيث بلغت قيمة الصادرات الهندية للإمارات نحو (٢٠,٣) مليار دولار وهو ما يشكل (٦٥,٧%) من إجمالي الصادرات السلعية الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي، وجاءت المملكة العربية السعودية بالمرتبة الثانية، حيث بلغت صادرات الهند لها حوالي (٥,٩) مليار دولار وبنسبة (١٩,١%). أما بالنسبة للواردات السلعية للهند من دول مجلس التعاون، فجاءت الإمارات بالمرتبة الأولى، حيث بلغت صادراتها للهند حوالي (٣٠) مليار دولار أي بنسبة (٦٧,٧%) من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للهند، تليها قطر بـ (٩,٣) مليار دولار، ثم المملكة العربية السعودية (٣) مليار والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٢) الصادرات والواردات السلعية للهند مع دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥ مليار دولار

الدولة	الصادرات السلعية الهندية لدول المجلس		الواردات السلعية الهندية من دول المجلس	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الإمارات	٢٠,٣	٦٥,٧	٣٠,٠	٦٧,٧
البحرين	٠,٥٠٧	١,٦	٠,١٣٥	٠,٣
السعودية	٥,٩	١٩,١	٣,٠	٦,٨
عمان	١,٦	٥,٢	١,١	٢,٥
قطر	١,٢	٣,٩	٩,٣	٢١,٠
الكويت	١,٤	٤,٥	٠,٧٨٢	١,٧
الإجمالية	٣٠,٩	١٠٠٪	٤٤,٣	١٠٠٪

المصدر: تم احتساب النسب من الباحث بالاعتماد على:
International Trade Center-Trade Map

وتمثلت أهم الصادرات الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي بالزيوت المعدنية، والمواد الكيمائية العضوية، والحبوب واللحوم والفواكه والخضروات، ومنتجات المنسوجات، والحديد والصلب والآلات والمعدات الكهربائية، والأجهزة الميكانيكية الأخرى، وتمثلت أهم واردات الهند من دول مجلس التعاون بالنفط الخام والغاز الطبيعي المسال، حيث تستورد الهند أكثر من ٣٣% من احتياجاتها من النفط وحوالي ثلثي وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر الدول المصدرة للنفط إلى الهند، حيث بلغت صادراتها نسبة (٢٢%) من إجمالي الواردات الهندية من النفط. بينما تصدرت قطر قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال للهند بنسبة (٦٣%) من مجمل الواردات الهندية للغاز المسال لعام ٢٠١٥م.

وستبقى الطاقة تشكل العنصر الحاسم والقوة المحركة في العلاقات الاقتصادية للهند من دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما مع الطلب المتزايد للهند على النفط والغاز في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة والنمو السكاني المرتفع.

ومن المتوقع أن تتصاعد الشراكة التجارية الخليجية الهندية مع الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.

ثانيًا- الاستثمارات:

تشكل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أحد أهم مصادر تمويل التنمية، وتسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الشراكة من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلة لها وللأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها لأنها تنقل أنماطًا جديدة في الإدارة والتنظيم، علاوة على إسهامهما في نقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابيًا على معدلات الأداء الاقتصادي والإنتاجية.

١/ الاستثمارات الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي:

بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشرة الجديدة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٤) مشروعًا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ م، بلغت تكلفتها حوالي (١٥,٤) مليار دولار، ووفرت عدد من الوظائف بلغ (٣٠٠٦٥) وظيفة في (١٩٤) شركة في أنشطة مختلفة، والجدول(٣) يبين ذلك.

جدول (٣) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للهند في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
الإمارات	١٤٧	١٢,٨٢٦,٦	١٩١٤٧	١٢٣
البحرين	١٧	٥٢٠,٠	١٨٤٠	١٦
عمان	٤٤	١,٦٤٠	٦٩٠٣	٣٠
قطر	١٨	٣١٨,٦	١٣٩٨	١٧
الكويت	٩	٦٨,٨	٧٧٧	٨
الإجمالي	٢٣٥	١٥,٣٧٤	٣٠٠٦٥	١٩٤

Source: FDI Intelligence Form The Financial Time

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، قد تركزت في الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت قرابة (١٣) مليار دولار أي ما نسبته (٨٣%) من مجمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للهند في دول مجلس التعاون الخليجي ووفرت هذه الاستثمارات نحو (١٩,٢) ألف فرصة عمل في (١٣) مشروعًا في الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة ما بين يناير ٢٠١١ وديسمبر ٢٠١٥م.

وتصدرت شركة *Sobha* منذ مطلع عام ٢٠١١م، قائمة الشركات الهندية المستثمرة في دولة الإمارات ومجلس التعاون، حيث تنفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بنحو(٤,٤) مليار دولار، والجدول (٤) يبين أهم الشركات الاستثمارية الهندية المستثمرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول(٤) أهم الشركات الهندية المستثمرة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٥)

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Sobha Developers	الإمارات	٢	٤٣٧٧
Apar Industries	الإمارات	١	٢٦١٧
Adventz Group	الإمارات	١	١٨٠٠
KK Birla	الإمارات	١	٨٠٠
Pacific Ventures	الإمارات	١	٧٥٣
Jindal Organization(OP Jindal)	عمان	١	٤٠٠
Larsen & Toubro(L&T)	عمان	١	٣٦٩
Marriott International	قطر	٣	٦٨٤
Kempinski Hotels&Resorts	قطر	١	٢٢٨
In Vision	قطر	١	٢٢٨

Source: FDI Intelligence Form The Financial Time

ومنذ مطلع عام ٢٠١١م، تصدرت شركة ماريوت الهندية قائمة أهم (١٠) شركات مستثمرة في دولة قطر، حيث تنفذ(٣) مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي (٦٨٤) مليون دولار. وبلغ عدد الشركات الهندية العاملة في قطر والمملوكة بنسبة (١٠٠%) للجانب الهندي(٢٦) شركة تعمل في مجلات المقاولات وتجارة الذهب والمواد الغذائية، علاوة على وجود (٦٤٩٧) شركة مشتركة قطرية هندية تعمل في كافة المجالات.

كما تعمل الشركات الهندية في المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والصناعات التحويلية، ومن هذه الشركات شركة تاتا موتورز. كما أصدرت الهيأة العامة للاستثمار السعودية أكثر من ٤٠٠ رخصة حديثًا لشركات هندية حتى تبدأ في مشاريع مشتركة، مما رفع القيمة الإجمالية للاستثمارات الهندية في السعودية لحوالي (١,٦) مليار دولار أمريكي.

٢/ الاستثمارات الخليجية في الهند:

تشير نتائج مسح الاستثمارات الإماراتية في الخارج إلى أن مجموعة الشركات الإماراتية العملاقة تستثمر ما قيمته (٢,٥١) مليار دولار حتى نهاية فبراير ٢٠١٢م، شكلت ما نسبته (٤,٣%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للهند لتحتل المركز الأول عربيًا والخامس عالميًا من بين كبار الدول المستثمرة في الهند والتي جاءت في مقدمتها سنغافورة ومن ثم موريشيوس ومن ثم هولندا والولايات المتحدة. كما وصلت الاستثمارات الكويتية في الهند لحوالي (٣) مليارات دولار وهي في تزايد مستمر، وتدرس هيأة الاستثمار الكويتية زيادة استثماراتها في الهند.

ويقوم جهاز قطر للاستثمار بالاستثمار في مجالات وأنشطة مختلفة بالهند تتركز في العقارات والمصارف وتجارة التجزئة والبنية التحتية، ووقع كل جهاز قطر للاستثمار وصندوق الهند الوطني للاستثمار والبنية التحتية على مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الاستثمار والبنية التحتية كما وقعت قطر والهند في مارس ٢٠١٥م، ست اتفاقيات في مجالات عديدة، منها الطاقة والاستثمار، والتي من المتوقع على ضوئها زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين خلال السنوات المقبلة.

الصادرات الهندية لدول الخليج ازدادت إلى ٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٥ وبنسبة ١٧٢,٧٪ خلال عشر سنوات

وتقدر الاستثمارات الهندية العمانية المتبادلة بأكثر من (٧,٥) مليار دولار، وتم استغلال الشريحة الأولى من صندوق الاستثمار المشترك بين الهند وعمان والتي تقدر بـ(١٠٠) مليون دولار والعمل جاري لاستغلال الشريحة الثانية التي تبلغ قيمته (٣٠٠) دولار.

ومن المتوقع أن ترتفع استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الهند في ظل التحسن المستمر في البيئة الاستثمارية، وتقديم مزايا كثيرة للمستثمرين الأجانب لاسيما فيما يتعلق بالإعفاء الضريبي.

ثالثًا- الشراكة في سوق العمل

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الرابعة المنصرمة تصاعدًا ملحوظًا في أعداد العمالة الوافدة من الهند لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت من نحو ربع مليون عامل عام ١٩٧٥م، حتى وصلت نحو (٧,٢) ملايين عامل، ويمثلون نحو (١٣,٦%) من تعداد سكان تلك الدول عام ٢٠١٥م، ونحو (٢٦,٨%) من عدد مواطنيها من السكان. ويلاحظ من الجدول أن جل العمالة الهندية تتواجد في المملكة العربية والسعودية التي تستقبل على نحو ثلثي العمالة الهندية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٥) العمالة الهندية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩١-٢٠١٥)

الدولة	١٩٩١	٢٠٠٤	٢٠١٢	٢٠١٥
الإمارات	٦٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٢,٠٨٢,٠٠٠
البحرين	١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
السعودية	٤٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٧٨٩,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠
عمان	٢٢٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٧١٨,٨٤٢	٦٧٤,٨٩٤
قطر	٧٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٦٠٢,٠٠٠
الكويت	٨٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٥٧٩,٣٩٠	٦٤١,٠٦٢
دول المجلس	١,٤٨٣,٠٠٠	٣,٦٥٠,٠٠٠	٥,٦٨٧,٠٣٢	٧,١٩٩,٩٥٦

Source: Institute for Defence Studies and Analysis (IDSA), Developments in the Gulf Region, Pentagon Press, 2014, P117-119.

وزارات التخطيط والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وغني عن البيان، أن هناك فوائد متبادلة بين الدول المرسِلة والمستقبِلة للعمالة الوافدة؛ فقد ساهمت العمالة الهندية في تنفيذ الخطط التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي عبر العمل في مختلف الأنشطة؛ بما في ذلك القطاعات غير المقصودة عند العمالة المحلية الخليجية كالبناء والتشييد، وبعض القطاعات الخدمية مثل العناية الشخصية، وبالمقابل أسهم توافد العمالة الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي في الحد من الفقر ورفع مستويات معيشة الملايين من السكان في الهند ووفر مئات الآلاف من فرص العمل، علاوة على رفع مستويات الاستهلاك والصحة والتعليم لأسر العمال، وكذلك المساهمة في حل مشكلة السكن من خلال بناء وحدات سكنية لأسر العمالة الوافدة، كما ساهمت التحويلات في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وضمان توفير احتياطيات من النقد الأجنبي، وتحسين الجدارة الائتمانية في الاقتراض الخارجي، ودعم الطلب الكلي. بالإضافة إلى مساهمتها في توسيع قاعدة الودائع ودعم سيولة القطاع المصرفي، ومساعدته في تمويل القطاعين العام والخاص.

ويشير مشهد تحويلات العمالة الهندية من دول مجلس التعاون إلى ارتفاعها خلال العقدين المنصرمين حتى وصلت إلى حوالي (٣٧,١) مليار دولار عام ٢٠١٥م، منها (١٢,٨) مليار دولار من الإمارات و(١١,٢) مليار من المملكة العربية السعودية.

وجدير بالذكر فإن البيئة الحالية ومسار العلاقات السياسية والاقتصادية الحالية بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند مهيأة لإنجاز تعاملات كبيرة جدًا وطويلة الأجل في مجالي الطاقة والاقتصاد بين الطرفين، والتي تشكل مجتمعة قاعدة متينة للنهوض الاقتصادي للهند خلال العقدين القادمين من القرن الحادي والعشرين. وستبقى التحويلات النقدية للعمالة الهندية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكل ركيزة مهمة في الشراكة في التنمية التي تحقق منفعة متبادلة لكلا الجانبين.

وفي الختام يمكن القول، بأن الحكومات الخليجية ورجال الأعمال الخليجيين يتطلعون إلى مزيد من التطور للعلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال الإسراع في تسهيل العوائق التجارية بين البلدين، وتفعيل اتفاقيات التعاون في مجال التكنولوجيا والتعليم والصحة وتقنية المعلومات، واستكشاف الفرص الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنى التحتية والصناعات الغذائية والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والإنشاءات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

*أستاذ التنمية المستدامة- المعهد الدبلوماسي- قطر

كلما تراجع الاهتمام العربي تأتي إسرائيل لتشغل الفراغ

العلاقات الهندية/الإسرائيلية والتأثير السلبي على القضية الفلسطينية: الأسباب والأهداف

لابد لكل من يبحث في موضوع العلاقات الهندية / الإسرائيلية ومدى تأثيرها على القضية الفلسطينية والمصالح العربية والخليجية أن يتوقف كثيرًا أمام التحول الجوهري في سياسة الهند تجاه الصراع العربي/ الإسرائيلي وكيف انتقلت من مربع التأييد التام للمواقف العربية والفلسطينية إلى مربع انتهاج سياسة التوازن والحياد ثم انتقلت بعد ذلك وبصورة غير مسبوقة إلى مربع الدعم والتأييد الواضح للعديد من المواقف والسياسات الإسرائيلية بل وتعدى الأمر إلى بدء اتخاذ توجهات معارضة لبعض المواقف والأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

اللواء محمد إبراهيم

ولعل كل من يحاول التعمق في تأصيل هذا الموضوع سوف يجد أن العلاقات الهندية / العربية استندت على أسس تاريخية وحضارية وثقافية منذ قديم الزمان الأمر الذي ساهم في أن تدعم هذه العلاقات بفعل هذه الأسس العميقة الضاربة بجذورها، ولكن هنا يثار التساؤل الذي أصبح تساؤلاً تقليديًا ونحن نعالج مثل هذه الموضوعات الهامة ومفاده كيف تأثرت العلاقات مع الهند سلباً؟ ولماذا؟ وكيف نجحت إسرائيل في النفاذ بقوة إلى هذه المنطقة الحيوية من شبه القارة الهندية؟ وماهي الأسباب التي جعلت الهند تتراجع عن دعم قضايانا العربية بالصورة التي كانت في السابق؟ وكيف يمكن إعادة الاهتمام الهندي ليس فقط بالقضية الفلسطينية وإنما بكافة القضايا العربية، وكلها أسئلة مشروعة تحتاج إلى إجابات واضحة وصريحة حتى نعالج مواطن القصور العربي في هذه العلاقة.

في البداية أجد من الضروري أن أتجه إلى إلقاء الضوء على الدور الهندي الرئيسي تجاه تأسيس حركة عدم الانحياز التي استندت على قوة الدفع الناجمة عن مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، وذلك بالتنسيق مع كل من مصر ويوغوسلافيا (آنذاك) وعقد أول اجتماع للحركة عام ١٩٦١م، وإعطاء الزخم لتكون لهذه الحركة مواقف واضحة إزاء رفض سياسة الأحلاف والتكتلات والاستقطاب وهو ما شجع العديد من دول العالم الثالث بصفة خاصة على التحرر من الاحتلال الأجنبي لأراضيها من ناحية والانضمام إلى حركة عدم الانحياز من ناحية أخرى مما أوجد للحركة موقعًا متميزًا في الساحة الدولية حيث لعبت الهند في إطار الحركة أدوارًا ذات أهمية كبيرة وحققت العديد من الإنجازات لوضعيتها السياسية وكذا لحركة عدم الانحياز نفسها بل للعديد من الدول التي كانت تبحث عن حريتها واستقلالها.

وإذا كانت السياسات الهندية قد سارت لفترات زمنية طويلة في إطار المواقف الواضحة وشديدة الدعم للموقف العربي دون أي تغيير، إذن لابد أن نتساءل من أين جاء هذا التحول السلبي في العلاقات العربية الهندية والذي وصل في بعض الأحيان إلى ما يمكن اعتباره تغيرًا حادًا في هذه العلاقة في مقابل تطور إيجابي وكبير في العلاقات الهندية / الإسرائيلية، وهنا يجب أن نتعرض لبعض المواقف والسياسات الهندية تجاه كل من الجانبين الإسرائيلي من ناحية والجانب العربي والفلسطيني من ناحية أخرى قياسًا على فترات زمنية مختلفة حتى نستطيع تقييم طبيعة التغيير الذي حدث في الموقف الهندي .

وارتباطًا بذلك نشير هنا إلى بعض نماذج تصويت الهند في الأمم المتحدة تجاه بعض القرارات الهامة المرتبطة بالصراع العربي / الإسرائيلي من أجل أن تتضح صورة هذا التغيير بشكل أكثر دقة وذلك على النحو التالي:

- الهند قامت بالتصويت ضد حصول إسرائيل على عضوية الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ م، لأسباب متعددة (سياسية - دينية....).
- الهند لم تعترف بإسرائيل إلا بعد سنوات من إعلان قيام الدولة، كما أنها لم ترفع معها درجة التمثيل الدبلوماسي الكامل

واشنطن تمارس الضغوط على الهند لدعم علاقاتها مع إسرائيل
ونيودلهي تعتبر تل أبيب بوابات الدخول إلى واشنطن

على مستوى السفارة إلا عام ١٩٩٢م، أي بعد مرور أكثر من أربعة عقود على تاريخ الاعتراف.

- الهند صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م، والخاص باعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ثم عادت عام ١٩٩٢م، لتصوت لصالح إلغاء هذا القرار.

- الهند كانت أول دولة غير عربية تمنح منظمة التحرير الفلسطينية الوضع الدبلوماسي الرسمي الكامل عام ١٩٧٥م، وذلك بعد أن اعترفت القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ م، بها واعتبرتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الهند امتنعت عن التصويت على قرار الأمم المتحدة بإدانة إسرائيل في ضوء الحرب التي شنتها على قطاع غزة عام ٢٠١٤م، رغم أن معظم المجتمع الدولي أدان العمليات العسكرية الإسرائيلية.

- الهند اعترضت عام ٢٠٠٠م، على الفقرة السادسة من قرار الأمم المتحدة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي وخالية من أسلحة الدمار الشامل ومطالبة إسرائيل بالانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي، ونشير في هذا المجال إلى أن هذا الاعتراض يعد هو الأول في مسار تصويت الهند على هذا الموضوع حيث كانت في السابق تمتنع عن التصويت على هذا القرار.

وفي نفس الوقت هناك العديد من العوامل والمحددات التي يجب الإشارة إليها نظرًا لتأثيرها الواضح في تحديد السياسة الهندية تجاه المنطقة العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة من أهمها ما يلي:

- العلاقة بين الهند وإسرائيل تأثرت بشكل كبير بطبيعة الحزب الحاكم في الهند بحيث كانت تتسم بالتأييد الواضح للقضية الفلسطينية خلال فترة حزب المؤتمر الوطني بينما تميزت بالميل نحو دعم العلاقات مع إسرائيل في ظل الحزب الحاكم حاليًا وهو حزب بهاراتيا جاناتا BHARATIYA JANATA حيث من السهل ملاحظة الموقف الإيجابي لرئيس الوزراء الهندي الحالي ناريندرا مودي تجاه دعم وتطوير العلاقة مع إسرائيل.

- بدء مرحلة مفاوضات السلام الإسرائيلية / العربية في نهاية السبعينيات من أجل التوصل إلى إنهاء الصراع العربي/ الإسرائيلي وما أسفرت عنه هذه المفاوضات من توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية / المصرية عام ١٩٧٩ (التي حظيت بتأييد هندي) ثم توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية / الأردنية عام ١٩٩٤م، وهو الأمر الذي أوجد المبرر أمام الهند لإنهاء حالة التحفظ في العلاقة مع إسرائيل كمرحلة مهدت لمزيد من دعم العلاقات معها.

- حاجة الهند إلى تطوير ودعم علاقاتها مع الولايات المتحدة في كافة المجالات مع قيام واشنطن بممارسة بعض الضغوط على الهند لدعم علاقاتها مع إسرائيل، بالإضافة إلى قناعة الهند بأن علاقتها مع إسرائيل تعد أحد المفاتيح الرئيسية للدخول إلى مجال أوسع في علاقاتها الأمريكية.

- حدوث متغير دولي كبير بانهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات والتطورات اللاحقة لهذا المتغير الحاد مما أخل بالتوازن الدولي الذي كان قائمًا في هذا الوقت بين القطبين الكبيرين، وبالتالي فقدت الهند عاملاً هامًا وهو علاقاتها السوفيتية كما فقدت القدرة على المناورة بين القوتين الأعظم ولم تجد أمامها سوى الولايات المتحدة كقوة عظمى واحدة تتحكم في السياسة الدولية ولم يكن أمام الهند من مفر سوى أن تتعامل معها وتخضع للعديد من توجهاتها ومطالبها.

- ظهور جماعات إسلامية متطرفة في الهند يمكن أن تؤثر على الاستقرار داخل الدولة مما دفع الهند إلى التوجه نحو الدول التي لديها خبرات واضحة في مواجهة الإرهاب والتطرف ومن بينها إسرائيل.

- استمرار الصراع الهندي / الباكستاني بأشكال مختلفة رغم محاولات التهدئة والتوصل إلى بعض التوافقات والحلول حول المشكلة الرئيسية بينهما وهي مشكلة كشمير، بالإضافة إلى حاجة الهند إلى حشد العديد من الأطراف المؤثرة لدعم موقفها في علاقاتها مع باكستان.

وفي كل الأحوال لم تكن الهند بعيدة عن أهداف السياسة الإسرائيلية التي حاولت أن يكون لها تواجد في المناطق الاستراتيجية في العالم، وقد كانت الهند في طليعة هذه الدول نظرًا لموقعها الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي الأمر الذي من شأنه أن يساعد إسرائيل في أن يكون لها تأثير في هذه المنطقة وصولاً إلى بحر العرب، ويلاحظ في هذا المجال أن إسرائيل لم تكن في عجلة من أمرها وهي تحاول أن تبني علاقاتها مع الهند على مبدأ راسخ ألا وهو المصالح المشتركة، والمراقب عن كثب لهذه العلاقة الثنائية سوف يجد أنها تطورت بشكل تدريجي بدأ من مستوى علاقات اتسمت بقدر كبير من التحفظ إلا أنها وصلت بعد ذلك إلى مستوى علاقات متميزة أخذت طابع التعاون الاستراتيجي .

ومن المهم هنا أن نحدد طبيعة وأشكال التعاون بين الهند وإسرائيل في مختلف المجالات والذي تم على فترات زمنية مختلفة في علاقة امتدت إلى أكثر من ستة عقود وشهدت العديد من منحنيات الصعود والهبوط ولكنها صمدت أمام كل التحديات التي واجهتها، وفي هذا المجال نشير إلى ما يلي:

- إن التعاون الثنائي بين الهند وإسرائيل شمل العديد من المجالات الهامة التي كانت الهند في حاجة إليها مثل الزراعة ووسائل الري الحديثة واستخدام التكنولوجيا في بعض المجالات الهامة.
- تطور مجالات التعاون بين الدولتين لتشمل تدريب الخبراء المدنيين والعسكريين إضافة إلى أهم المجالات التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي وهو مجال مكافحة الإرهاب.
- وصول حجم التوافق بين الهند وإسرائيل إلى المجال النووي حيث اتفقت الدولتان على رفض البرنامج النووي الباكستاني، في نفس الوقت الذي أثيرت فيه أخبار تشير إلى أن الهند قامت بإجراء بعض التجارب النووية لصالح إسرائيل، ونلاحظ هنا أن كلًا من الهند وإسرائيل لم توقعا حتى الآن على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تصنيفات تضع الهند في مرتبة القوة النووية السادسة في العالم (نشير إلى أن الهند بدأت تجاربها النووية عام ١٩٧٤م).
- تطور حجم التعاون الاقتصادي بين الدولتين إلى الحد الذي أصبحت فيه الهند ثاني أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل (كما تشير بذلك بعض الإحصائيات).
- حدوث طفرة في العلاقات العسكرية بين الهند وإسرائيل حيث أصبحت الهند تمثل أكبر مشتري للأسلحة الإسرائيلية وواصلت لتكون في تصنيفها ثاني أكبر شريك للهند في المشتريات العسكرية، ومن أمثلة ذلك الصفقة التاريخية الأولى التي تمت عام ٢٠٠٩م، والتي قامت الهند بمقتضاها بشراء أسلحة من إسرائيل في صفقة بلغت قيمتها حوالي ٩ مليار دولار (تقوم الهند بإمداد إسرائيل بطائرات بدون طيار وصواريخ مضادة للدبابات بالإضافة إلى نوعيات أخرى من الأسلحة).
- تبادل الزيارات بين الدولتين على أعلى المستويات في مجالات مختلفة من أجل مزيد من دعم العلاقات الثنائية (سياسية، عسكرية، اقتصادية).
- استثمار الجالية اليهودية المقيمة في الهند في دعم العلاقات الثنائية وتسويق المواقف الإسرائيلية التي ترغب في تسويقها.

إذن فمن الواضح أن إسرائيل انتهجت في علاقاتها مع الهند نهجًا مدروسًا استند على فكرة تعظيم المصالح المشتركة بينهما إلى الحد الذي لا يمكن لأي منهما التضحية بهذه المصالح مهما كانت الأسباب، وقد اتجهت إسرائيل إلى القيام بعملية بناء تدريجي لهذه العلاقة تتزايد وتتطور ملامحه وجوانبه بمرور الوقت مع العمل على أن يتوسع حجم التعاون بينهما ليشمل كافة المجالات الهامة التي يحتاجها الطرفان (وخاصة الهند) حتى وصل هذا التعاون إلى أكثر القضايا حساسية وخطورة وهو المجال النووي بالإضافة إلى مجال مكافحة العمليات الإرهابية.

وقد دعمت إسرائيل هذا التوجه في علاقاتها مع الهند بتكثيف زيارات المسؤولين الإسرائيليين إلى نيودلهي حيث افتتح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إريئيل شارون هذه الزيارات عام ٢٠٠٤م، بزيارة إلى الهند لتكتب تاريخًا جديدًا في العلاقات الثنائية بين الدولتين وتكون أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للهند منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في أوائل الخمسينيات، ثم تطورت نوعية وطبيعة ومستويات هذه الزيارات حيث شهد عام ٢٠١٥م، زيارتين هامتين متبادلتين الزيارة الأولى من جانب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق (موشيه يعلون) إلى نيودلهي أما الزيارة الثانية فكانت من جانب الرئيس الهندي (براناب موخيرجى) إلى تل أبيب في أكتوبر من نفس العام والتي اعتبرها الجميع زيارة تاريخية دشنت لمرحة أكثر عمقًا في العلاقات الهندية / الإسرائيلية.

الهند ثاني أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل وفي المرتبة الثانية على قائمة المشتريات العسكرية الإسرائيلية

وفي الجانب المقابل سارت العلاقات الهندية / العربية في مسارات مختلفة بدأت منذ الخمسينيات وبداية الستينيات بطفرة قوية من خلال حركة عدم الانحياز التي كان رئيس الوزراء الهندي الأسبق وأول رئيس للوزراء بعد الاستقلال (جواهر لآل نهرو) من مؤسسيها والتي اتخذت موقفًا شديد الوضوح تجاه الاحتلال والاستعمار والمطالبة بالحل السلمي للصراعات واحترام سيادة جميع الدول، الأمر الذي ساهم بعد ذلك في أن تتخذ الهند موقفًا رافضًا للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧م، وحددت الهند موقفها بوضوح تجاه حل الصراع العربي / الإسرائيلي من خلال المبادئ الرئيسية التالية:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها عن طريق الحرب (الضفة الغربية، القدس، الجولان) إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ٦٧.
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.
- حق جميع دول المنطقة في العيش في أمن وسلام واستقرار مع التأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير.

- إدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية الغير مشروعة التي تقوم بها إسرائيل لتهويد بعض المناطق الفلسطينية (سياسة الاستيطان الإسرائيلي في كل من القدس والضفة الغربية).
- تأييد استئناف المفاوضات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبار أنها الأسلوب الأمثل للتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة والعادلة.

وفي الجانب المقابل كانت الهند تمثل إحدى القوى الرئيسية التي حرصت الدول العربية على أن تدعم علاقاتها الثنائية معها على مستويات مختلفة لاسيما وأن هناك أسس قوية لصالح تميز هذه العلاقة خاصة من الناحية التاريخية بالإضافة إلى التشابه في تحدى المخاطر الخارجية التي تهدد كل منهما، وفي هذا المجال من المهم أن نشير إلى الأبعاد الرئيسية التالية:

- إن الجانب العربي لم يبد الاهتمام الكافي بدعم العلاقات الاقتصادية مع الهند إلا في وقت متأخر نسبيًا وبعد أن كانت العلاقات الإسرائيلية / الهندية قد توطدت بشكل كبير ثم انطلقت هذه العلاقات الاقتصادية إلى آفاق أوسع وأكبر بعد ذلك.
- إن الجانب العربي لم يمتلك بعض مقومات التعاون التي كانت تحتاجها الهند في فترات زمنية محددة في الوقت الذي نجحت فيه إسرائيل في أن تتواجد وتدعم علاقاتها مع الهند في المجالات الهامة التي لم يتوافر للعرب تقديمها (تصدير السلاح - مكافحة الإرهاب - المجال النووي).
- إن الهند أبدت اعتراضًا على بعض المواقف العربية التي اتجهت إلى تأييد موقف باكستان من قضية كشمير الأمر الذي اعتبرته الهند تحيزًا عربيًا ضدها في إحدى القضايا الحيوية والقومية بالنسبة لها.
- وجود جاليات هندية ضخمة في المنطقة العربية وتحديدًا في منطقة الخليج العربي تتخطى في تعدادها حوالي ثمانية ملايين نسمة (تتركز في السعودية والإمارات بصفة خاصة) وحرص الهند على استثمار هذه الجاليات في دعم العلاقات مع الجانب العربي.
- تبادل الزيارات الهامة بين الجانبين (زيارة العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز للهند عام ٢٠٠٦ م، قبل توليه الحكم - زيارة العاهل الأردني للهند عام ٢٠٠٦ -زيارة العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك سالمان للهند عندما كان أميرًا للرياض وذلك في إبريل عام ٢٠١٠ م، - زيارة الرئيس الهندي برناب موخيرجي لبعض الدول العربية من بينها الأردن وفلسطين في أكتوبر عام ٢٠١٥م - زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للهند في أكتوبر عام ٢٠١٥م - زيارة رئيس الوزراء الهندي لكل من السعودية والإمارات - زيارات أخرى على مستويات مختلفة).
- إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الهندي والعربي شهدت طفرة واضحة خلال العقد الأخير ولاسيما مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي حيث تزايدت الاستثمارات الهندية في هذه الدول وكذا الاستثمارات الخليجية في الهند وتم تطوير مجالات التعاون المشترك إلى درجة كبيرة ويمكن في هذا المجال أن نشير إلى أحد النماذج الهامة حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الهند ودولة الإمارات حوالي ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٥م، بالإضافة إلى أن كلًا من السعودية والإمارات أصبحتا تمثلان أحد الشركاء التجاريين والاقتصاديين الرئيسيين للهند.

وفي ضوء ما سبق فمن الواضح أنه كلما تراجع الاهتمام العربي بالدول التي تتمتع بثقل مميز على المستوى الدولي (مثل الهند) نجد أن إسرائيل تأتي لتشغل هذه المساحة من عدم الاهتمام أو الفراغ دون النظر إلى طبيعة العلاقات العربية الهندية حيث أن سياسة المصالح أصبحت تتحكم بشكل غير مسبوق في مقدرات الحركة السياسية لكل الدول، وبالتالي من المهم ألا يعتمد العرب فقط على الجانب التاريخي في هذه العلاقة بل عليهم أن يتحركوا على مسارات مختلفة لمزيد من دعم العلاقة مع الهند ؛ نقترح منها بعض المسارات التالية:

- ضرورة أن يكون العامل الاقتصادي هو المحرك الرئيسي لهذه العلاقة الثنائية من خلال زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين مع التركيز على المجالات التي تحتاجها الهند بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الاتفاقات الموقعة بين الجانبين والاستمرار في تصاعد منحنى العلاقات التجارية الذي بدأ يزدهر.
- العمل على إيجاد قواسم مشتركة أخرى في العلاقة مع الهند ولاسيما موضوع مكافحة الإرهاب حيث توجد بالفعل تهديدات إرهابية لكلا الجانبين مع اختلاف طبيعتها ومصدرها إلا أنه يظل في النهاية تهديدًا مشتركًا يجب مواجهته بمختلف الوسائل المتاحة.
- زيادة مساحة الحوار السياسي مع الهند وأهمية تكثيف الزيارات المتبادلة على كافة المستويات ولاسيما الرئاسية، مع التركيز على إعادة تنشيط كافة الجوانب المرتبطة بحل الصراع العربي الإسرائيلي وضرورة السماح للهند بدور في حل هذا الصراع بل تشجيعها على أن تقوم بهذا الدور.
- تنشيط التعاون في مجالات أخرى تساهم في دعم العلاقات الثنائية وعلى سبيل المثال التعاون في المجال العلمي والمجال الثقافي.

* باحث ورئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

تفرضها تعاظم التهديدات وتوافق المصالح

خيارات ومنطلقات الشراكة الخليجية-الهندية: الدوافع-المرتكزات-المحاذير

ماذا يمكن للهند أن تقدمه من مساعدات أمنية واستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي؟ هل يمكن أن تشارك في أشكال وصور أمنية دفاعية عن دول المجلس؟ وماذا يمكن أن تقدمه من مساعدات في أمن الخليج؟

د. معتز سلامة

المؤكد أن الهند تعتبر على رأس الدول التي يهمها مستقبل أمن الخليج بالقياس إلى أهمية منطقة الخليج كمنطقة مصالح أولى للاقتصاد الهندي، كما أن دول مجلس التعاون يهمها كثيرًا هذه العلاقة الجديدة من شبه الجزيرة الهندية، وسوف تتزايد أهمية العلاقات مستقبلا كلما زادت حركة النمو الاقتصادي والتصنيع في الهند كقوة عالمية واعدة وكلما زاد الطلب الهندي على النفط، وهو أمر متوقع في ظل النبوءة الشائعة بأن القرن الجديد سيكون قرنًا آسيويًا بالأساس. ولعل ما جاء في البيان الهندي الإماراتي المشترك في ختام زيارة رئيس وزراء الهند إلى الإمارات العربية المتحدة في أغسطس ٢٠١٥م، يعكس ذلك تمامًا، حيث أكد على أنه «لم تكن الحاجة إلى شراكة استراتيجية (بين الجانبين) تبدو أشد قوة وأكثر إلحاحًا وأكثر جدوى في آفاقها عبر الزمن إلا في هذه الأوقات المضطربة»، وهو الأمر نفسه الذي أكده البيان السعودي الهندي المشترك عقب زيارة رئيس وزراء الهند للمملكة في إبريل ٢٠١٦م، والذي أكد على «ترابط وثيق للاستقرار والأمن في منطقة الخليج وشبه القارة الهندية والحاجة إلى الحفاظ على بيئة آمنة و سلمية لتنمية بلدان المنطقة».

ومن الناحية الفعلية هناك إدراك متنام وسط النخبة السياسية والثقافية الهندية، خصوصًا تلك التي عملت بدول الخليج كسفراء أو باحثين أو إعلاميين، لأهمية لعب بلادهم دورًا أمنيًا أكبر في منطقة الخليج، وهذا ما عبر عنه الكثير من الدبلوماسيين والباحثين الهنود، الذي اعتبر البعض منهم أن هناك فرصة استراتيجية سانحة أمام بلادهم للعب دور أمني في منطقة تحتل أهمية استراتيجية قصوى لها، وفي ظل تراجع الضمانة الأمنية الأمريكية وتطور مصالح الهند مع دول الخليج، بل يرى البعض الآخر من النخبة الهندية أن إقبال الهند على شراكة استراتيجية وأمنية مع دول الخليج لم يعد ترفًا، وإنما أصبح ضرورة واجبة على بلادهم التي لم يعد بإمكانها أن تظل راكبًا مجانيًا على علاقاتها بالخليج لفترة أطول، وإنما عليها أن تتحمل تبعات ومسؤوليات ضمان أمان ممرات النفط ومواجهة الإرهاب والتطرف والقرصنة والملاحة البحرية، في منطقة ستظل المورد الأساسي لها بمصادر الطاقة مع تعاظم وارداتها المستقبلية من تلك المصادر.

بالمقابل، هناك إدراك خليجي متنام بمكانة الهند وآسيا عمومًا في السياسة العالمية، فآسيا هي قارة المستقبل، حيث بها أكبر القوى الصاعدة في القرن الـ٢١، وتتسم العلاقات بين دول مجلس التعاون والكثير من دول القارة الآسيوية، ولاسيما شبه القارة الهندية، بالعمق التاريخي والثقافي والمتمثل في «هجرات وعمالة وتعليم وثقافة»، ولم يكن مستغربا أن تتكثف الزيارات الرسمية على جانب المسؤولين الهنود إلى دول الخليج وأن يحدث العكس أيضًا من جانب المسؤولين الخليجيين إلى الهند، وهو ما يشكل متغيرًا ومقاربة جديدة في العلاقات الخليجية مع الهند، ويشير إلى أن الإقبال على بناء الشراكة الاستراتيجية متوافر لدى الجانبين بالقدر نفسه.

أولاً: دوافع الشراكة الخليجية - الهندية

يمكن إيجاز أهم دوافع الشراكة الخليجية الهندية فيما يلي:

١- **تعاظم التهديدات في فضاء استراتيجي متقارب:** فهناك تقارب وربما تماثل في التحديات والتهديدات بين الهند ودول الخليج،

وهو ما لا يعزى فقط إلى حقيقة الاقتراب الجغرافي والاشتراك في المياه الإقليمية في بحر العرب والمحيط الهندي، وخصوصًا بين الهند وعمان، إنما إلى تقارب قضايا التهديد وعلى رأسها خطر الإرهاب والأمن، الأمر الذي خلق مصالح مشتركة وتقاربًا في رؤية التهديدات الأمنية، فلا تتركز التهديدات لأمن الهند في ناحية الشرق (الصين)، التي برغم التقارب السكاني والتنافس على المكانة، إلا أن العملاقين الآسيويين يعرفان أهدافهما جيدًا، لكن تتركز التهديدات ناحية الجوار الإسلامي الآسيوي، وخصوصًا من جانب باكستان وأفغانستان وإيران، فضلا عن مهددات أمن الخليج، والتواصل الاجتماعي والسكاني الذي تفرضه حقيقة وجود نحو مائتي مليون نسمة من المسلمين في الهند لهم قضاياهم ومشكلاتهم التي يقترب بعضها من مشكلات العالم الإسلامي عامة، ومن ثم تفرض قضايا الإرهاب والأصولية والتطرف نفسها على الجانبين بالقدر نفسه، حيث هناك مكونًا اجتماعيًا هنديًا كبيرًا في دول مجلس التعاون، يفرض هو الآخر تحديات ويطرح فرصًا للتعاون والتقارب.

٢- توافق المصالح في ظل فرص التكامل الاقتصادي: على الرغم من التقدم الاقتصادي الخليجي والهندي، لازال كلا الطرفين عند نقطة وسط من التقدم، إحداهما (دول التعاون) على تواصل أكبر مع العالم، وثانيتهما تغرق الكتل الأكبر من مجتمعها في محلية شديدة رغم كون الدولة قطبًا دوليًا صاعدًا من الناحية الرسمية، وهذا التفاوت في أنماط الحياة يخلق جوانب تكامل مشتركة ومجالات أعمال متداخلة تسمح بتعاظم الفوائد المشتركة من التعاون. فضلا عن ذلك لكل من الهند ودول الخليج مصالح أساسية في استمرار تدفق النفط وأمن ممراته في المياه والبحار الدولية، ومواجهة التهديدات القائمة والمستقبلية أو الوشيكة لأمن الطاقة، ولكلا الجانبين مصلحة مصيرية في ذلك، بالنسبة لدول الخليج لها مصالح في استمرار تدفق الصادرات النفطية بأسعار محفزة، وبالنسبة للهند فلها مصالح في استمرار تلك التدفقات دون تهديد أو مخاطر. ومن المؤكد أن النمو الهندي سيصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن أمن دول المجلس بالنسبة للهند ستزداد أهميته، كمورد أساسي للنفط الذي ستتعاظم أهميته لدى الهند مستقبلا.

٣- التوظيف المتعاكس للنفوذ في الفضاء الإقليمي: تمكن الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج والهند لكل طرف من لعب أدوار مهمة في الفضاء السياسي والاستراتيجي للآخر، وهو أمر يطرحه المفكرون والباحثون على الجانبين؛ حيث يطرح الجانب الهندي إمكان لعب الهند دور وساطة وكقوة ناعمة بين دول مجلس التعاون وإيران وإمكان تقديم الهند فرصة للخليج للتوازن مع إيران النووية، لأجل استقرار الخليج العربي وخفض التوتر بين الجانبين، ويطرح البعض في سياق هذه الأفكار مردودات وعوائد ذلك على الوضع الداخلي بالهند واستقرار المسلمين السنة والشيعة في شبه القارة الهندية، وأيضًا يطرح البعض توظيف الصوفية الهندية في مواجهة التطرف السني الشيعي على الجانبين. وعلى جانب دول مجلس التعاون يجري التأكيد على إمكان لعب دول المجلس دورًا كقوة ناعمة في استقرار الأوضاع بين الغريمين التقليديين (الهند وباكستان)، وهو دور تؤهله مكانة دول المجلس التقليدية لدى باكستان ولدى أوساط المجتمع والنخبة الباكستانية، وأيضا مكانتها المتزايدة لدى الهند.

نخب هندية ترى الشراكة الاستراتيجية مع الخليج ضرورة ولن تظل بلادهم راكبًا مجانيًا في المنطقة

ثانيًا: ملامح ومرتكزات الشراكة

١- شراكة شاملة وليست متجزئة:

من أهم مزايا الشراكة الخليجية مع الهند، هو أنها مرشحة لأن تكون شراكة شاملة وليس جزئية، حيث تتوافر لها كل عناصر الاستدامة والاستمرارية على خلاف الشراكات المصلحية والآنية، وهو ما يرشحها للتطور والاستمرار عشرات السنين، حيث تتم الشراكة بين قوة متصاعدة النمو أصبحت واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم (الهند) ومنظومة مجلس التعاون التي يتجاوز حجم ناتجها القومي تريليون ونصف تريليون دولار. وقد بلغ حجم التجارة بين دول المجلس والهند عام ٢٠١٥ حوالي ١٠١,١ مليار دولار، ويتجاوز حجم صادرات وواردات الهند من دول المجلس ١٥% من مجمل صادراتها وارداتها العالمية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تستمر الهند في تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن ٧,٥% خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، كما تتوقع بعض مراكز الدراسات أن تتفوق الهند على اليابان لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم قبل نهاية العقد القادم، هذه الشراكة وإن كان الاقتصاد هو علامتها الرئيسية إلا أنها متنوعة ومتشعبة، وتطال مختلف الجوانب بما فيها مجالات استكشاف الفضاء، والفضاء الإلكتروني، والجوانب العسكرية والأمنية، وبما فيها الجانب الثقافي والديني والتعليمي وتصل إلى حد الاتفاق على التدريب المشترك لعناصر الشرطة.

وهذا ما يميز الشراكة الخليجية الهندية عن الشراكة الخليجية الأمريكية التي تركزت حول المظلة الأمنية والدفاعية الأمريكية، وتتميز العلاقات الخليجية الهندية بأنها تبنى على تكافؤ وتوازن قوى وتتمتع بأرضية اجتماعية لا تقتصر على

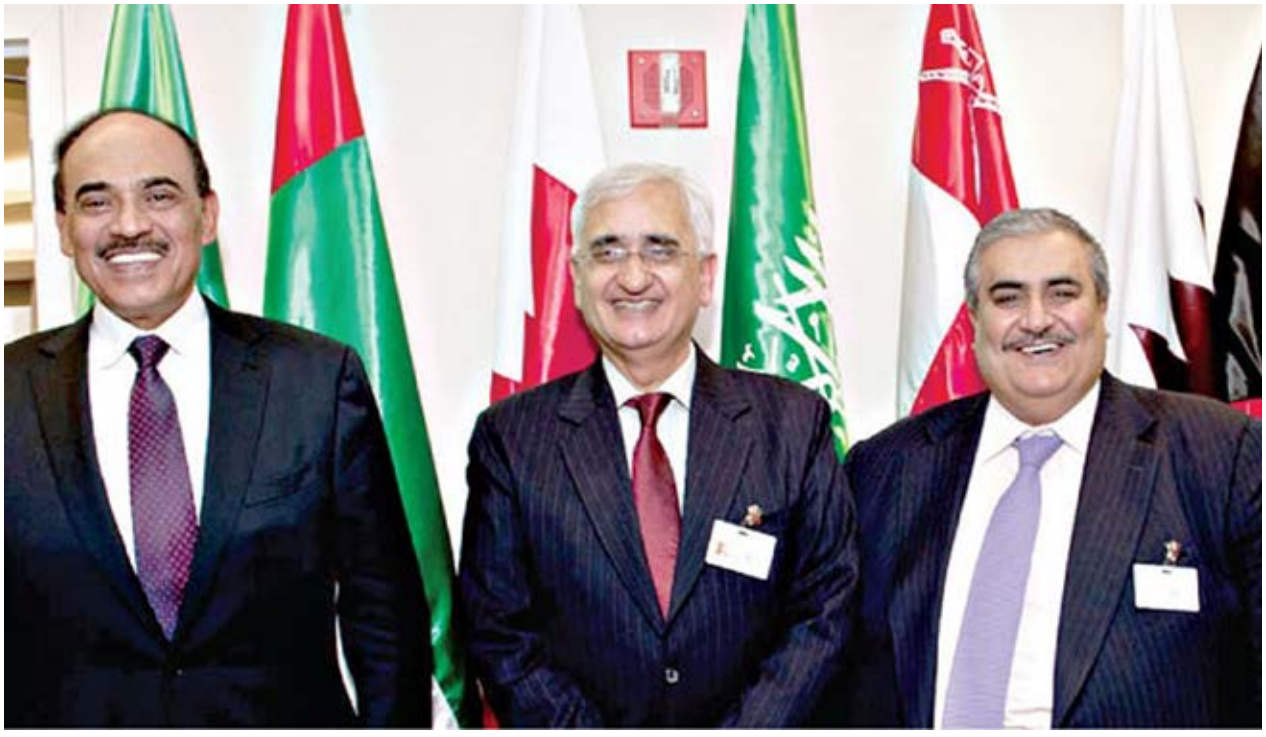

الشراكة الخليجية مع الهند مرشحة لأن تكون شاملة حيث تتوافر لها كل عناصر الاستدامة على خلاف الشراكات والآنية

جوانب التشابه الثقافي والتاريخي والقيمي والأسري، وإنما تتمثل في وجود اجتماعي هندي فعلي في الخليج يصل إلى ٧ مليون في مجمل دول مجلس التعاون، كما لا تصاغ العلاقة وفق ضمانة أمنية يقدمها طرف للطرف الآخر، وتتذبذب سياساته وفقًا لأوضاعه الداخلية وصراعاته الحزبية، بل يمكن القول بأن دول المجلس سيكون لها كلمة في الداخل الهندي مع تنامي العلاقات، بالنظر إلى البعد الثقافي، والمكون الاجتماعي الإسلامي في التركيبة الاجتماعية الهندية. فلن تكون العلاقات الخليجية مع الهند شبيهة بعلاقات تبعية أمنية أو عسكرية، وإنما علاقات متبادلة يقف فيها طرفاها كنظراء، مع الرؤية الهندية المقدرة تمامًا للمكانة الاقتصادية والدولية للشركاء في الخليج.

٢- شراكة تعكس توجهًا قوميًا:

يوضح التفحص الدقيق للبيانات التي صدرت عن القمم المشتركة السعودية الهندية والإماراتية الهندية والكويتية الهندية والقطرية الهندية والبحرينية الهندية خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين على مستوى القمة في السنوات الماضية، والتي كان آخرها وأحدثها زيارة رئيس وزراء الهند للسعودية في إبريل ٢٠١٦، بجلاء رغبة الجانبين في بناء شراكة قوية ومتسقة الأهداف ضمن توجه قومي أصيل وواعي، يسعى إلى الوصول بالعلاقات إلى مرحلة التنسيق والتناغم الكلي على كافة المستويات والأصعدة.

وفي الأغلب ركزت هذه البيانات على جوانب مشتركة بين الهند وكل بلد خليجي على حدة، وهناك تقارب وتشابه في لغة البيانات وبنودها والتي تستخدم عبارات متقاربة وربما نفس العبارات مع كل دول المجلس، وهي في الأغلب اعتادت على أن تتضمن الإشارة إلى القرب الجغرافي وعمق العلاقات والروابط التاريخية والإنسانية والحضارية والثقافية بين الجانبين، كما تؤكد على الاحترام المتبادل وأهمية الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين. ومن البنود الرئيسية التي ترسخت في بيانات القمم الخليجية الهندية بند الإرهاب والتطرف، والدعوة إلى مواجهته، وأساليب وأدوات ذلك، وفي هذه الجزئية كانت هناك اقتباسات بالنص من بيانات القمم، فتضمن بيان قمة الرياض الخليجية الهندية في إبريل ٢٠١٤ نصوصًا من بيانات قمة أبو ظبي أغسطس ٢٠١٥م، فيما يتعلق بالإرهاب وسبل مواجهته، وربما لم يترك البيانان أي صورة من صور مواجهة الإرهاب لم يتعاملا معها أو ينصا عليها، بما في ذلك تبادل المعلومات

تميز العلاقات الخليجية الهندية بالتكافؤ وتوازن القوى وأرضية اجتماعية لا تقتصر على جوانب التشابه الثقافي والتاريخي

الاستخبارية، والتحكم في تدفق الأموال التي قد تستخدم لتمويل نشاطات التطرف، والتعاون في تجريم ومنع التدفقات المالية غير القانونية وتعزيز التعاون في مجالات تنفيذ القوانين ومكافحة غسيل الأموال وتهريب المخدرات والجرائم العابرة للحدود واتفاقيات تسليم المجرمين وتدريب قوات الشرطة وتعزيز التعاون في مجالات أمن الفضاء الالكتروني، ورفع كفاءة التعاون العملياتي وتعزيز التعاون لحماية الأمن البحري في الخليج والمحيط الهندي وتعزيز التعاون المشترك في مجال الإخلاء أثناء الكوارث الطبيعية وتقوية العلاقات في مجالات الدفاع من خلال التمرينات العسكرية الدورية وتدريب القوات البرية والبحرية والجوية والقوات الخاصة وقوات خفر السواحل.

ويحتل الاقتصاد والاستثمارات المتبادلة جزءًا كبيرًا من اهتمام الجانبين الهندي والخليجي، وهناك دعوات لتكثيف التعاون واستثمار أفضل المبادرات على كل جانب، وتكثيف نشاط الشركات الهندية في دول الخليج والخليجية في الهند، وتشجيع المشاريع المشتركة في المجمعات البتروكيماوية، حيث يحتل موضوع أمن الطاقة أهمية مضاعفة كركيزة أساسية للشراكة الاستراتيجية، كما تتضمن البيانات المشتركة التأكيد على التدريب وتنمية الموارد البشرية والتعاون في مجال البحوث والتطوير في قطاع الطاقة تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد البحثية العليا للبلدين، ومواصلة ترويج التعاون العلمي والتكنولوجي، والطاقة الشمسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع البنية التحتية والسكك الحديدية، وتكنولوجيا الفضاء، والتنمية المستدامة، والزراعة الجافة والبيئة الصحراوية، والتنمية الحضرية، والرعاية الصحية والتكنولوجيا الحيوية. وكان لافتًا حديث البيان الإماراتي الهندي في أغسطس ٢٠١٥ عن تعزيز التعاون المشترك في مجال علوم الفضاء بما في ذلك تطوير وإطلاق الأقمار الصناعية والمنشآت الأرضية وتطبيقات علوم الفضاء.

وفي البيان المشترك بين دولة قطر والهند في يونيو ٢٠١٦م، خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى الدوحة، تباحث الجانبان في ضرورة تقوية التعاون الثنائي في مجال الخدمات المالية بما في ذلك قطاع المصارف، وقطاع التأمين، وقطاع أسواق رأس المال، واتفقا على العمل من أجل تعزيز التعاون في القطاع الصحي، وأشار الجانبان إلى الدور الذي تلعبه برامج التبادل الثقافي في التقريب بين الشعبين الهندي والقطري، واتفقا على زيادة التعاون الثقافي والرياضي بين البلدين، بما في ذلك التبادل المستمر للمجموعات الثقافية والفرق الرياضية وزيادة التعاون في مجال السينما، ورحب الجانبان بتوقيع اتفاقية التعاون والدعم المشترك في مجال الجمارك ومذكرة التفاهم في مجال التعاون السياحي والبرنامج التنفيذي الأول لمذكرة التفاهم في مجال الشباب والرياضة بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الهند.

وتختلف هذه البيانات الخاصة بالقمم الخليجية الهندية كثيرًا عن بيانات القمم الخليجية الأمريكية التي تتركز وتختزل في الجانب السياسي بالأساس، وهو ما يشير إلى الطبيعة الخاصة للعلاقات الخليجية الهندية. كما يثير الانتباه أنه على الرغم من تشابه وتقارب العلاقات الهندية مع دول الخليج إلا أن دول المجلس لا تزال تفضل الدخول فرادى في شراكات مع الهند، رغم اتساق القضايا وتشابهها، وهو ما يشير في جانب منه إلى تعدد الرؤى والفكر الخليجي بشأن الهند، التي يتسع النظر إليها أحيانًا ليراها كشريك أمني واستراتيجي كامل، ويضيق أحيانًا أخرى لتصبح العلاقات معها علاقات عادية، وذلك وفق رؤية كل دولة خليجية على حدة.

ثالثًا: محاذير الدور الهندي في أمن الخليج:

تقف الهند في مكانة متميزة بين البدائل والخيارات الأمنية أمام دول مجلس التعاون الخليجي، فهي لا تقدم فقط بدائل محتملة للقوة الأمريكية، وإنما هي تمتاز على القدرة العسكرية الصينية واليابانية والروسية في ميراثها الأكبر كقوة ناعمة لديها رؤية وتحليل خاص لأوضاع الخليج، وهي لا تعتمد فقط على القدرات العسكرية، وإنما تستند إلى شبكات هائلة من القوى الناعمة التي تستطيع -لو قامت بتوظيفها كاملا- التأثير في أي مواجهة عسكرية من دون استخدام الآلة العسكرية، فالميراث الحضاري والثقافي والسياسي للهند غني وكبير ويمكنها في حال توظيفه من تجنب منطقة الخليج الكثير من الأزمات والمشكلات.

مع ذلك فإن الدور الأمني والدفاعي الهندي ليس طليقًا مع الخليج؛ فأولًا هناك توازنات خليجية حساسة في إدارة العلاقة بين الهند وباكستان، وهنا على دول المجلس بذل الجهود لإقناع باكستان بأن علاقتها مع الهند لن تكون على حسابها، وأن الخليج يمكن أن يستفيد من كلا البلدين رغم استمرار خلاف الدولتين الذي وصل أحيانًا حد الحروب والصراعات، ومن المؤكد أن هناك مساحات يمكن العمل فيها بأمان من جانب

دول المجلس في هذه النقطة، كما يمكن لدول المجلس أن تعظم أصولها لو نجحت في موضعة ذاتها في مساحة ما من الثقة بين البلدين الكبيرين.

وإحدى نقاط الحذر الأخرى، أن المفهوم الهندي للأمن والدفاع يختلف عن المفهوم الأمريكي؛ فالتراث الهندي يتسم بالوداعة والسلام وهو ما تؤكده رسالة غاندي، ولا تشير القيم العسكرية الهندية إلى تبني مدارس حديثة في الأمن تجترئ على الصراعات المسلحة، وفق المنهجية الغربية، لكن ثقل وميراث الهند الأساسي يتمثل في ما تحوزه من أدوات القوة الناعمة.

وعلى جانب آخر، فإن أي دور عسكري للهند في أمن الخليج ينبغي أن يأخذ في الاعتبار انعكاسات وتأثيرات ذلك على الجاليات الهندية بدول مجلس التعاون، وهو ما يعطي قدرة عسكرية وسياسية إضافية للهند علاوة على قدراتها الخاصة بالوجود السكاني الفعلي على جغرافيا الخليج، وهو ما يجعل قدرات الهند محفوفة بالمخاطر لدول المجلس ويرشح أهمية تكثيف التعاون من خلال أدوات القوى الناعمة أو الممارسات الناعمة للقوة الخشنة، كالاقتصار على التدريبات المشتركة البحرية والجوية والبرية.. أو التعاون في المواجهات مع الإرهاب... إلخ.

*رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

تأثير العمالة الآسيوية على استقرار المنطقة

الجماعات المتطرفة في شبه القارة الهندية وأمن الخليج

لم تكن شبه القارة الهندية مسرح عمليات لكل من القاعدة وداعش بالدرجة الأولى لكنها كانت محط أنظارهما وفقًا لمبدأين وهما حماية الأقلية المسلمة ودعم استقلالية المسلمين خاصة في كشمير من خلال الجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان، ونجد أن الوضع المعقد في شبه القارة الهندية من حيث الاختلافات الأيديولوجية والدينية الأمر الذي جعل تلك المنطقة ملتقى الإرهاب والصراعات الطائفية حيث تتزايد فيها معدلات العنف، وذلك لأن التطرف لم يكن داخل الحركات الإسلامية فقط، لكنه كان يتجسد في الصراع الدائر بين المتعصبين من الطائفة الهندوسية والجماعات الإسلامية، بالإضافة إلى وجود الجماعات الشيوعية المتطرفة ضد الحكومة الهندية.

مروة أحمد سالم

كان لإعلان أيمن الظواهري إنشاء تنظيم فرعي للقاعدة في الهند في سبتمبر ٢٠١٤م، وتهديد أبو سلمان الهندي بشن هجمات على الهند ودعوته لمسلمي الهند بالانضمام إلى داعش توقعات أكبر مما اتضح على أرض الواقع حيث ظهر التنظيم بصورة هشة وضعيفة لكن هذه الصورة لم تنف وجوده، وبالتالي يظل إعلان الظواهري وداعش تحت طائلة ضعف وضوح الرؤية والأهداف، من هنا ينطلق تساؤل حول مدى تأثر دول الخليج بالصراع الدائر والمستمر في شبه القارة الهندية خاصة بعد أن نشطت التنظيمات المتطرفة والتي تحاول أن تكون جزءًا من الصراع أو إحدى آلياته، وللإجابة على هذا التساؤل لابد من التطرق لخريطة الجماعات المسلحة هناك.

التطرف في شبه القارة الهندية

تتسم شبه القارة الهندية بالتعددية الدينية والطائفية التي تحولت منذ فترة طويلة إلى منطقة ملتهبة يتأجج بها الصراع مع كل عملية إرهابية تحدث ؛ الأمر الذى بات يهدد إستقرار شبه القارة الهندية وهي تأتي في نوعين رئيسيين ذات تأثير على الأوضاع الأمنية بالمنطقة، تقع الأولى تحت مظلة حركات نشأت نتيجة الاختلافات الأيديولوجية والثانية نتيجة الاختلاف في المعتقدات الدينية ممثلة في الحركات الإسلامية والهندوسية أو المدافعين عن المعتقدات الهندوسية.

يلاحظ أن طبوغرافية شبه القارة الهندية ذات الطبيعة الخاصة والتى تضم ثلاث دول وهى الهند وباكستان وبنجلادش قد ساعدت وبشكل كبير فى تعقيد شكل الصراع بتلك المنطقة فنجد أن الأوضاع فى الهند لا تعد بيئة خصبة لإنشاء فرع لتنظيم القاعدة وداعش وذلك يعود لسبب رئيسي يتمثل في سيطرة الطائفة الهندوسية على زمام الأوضاع في الهند، فعلى الرغم من وجود أكثر من ١٦٠ مليون مسلم لكن عددًا قليلا منهم فقط انضموا لتنظيم داعش، بالتالي تكون فرص إنشاء التنظيم أقوى في باكستان الذي يصلح أن يكون ملعبًا خلفي لداعش يدعم تواجده الصراع الباكستاني الهندي على كشمير، ويؤكد معظم الخبراء الأمنيين أن هناك دعم استخباراتي لمسلحي كشمير، بل لا يزال قائماً وفقاً لتصريحات المسؤولين والإعلام الهندي.

"القاعدة" في شبه القارة الهندية هش وضعيف ويظل إعلان الظواهري وداعش غير واضح الرؤية والأهداف

وتتسم الجماعات الإرهابية في الهند وباكستان بالتشرذم خاصة الجماعات الإسلامية وهو نتاج الملاحقات الأمنية المتواصلة والمواجهة المسلحة ضد عملياتهم العسكرية، وبالتالي تتجه الجماعات إلى الانفصال والتوجه إلى العمل السري، أما بالنسبة لبنجلاديش فثمة تواجد للقاعدة والجماعات المتطرفة قرب الحدود الهندية الأمر الذي أثار مخاوف المراقبين والمسؤولين الأمنين في الهند من انتقال بعض خلايا التنظيمات المتطرفة إلى داخل شمال شرق الهند عن طريق الهجرة غير الشرعية المتزايدة، وقد تم رصد استخدام بنجلاديش كملجأ ومكان تدريب لمسلحي جبهة تحرير أسام المتحدة في الشمال الشرقي للهند، وبالتالي نستنتج مما سبق أن التواجد الحقيقي للقاعدة يوجد في باكستان ويؤكد ذلك رصد نحو ٣٥ جماعة وتنظيم متطرف في عام ٢٠١٤م، وهذه الجماعات انبثقت من ٢٥ جماعة تم رصدها عام ٢٠١٣م.

يعود السبب الرئيس لوجود الجماعات الإسلامية المتطرفة في الهند إلى وجود نزاع بين الهند وباكستان على منطقتي جامو وكشمير، وهم مسئولون عن سقوط ما يعادل الـ ١٤% من إجمالي عدد ضحايا الإرهاب في الهند، ويوجد في منطقة جامو وكشمير في الشمال ثلثي عدد المسلمين فى الهند، وتعتبر حركة عسكر طيبة وحركة المجاهدين هما أخطر جماعتين متطرفتين تقوم بأعمال عنف هناك.

ومن هذا المنطلق فإن التداخل بين الجماعات المتطرفة والطبيعة الشبكية التي تتسم بها الجماعات الإسلامية يجعل من الضرورة التطرق إلى أبرز الجماعات المتطرفة وهي ممثلة فيما يلي:

١-جماعات إسلامية متطرفة:

تتمثل في

● جماعة عسكر طيبة:- يشتبه في أنها تلعب الدور المركزي في الهجمات المسلحة على الأراضي الهندية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حتى الآن، وذلك بتشكيل اتحاد يضم كل الدول ذات الأغلبية المسلمة المحيطة بباكستان بهدف تحرير كشمير من النفوذ الهندي، كما أن لدى تلك الجماعة علاقات قوية ووثيقة مع المخابرات الباكستانية.

كما تلقت الجماعة التعليمات والتمويل في مقابل التعهد باستهداف الهندوس في ولاية جامو وكشمير وتدريب المتطرفين الإسلاميين داخل الأراضي الهندية، وبعد أن وضعت الإدارة الأمريكية الجماعة على لائحة الإرهاب اتجهت الجماعة للعمل السري، وعلى الرغم من كل ذلك، اشتبه في تورط تلك الجماعة في هجوم ٢٠٠١م، على البرلمان الهندي وتفجيرات قطار مومباي عام ٢٠٠٦م، وتفجير القطار الذي يربط الهند بباكستان في فبراير ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى ذلك إقامتها لعلاقات قوية مع تنظيم القاعدة خاصة بعد أن تبين بعضًا من كوادرها كان قد شارك أيضاً في التدريب في معسكرات تنظيم «القاعدة». وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وجد عدد من عناصر تنظيم «القاعدة» مأوى في البيوت الآمنة لجماعة عسكر طيبة، وازداد التعاون بين المجموعتين منذ أن دخلت الجماعة الساحة الأفغانية في العام ٢٠٠٦م، والذي استمر التعاون بينهم إلى الآن، والذى يأخذ شكل تعاون في التدريب والتجنيد للجهاد الأفغاني ضد قوات التحالف وتقومان بتجهيز المقاتلين وتسهيل تسللهم عبر «خط دوراند» الفاصل بين باكستان وأفغانستان.

● حركة جيش محمد: « جيش محمد» جماعة جهادية تتبنى الفكر الجهادي المتطرف، ويغلب عليها فكر الجهاد المسلح، معظم أعضائها من المجاهدين المنشقين عن جماعات جهادية أخرى. وضع جيش محمد عددًا من الأهداف منها تحرير كشمير من النفوذ الهندي وتوحيد المقاطعة مع باكستان, تطبيق الشريعة والحكم الإسلامي في مقاطعة كشمير بعد انفصالها عن الهند.

● حركة المجاهدين: تشكلت حركة المجاهدين عام ١٩٩٧م، وعرفت سابقًا باسم حركة الأنصار، وهي جماعة إسلامية مسلحة موطنها الأصلي باكستان وتنشط بصفة أساسية ضد القوات الهندية في منطقة كشمير، وتدير الحركة معسكرات تدريب في شرق أفغانستان، وقد منيت بخسائر في صفوفها من جراء القصف الصاروخي الأميركي على معسكرات التدريب التابعة لأسامة بن لادن، وتبنت عدة تفجيرات عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م.

● حركة طالبان باكستان: ظهرت حركة طالبان باكستان ببنائها التنظيمي الحالي على الساحة في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧م، لكن ملامح تشكلها بدأت منذ التدخلات العسكرية الأمريكية لأفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١م، وإبان حكم حركة طالبان لأفغانستان في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

تشكلت الحركة من ١٣ فصيلا كانوا يتمركزون في مناطق مختلفة في شمال غربي باكستان، وينتمي معظم مقاتليها إلى البشتون الذين يوجدون في مناطق حدودية مع أفغانستان. تتمركز الحركة بشكل كبير في المناطق القبلية على الحدود

الباكستانية الأفغانية.تتبنى الحكرة توجهًا دينيًا، وتؤمن بالعمل المسلح وما تعتبره جهادًا.

وضعت حركة طالبان باكستان لنفسها أهدافًا منها، تطبيق الشريعة الإسلامية، والاتحاد في القتال ضد قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وتنفيذ الجهاد ضد الجيش الباكستاني، والرد بقوة في حال عدم توقف العمليات العسكرية الباكستانية في وادي سوات ومقاطعة شمال وزيرستان.

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم «داعش» هدد في تسجيل له يخاطب فيه الأقلية المسلمة في الهند بشن هجمات في البلاد انتقامًا لمقتل مسلمين في اشتباكات بين المسلمين والهندوس في ولايات غوجارات العام ٢٠٠٢م، وهي المنطقة التي يمثل فيها المسلمون أقلية والبالغ عددهم نحو ١٦٧ مليون شخص أي نحو ١٤% من عدد السكان الإجمالي، وانضمت قلة قليلة منهم إلى صفوف تنظيم داعش والذى ينشط بشكل ملحوظ في ولاية جامو وكشمير، وهي المنطقة الوحيدة في البلاد التي يشكل المسلمون أغلبية سكانها، كما يشكل عددًا منهم انفصاليون يحاربون سلطات الهند لأجل الانضمام إلى باكستان وذلك في ظل انعدام حدود رسمية بين الهند وباكستان، ويحل محلها خط فاصل بين جيشي الدولتين.

٢- جماعات شيوعية متطرفة:

تبرز حركة الماو والناكسالاتيون وهي جماعة من المتطرفين اكتسبوا التسمية نسبة لقرية «ناكسالباري» في ولاية غرب البنغال يقوم «الناكسالاتيون» بتجنيد المقاتلين الجدد وأحيانًا يجبرونهم على الانخراط في صراعهم المسلح ويستخدم أتباعهم الأسلحة الخفيفة والمتفجرات بدائية الصنع بما فيه الألغام الأرضية، وفقاً لتقرير منظمة حقوق الإنسان، ويعتمدون في تمويل الجماعة على جمع الأموال إما عن طريق الابتزاز أو تأسيس سلطات موازية لجمع الضرائب في المناطق الريفية في غياب تام للسلطات المحلية والسلطة المركزية الهندية.

وتشن قوات «الناكسالاتيين»، التي تضعها التقديرات بين ١٠ و٢٠ ألفًا من المسلحين، حملة من العنف والخطف ضد أفراد الأمن الهنديين والجماعات المسلحة، وقد أجبرت المواجهات المسلحة بين الماويين وقوات الحكومة الآلاف من القرويين على اللجوء لمعسكرات الإيواء المؤقتة التابعة للحكومة أو لمعسكرات الغابات التابعة «للناكسالاتيين.

وعلى الرغم من مصرع أكثر من ٧٤٠ شخصًا في حوادث عنف مرتبطة «بالناكسالاتيين» عام ٢٠٠٦م، فإن ضعف هذا الرقم تقريبًا قد قضى بسبب النزاع في كشمير، حيث توفي أكثر من ١١٠٠ شخص في ولاية جامو وكشمير بالإضافة إلى نحو ٢٠٠ آخرين في تفجيرات قطار مومباي عام ٢٠٠٦م، والذي كان مرتبطًا بمتطرفي كشمير، أما حركة ماو تعد المسؤولة عن ٤١% من إجمالي ضحايا الهجمات المسلحة وكان هدفهم من تلك العمليات هي الشرطة، ويمثلون أكثر من نصف عدد ضحايا عملياتهم، كما يمثل الخطف خاصة للشخصيات العامة هو أسلوب شائع عند جماعات الماو والذي يستخدمونه غالبًا للضغط على الحكومة للإفراج عن معتقليهم، وتقوم جماعات الماو بأغلب هجماتها في ولاية بيهار وشاتيسجار وجاركاند.

الملاحقات الأمنية للجماعات الإرهابية في الهند وباكستان جعلها تتجه للعمل السري

٣-منظمات هندوسية:

تمثلها ثلاث منظمات رئيسية:

١. منظمة يشوا هندوسي بريشارد (أف. اتش. بي) ويعمل على نقل وغسل الأموال والفساد الدولي. مقرها الدائم نيودلهي.

٢. منظمة مناني هندوسي وهي جماعة إرهابية هندوسية متعصبة، تتولى مهمات الإحراق والفوضى.

٣. منظمة شيوا سينا أي «جيش شيواجي يتمركز في مهاراشترا ويتبع التكتيكات الدموية ومقرها الدائم بومباي.

ومما سبق يمكن إستنتاج أن السمة العامة في تلك المنطقة من العالم هو التطرف والتعصب سواء أكان أيديولوجيًا أو دينيًا من هنا فإن ارتفاع معدلات العنف يدل على ضعف الأجهزة الأمنية والاستخبارتية في منطقة شبه القارة الهندية، وتأخذ العمليات الإرهابية عدة أشكال منها تفجيرات بالقنابل هي الأكثر شيوعًا ويذكر أن حوالي ٤٠٪ من العمليات الإرهابية تقع بهذا الشكل، والهجمات المسلحة عادة ما يكون ضحياها مدنيين، بالإضافة إلى عمليات خطف الأفراد من الأجهزة الأمنية.

وبتحليل الجزء السابق طرحه ورؤيته من منظور ضيق فإنه يمكن أن تستبعد تأثير تلك الأجواء على دول الخليج إلا أنه بالتعمق ورؤية الأمور بمنظور واسع فنجد أن أمن الخليج مهدد بتأثيرات الأحداث المتواكبة والمتوالية في شبه القارة الهندية ولهذا عدة دلالات على أن الخليج ليس بمعزل عن ذلك.

تداعيات الأوضاع الأمنية في شبه القارة الهندية على الخليج

لم يكن هناك تأثير مباشر على الخليج من الأحداث التي تقع في شبه القارة الهندية لكن يقع التأثير من المنظور الأمني من خلال بعدين أساسيين وهما كالآتي:

قوات "الناكسالاتيين" الشيوعية المتطرفة في البنغال تضم ٢٠ ألف مسلح وتشن حملة عنف وخطف ضد القوات الهندية

١-العمالة المهاجرة من الهند إلى الخليج: تشكل العمالة الهندية في الخليج الرقم الأكبر بين جنسيات العمالة الأخرى وذلك وفقاً للأرقام الرسمية لعام٢٠١٦م، فوفق تصريحات الحكومة الهندية فإن مجموع العمالة الهندية في السعودية وصل إلى نحو ٢ مليون عامل، يليها الإمارات بعدد ١,٨ مليون عامل، أما الكويت بلغ عدد العمال الهنود فيها ٦٤١ ألف عامل، ووصل عددهم في قطر نحو ٥٠٠ ألف عامل، والبحرين نحو ٤٠٠ ألف، وبذلك تشكل العمالة الهندية نحو ٨٥% من إجمالي العمالة في دول الخليج العربي، وتكمن خطورة هذا العدد الضخم من العمالة الهندية في أن من الممكن أن تحمل معها أفكار متطرفة وتكون إحدى أسلحة داعش ضد دول الخليج.

٢- مدى التواصل بين الجماعات في الإقليمين: تتمتع جماعة «عسكر طيبة» بعلاقات ونفوذ قوي مع الجماعات السلفية في دول الخليج العربي، منذ فترة الجهاد الأفغاني ضد السوفيات حتى الآن.

ويشكل المتبرعون السلفيون أكبر قاعدة من الجهات المانحة لجماعة «عسكر طيبة» ويستمر الكشميريون في الشتات الذين يعملون في الخارج بالتبرع بمبالغ كبيرة من المال كما هو معروف عنهم تاريخياً.

وتستخدم جماعة عسكر طيبة دول الشرق الأوسط أيضاً كمحور للقيام بالأعمال اللوجستية والتجنيد، وفي المقام الأول من أجل أعمالها الجهادية ضد الهند. وتمثل أماكن مناسبة لقادة ونشطاء جماعة عسكر طيبة للإلتقاء بينهم، وكنقاط عبور مفيدة للإتجار بجميع أنواع الموارد.

تركز جهود عمليات التجنيد على المسلمين الهنود الذين يعملون في الخارج، والذين يُستهدفون للأسباب ذاتها التي يستهدف من أجلها المسلمون الذين يعيشون في الهند ألا وهي: المساعدة في تنفيذ هجمات إرهابية. وتنطوي عملية التجنيد على العلاقات الشخصية، التي كثيراً ما ترسخ في الملتقيات أو المراكز والتجمعات الروحية حيث يقوم النشطاء باكتشاف وتلقين أعضاء جدد، وجعلهم متطرفين. وأحياناً يتم الإتصال الأولي مع المجندين في الهند ومن ثم تتم متابعة ذلك في الخارج. ويتم إرسال بعض الأعضاء الجدد إلى باكستان للتدريب، ثم يعودون إلى الهند للإنضمام إلى خلايا سرية، ويصبح آخرون جزءاً من شبكات الدعم لجماعة عسكر طيبة في الشرق الأوسط، وبنغلاديش، ونيبال، حيث يقومون بتسهيل عبور الناس، والأموال، واللوازم.

فعلى سبيل المثال، قبل إلقاء القبض على علي عبد العزيز الهوتي وإدانته في العام الماضي، كان هذا القيادي واحداً من كبار نشطاء جماعة «عسكر طيبة» في «الخارج» والواجهة الرئيسية للاتصالات مع «المجاهدين» الهنود، وهي شبكة إرهابية من السكان الأصليين في الهند. فقد قام بنقل الأموال والأسلحة إلى الهند، وساعد على إرسال العشرات من المجندين إلى باكستان من قاعدة عملياته في مسقط، عاصمة سلطنة عمان.

كما كان فهيم الأنصاري أحد الهنود الذين اعتقل بتهمة تقديم لقطات مراقبة بالفيديو إلى جماعة «عسكر طيبة» لإستخدامها في اعتداءات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨م، في مومباي من بين أولئك الذين أُرسلوا إلى باكستان للتدريب، ووفقاً للسلطات العمانية، نظر الهوتي أيضًا في فكرة شن عمليات ضد بلده المضيف في منطقة «الخليج». وقد ذكر بأنه ناقش مع متعاطفين آخرين مع جماعة «عسكر طيبة» في سلطنة عمان فكرة استهداف معالم بارزة في مسقط في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧م، شملت فندق «جولدن توليب» ومكتب لـ «بي بي سي». ولم توضع أبدًا خطط نهائية لتلك الفكرة، ولكن السلطات العمانية كانت قادرة على جمع ما يكفي من الأدلة لمقاضاة الهوتي بصورة ناجحة.

وختامًا فإن الأثر على أمن الخليج من الواقع في شبه القارة الهندية يحتاج إلى إعادة نظر حول وضع إطار تشريعي ورقابي على العمالة الآسيوية خاصة القادمة من شبه القارة الهندية وكذلك على حركة التدفقات المالية والنمط الفكري والأيدلوجي لهذه العمالة والعمل على قطع الروابط اللوجستية بين تلك الجماعات المتطرفة في شبه القارة الهندية وأنصارهم وتابعيهم في الخارج ولا سيما في منطقة الخليج.

*باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مستقبل العلاقات التجارية على ضوء الاحتياجات والإمكانيات

تجاوز مرحلة البائع والمشتري إلى الشراكة الخليجية ـ الهندية

إن نظرة فاحصة على العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي توضح أن التجارة تشكِّل الجانب الأبرز في هذه العلاقات المتنامية، حيث تضاعف إجمالي التجارة البينية بين الجانبين عدَّة مرات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٦م، وهذا النمو الكبير في التبادلات التجارية بين الطرفين يمكن أن يُعزى أساسًا إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، خصوصًا أسعار النفط والغاز (رغم تراجعها على مدى العامين السابقين ٢٠١٤ – ٢٠١٥)، وزيادة الصادرات الهندية، وجزئيًا إلى تكثيف الجهود السياسية المشتركة لدفع العلاقات الاقتصادية إلى مستويات أعلى.

شريف شعبان مبروك

أولاً: البعد النفطي في العلاقات الخليجية - الهندية

إذا ما نظرنا إلى إمدادات الطاقة من دول المجلس إلى آسيا، نجد أنها في عام ١٩٩٠م، كانت تذهب نسبة ١٥٪ فقط إلى الدول الآسيوية الناشئة، وفي عام ٢٠١٣م، أصبحت آسيا تستورد نحو ٤٣٪ من تلك الصادرات، كما أن الدول الآسيوية النامية (آسيا من دون اليابان وكوريا الجنوبية) ستزيد طلبها على الطاقة بنسبة أكثر من ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، بينما تعتمد كل من اليابان وكوريا الجنوبية على نسبة تبلغ ٧٠٪ و٨٤٪ على التوالي من احتياجاتهما النفطية من دول المجلس، وقد ارتفع اعتماد الهند على الوقود الأحفوري المستورد بنسبة ٣٨٪ في عام ٢٠١٢م، وزادت الهند إجمالي وارداتها النفطية الصافية من ٤٢٪ من الطلب في عام ١٩٩٠م، إلى ما يقرب من ٧١٪ من الطلب في عام ٢٠١٢م،ثم ارتفعت إلى ما يقرب من ٣,٧ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٣ (أنظر الشكل ١).

الشكل (١): تغيير الطلب على النفط من قبل دول ومناطق مختارة (٢٠١٤ – ٢٠٤٠)

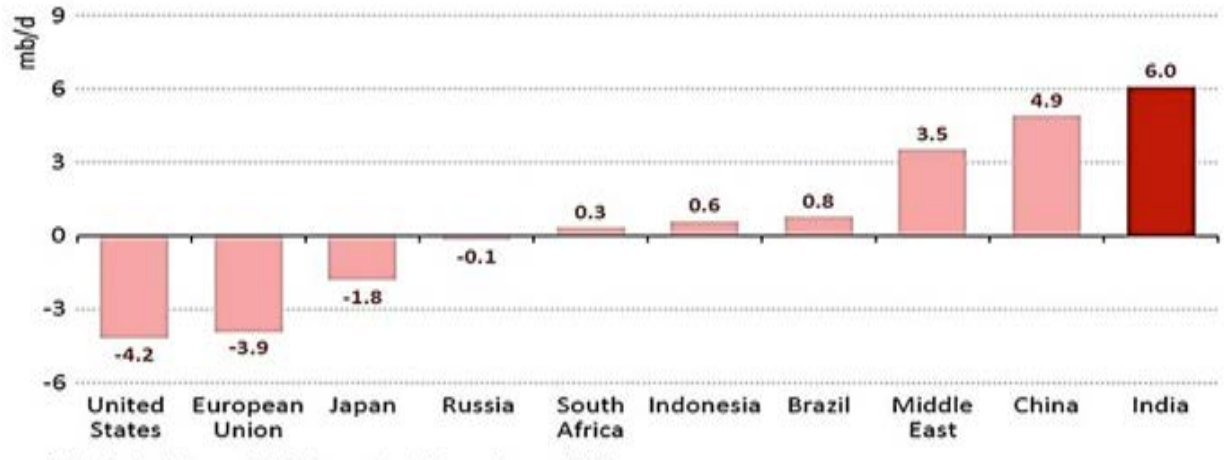

India Outlook Energy 2015, International Energy Agency (EIA).

على الهند أخذ زمام المبادرة لتأمين خطوط النقل البحري لضمان عدم انقطاع إمدادات الطاقة من خلال ترتيبات إقليمية

وتعلم الهند جيدًا أن رهان آسيا ككل على نفط دول المجلس قد ازداد بشكل كبير، لذلك نجد أن حساسية الاقتصاد الهندي قد ارتفعت إلى تطورات سلبية محتملة في سوق النفط الخليجي بعد تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ويبين الشكل (٢) معدلات استهلاك النفط خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠١٤م، في الهند مقارنة بالاستيراد، كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الطاقة في الهند سيزيد إلى أكثر من الضعف ليصل إلى ٨,٢ مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٤٠،في حين أن الإنتاج المحلي سوف يظل ثابتًا نسبيًا ، ويحوم حول مليون برميل يوميًا.

الشكل (٢): الهند: واردات الطاقة مقارنة بالاستهلاك

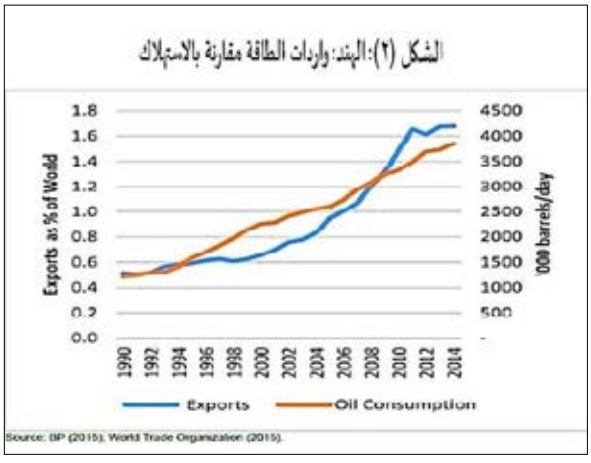

وفي الوقت الحالي تقوم الهند بشراء نسبة ٨٠٪ من احتياجاتها من الغاز المسال من قطر، بالإضافة إلى التعاقدات التي أبرمتها الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا لشراء الغاز المسال، كما تبحث الهند أيضًا خيار استيراد الغاز عبر خط أنابيب من إيران، على الرغم من المخاوف الأمنية من خلال عبوره عبر باكستان، وإحياء خط بحري لأنابيب الغاز مع إيران وسلطنة عمان، كما تستكشف الشركات الهندية أيضا شراء حصص في مشاريع الغاز الطبيعي المسال لتعزيز تأمين الإمدادات، إلى جانب الاهتمام الهندي باكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل.

ووفقا لأطلس التجارة العالمية، تُعد السعودية هي أكبر مورد للهند من النفط، حيث تبلغ حصة السعودية نسبة ٢٠٪ من واردات النفط الخام الهندية، وتعتمد نيودلهي على دول المجلس في استيراد أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط، ونحو ثلثي وارداتها من الغاز الطبيعي المسال أنظر الشكل (٣)، وفي المجموع فإن ما يقرب من ٦٢٪ من واردات النفط الخام للهند جاءت من دول الشرق الأوسط (أنظر الجدول ١).

ووفق ذلك، يُعد التعاون في قطاع الطاقة هو القوة الدافعة في العلاقات الخليجية-الهندية، حيث إن شهية الهند المتزايدة لاستهلاك النفط هي نتاج الطفرة الاقتصادية في البلاد على مدى العقود الماضية، والتي شهدت خلالها نموًا اقتصاديًا قويًا، وتوسعًا في التجارة الخارجية، وارتفاعًا في معدلات الدخل الفردي والنمو السكاني، فضلًا عن التصنيع والتوسع العمراني.

الشكل (٣): واردات الهند من النفط الخام
(العالم - دول مجلس التعاون، ٢٠٠٦-٢٠١٥) (مليون برميل يومياً)

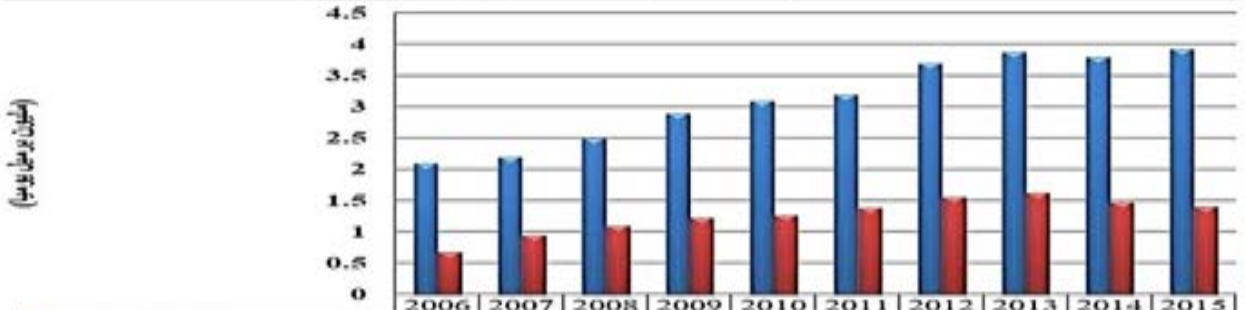

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الواردات	2.1	2.2	2.5	2.9	3.1	3.2	3.7	3.88	3.8	3.93
الواردات من دول مجلس التعاون	0.678	0.948	1.1	1.23	1.27	1.39	1.56	1.63	1.48	1.41

المصدر: وزارة التجارة والصناعة الهندية

جدول (١): قيمة واردات الهند النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي ودول غرب آسيا

Country/Year	2006-07	2007-08	2008-09	2009-10	2010-11	2011-12	2012-13
Bahrain			0.03				
Kuwait	4,965.82	6,149.82	7,914.95	7,310.90	8,759.29	14,196.17	14,449.88
Oman		371.19	261.01	2,762.69	3096.86	1,835.42	344.54
Qatar	633.37	407.46	1,412.94	2,398.23	3075.73	5,224.51	6,668.78
Saudi Arabia	10,901.90	15,143.74	15,827.31	14,049.15	16294.82	26,311.67	28,384.08
UAE	3,456.73	6,457.54	9,208.67	5,448.84	7861.38	12,564.31	12,641.64
GCC Total	19,957.82	28,529.75	34,624.91	31,969.81	39,088.08	60,131.91	62,488.92
Iran	6,520.75	9,760.64	11,034.97	10,193.27	9219.27	11633.47	9,587.70
Iraq	5,500.16	6,834.57	7,655.81	6,979.59	8954.66	18826.19	19,141.11
Yemen	1,870.45	1,279.15	585.04	1,470.17	1638.1	852.10	658.00
Syria	64.14		119.74	108.04		144.94	61.79
West Asia Total	33,913.32	46,404.11	54,020.47	50,720.88	58,900.11	91,588. 61	91,937.52
World Total	47,018.75	64,052.50	77,310.75	77,506.56	92,651.77	134,154.97	144,519.72

Source: Department of Commerce, Government of India, "Export-Import Data Bank", available at http://commerce.nic.in/eidb/default.asp, (accessed on 21 August 2013).

ويحمل المستقبل آفاقًا واعدة للعلاقات الهندية - الخليجية، فمن وجهة نظر دول المجلس، يعتبر منطقيًا النظر إلى الهند باعتبارها سوقًا رئيسة لمنتجات الطاقة، حيث يمكن للهند أن تصبح ثاني أكبر مستورد للنفط على مدى العقدين المقبلين، وبالتالي، فمن المتوقع أن تتزايد واردات النفط من دول المجلس، ومن جهة أخرى تبحث الشركات الخليجية عن فرص استثمارية كبرى في الهند، خاصة في قطاعات مثل التكرير و البتروكيماويات.

وفي الوقت الذي تباطأ فيه الطلب الصيني على النفط، فقد ارتفع استهلاك النفط الهندي في عام ٢٠١٥ بشكل قياسي بزيادة تقدر بأكثر من ٣٠٠ ألف برميل يوميًا، مقارنة مع متوسط ١٠٠-١٥٠ ألف برميل يوميًا على مدى العقد الماضي، وقد بلغ إجمالي استهلاك الوقود السائل في الهند عام ٢٠١٥ م، أكثر من ٤ ملايين برميل يوميًا، هذا إلى جانب نحو مليون برميل يوميًا من إجمالي السوائل المحلية الإنتاج، وللمرة الأولى يتجاوز الطلب على النفط في الهند نظيره الصيني، وهنا تتوقع العديد من المؤسسات الدولية أن يجعل نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي، إلى جانب تعميق الإصلاحات الداخلية، من الهندَ المحرِّك الجديد للطلب العالمي على النفط.

وفي استجابة لتزايد اعتماد الهند على واردات النفط، تخطط الهند لجلب أول احتياطي استراتيجي للنفط، وتشمل المرحلة الأولى من المخطط بناء ثلاثة مواقع هي: (فيساخاباتنام – Visakhapatnam، مانجالور – Mangalore، بادور – Padur) في جنوب الهند، بطاقة إجمالية سوف تبلغ نحو ٣٩,١ مليون برميل من النفط الخام، وقد بدأ مرفق "فيساخاباتنام" على الساحل الشرقي للهند خزاناته تحت الأرض في العام الماضي، ومن المتوقع أن يتم تخزين النفط في مرافق مانجالوروبادور على أن يكتمل التخزين في أواخر عام ٢٠١٦م، ووفقًا لذلك فإن هذه المرافق الثلاثة سوف توفر ما يقدر بـ ١٣ يومًا من صافي تغطية واردات النفط، على أساس بيانات عام ٢٠١٥م، من الاستهلاك والإنتاج، وتتفاوض الهند مع شركة النفط الوطنية (أدنوك) في الإمارات، وشركة البترول الكويتية، وشركة أرامكو السعودية، من أجل الاحتياط النفطي الاستراتيجي بالهند.

ثانيًا: واقع العلاقات التجارية الخليجية - الهندية

تُعد التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند ناجحة إلى حد كبير نظرًا لطبيعة الأوضاع الاقتصادية في كلتا المنطقتين، فالهند هي واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا ورابع أكبر مستهلك للنفط على الصعيد العالمي، ودول المجلس لديها أكبر احتياطي للنفط والغاز في العالم، وهو على مقربة من الهند، ونتيجة لذلك ففي أعقاب "إعلان دلهي" في عام ٢٠٠٦م، وحتى عام ٢٠١٠م، لا يزال النفط أكبر فئة في حجم التجارة، وهو ما يمثل نحو ٤٠٪ من إجمالي قيمة التجارة السلعية الثنائية، حيث أنها قدمت نحو ٦٥ مليون طن من النفط من إجمالي الواردات الهندية البالغ نحو ١٥٩ مليون طن في تلك الفترة، وبلغ نصيب السعودية منها نحو ١٨٪ م الواردات الهندية النفطية (٢٨,٦٠٠,٠٠٠ مليون طن)،في حين أن الكويت قدمت حوالي (١٣,٣ مليون طن، أو ٨,٤٪)، والإمارات نحو (١١,٦ مليون طن، أو ٧,٣٪).

وقد شهدت العلاقات التجارية على المستوى الثنائي تطورًا لافتًا خلال العقد الأخير،ومن بين دول المجلس تأتي الإمارات والسعودية على رأس أكبر الشركاء التجاريين للهند، حيث تجاوز نصيب السعودية والإمارات المشترك من مجمل التجارة بين الهند ودول المجلس نسبة (٧٤٪) بين عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢.

إلا أن الإحصاءات أظهرت ارتفاع في قيمة صادرات دول المجلس غير النفطية خلال عام ٢٠١٤م،المتجهة إلى العراق وبلجيكا بنسب بلغت ٦٧,٧٪ و ٨,٠٪ على التوالي، بينما انخفضت قيمة الصادرات المتجهة إلى الهند وإيران والصين خل العام ٢٠١٤م، بنسب ١٨,٩٪ و ٥,٥٪ و ١,٠٪ على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٣م، وبالنسبة لحصص

لا تزال البنية التحتية الهندية أدنى بكثير عن المعايير العالمية وهي واحدة من المشكلات أمام التدفقات التجارية والاستثمارية

أهم الشركاء التجاريين في الصادرات غير النفطية لدول المجلس ،فقد حافظت حصة الصادرات البينية على صدارتها في ترتيب شركاء الصادرات غير النفطية لدول المجلس بحصة بلغت ٢٤٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠١٤م،تلتها الهند بنسبة ٨,٨٪، والصين بنسبة ٦,٤٪ وإيران بنسبة ٥,٨٪، والعراق بنسبة ٤,٠٪، وبلجيكا بنسبة ٣,٢٪ وبقية دول العالم ٤٧,٨٪.

كما ارتفع حجم التجارة الثنائية بين دول المجلس والهند بمعدل سنوي مركب نسبته ١٠,٤٪ لتصل إلى ١٤٥,٢ مليار دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩- ٢٠١٤م،وخلال هذه الفترة نمت صادرات دول المجلس إلى الهند بمعدل سنوي مركب بلغت نسبته ١١,٣٪ لتصل إلى ٩٣,٩ مليار دولار ،في حين ارتفعت نسبة واردات دول المجلس من الهند بمعدل سنوي مركب نسبته ٨,٥٪ لتصل قيمتها إلى ٥١,٣ مليار دولار ،ويرجع هذا النمو في حجم التجارة الثنائية إلى توقيع العديد من الاتفاقيات وزيادة واردات الهند من النفط.

أما على مستوى التبادل التجاري الثنائي فقد جاءت كل من الإمارات والسعودية ضمن أكبر خمسة شركاء تجاريين للهند، وفي المقابل احتلَّت الهند الترتيب الرابع كأكبر شريك تجاري لدول المجلس، ورابع أكبر سوق لصادراتها بعد الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان (أنظرالجدول٢)، مما شكَّل أكثر من ١٠,٥٪ من إجمالي صادرات الهند إلى العالم في عام ٢٠١٤م، وإذ بقي هذا الاتجاه سائدًا، فإن التجارة بين الطرفين قد تتضاعف بشكل أكبر في المستقبل القريب.

جدول (٢): أكبر خمسة شركاء تجاريين للهند ودول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٤

الهند			مجلس التعاون الخليجي		
الترتيب	الدولة	٪ من إجمالي التجارة الخارجية	الترتيب	الدولة	٪ من إجمالي التجارة الخارجية
١	مجلس التعاون الخليجي	١٨,٦٪	١	الاتحاد الأوروبي	١٣,٥٪
٢	الاتحاد الأوروبي	١٢,٩٪	٢	الصين	١٣.١٪
٣	الصين	١٢,٨٪	٣	اليابان	١١.٦٪
٤	الولايات المتحدة	٨,٢٪	٤	الهند	١٠.٥٪
٥	سويسرا	٢,٩٪	٥	كوريا الجنوبية	٨.٥٪

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي عام ٢٠١٥م،كانت دول المجلس مجتمعة أكبر شريك تجاري للهند، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين حوالي (١٠١,١) مليار دولار ،بعد أن كانت قد بلغت نحو (١٤٥,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وذلك حسب إحصائيات الأمم المتحدة (انظرالجدول٣)، ويرجع هذا الانخفاض في حجم التجارة الثنائية لعام ٢٠١٥م، إلى عدة أسباب، أولها تدني أسعار النفط في الفترة بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥م، وثانيًا إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي ،كما أنه في نوفمبر ٢٠١٥م، أعلنت وزارة المالية الهندية في تقرير لها إلى تراجع قيمة الصادرات والواردات السلعية العالمية للهند بنسبة ٢٤,٤٪ و٣٠,٣٪ على التوالي على أساس سنوي.

كما شهد إجمالي صادرات دول المجلس غير النفطية إلى الهند انخفاضًا بنسبة ٦,٢٪، حيث بلغت قيمته نحو ١٢,٨ مليار دولار خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ١٣,٧ مليار دولار في نفس الفترة من عام٢٠١٤م، ،بينما ارتفعت الواردات من ٢١,٨ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام٢٠١٥م، إلى ٢٠,٩ مليار مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤م، بزيادة قدرها ٤,٢٪، هذا في حين صدرت دول المجلس إلى الهند ما نسبته ١١,٧٪ من إجمالي الصادرات الخارجية غير النفطية الخليجية للأسواق العالمية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م، وقد بلغت قيمة الواردات الخليجية من الهند خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥، ما قيمته ٢١,٨ مليار دولار، بما يمثل نحو ٧,٠٪ من إجمالي الواردات الخليجية من الأسواق العالمية، بنسبة زيادة قدرها ٤,٢٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٤م، (أنظرالجدول٤).

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من بين دول المجلس بالنسبة لمؤشر التبادل التجاري غير النفطي مع الهند خلال التسعة أشهر الأولى في عام ٢٠١٥م،بقيمة بلغت نحو ٢١,٧ مليار دولار وبنسبة ٦٢,٨ ٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دول المجلس و الهند، وتُعد قطر الدولة الوحيدة التي سجلت فائضًا تجاريًا (غير النفطي) مع الهند من بين دول المجلس خلال التسع الأشهر الأولى في عام ٢٠١٥م،حيث شهد الفائض غير النفطي نحو ١١١,٥ مليون دولار، في نفس الفترة من عام ٢٠١٥م، ويعتبر السوق البحريني من أقل أسواق دول المجلس المستوردة والمصدرة من وإلى الهند خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م، حيث تمثل واردات مملكة البحرين من الهند ١,٨٪ من إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من الهند، بينما بلغت صادراتها إلى الهند نحو ٠,٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس غير النفطية إلى الهند في العام نفسه (أنظر الشكل ٤).

جدول رقم (٣): حجم التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٦- ٢٠١٥) (مليار دولار)

إجمالي التجارة الثنائية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
إجمالي التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون (مليار دولار)										
العالم	٢٩٩,٤	٣٦٤,٥	٤٩٧,٦	٤٤٣,٢	٥٧٠,٤	٧٦٣,٩	٧٧٨,٥	٨٠٢,٧	٧٧٦,٧	٦٥٤,٧
مع مجلس التعاون	٤١,١	٥٧,٩	٨٦,٨	٨٠,٨	١٠٦,٢	١٤١,٢	١٥٦,٧	١٥٧,٦	١٤٥,٢	١٠١,١
الصادرات	صادرات الهند إلى دول مجلس التعاون (مليار دولار)									
العالم	١٢١,٢	١٤٥,٩	١٨١,٩	١٧٦,٨	٢٢٠,٤	٣٠١,٥	٢٨٩,٦	٣٣٦,٦	٣١٧,٥	٢٦٤,٠
واردات مجلس التعاون	١٥,٤	١٩,٩	٢٧,١	٣١,٩	٣٥,٤	٤٦,٢	٤٩,١	٥٢,٢	٥١,٣	٤١,٩
٪ مجلس التعاون من الإجمالي	٪١٥,٩	٪١٦,٢	٪١٥,٥	٪١٦,٩	٪١٥,٣	٪١٦,١	٪١٨,٠	٪١٤,٩	٪١٣,٦	٪١٢,٧
الواردات	واردات الهند من مجلس التعاون (مليار دولار)									
العالم	١٧٨,٢	٢١٨,٦	٣١٥,٧	٢٦٦,٤	٣٥٠,٠	٤٦٢,٤	٤٨٨,٩	٤٦٦,٠	٤٥٩,٤	٣٩٠,٧
صادرات مجلس التعاون	٢٥,٧	٣٨,١	٥٩,٧	٤٨,٩	٧٠,٧	٩٥,٠	١٠٧,٦	١٠٥,٤	٩٣,٩	٥٩,١
٪ مجلس التعاون من الإجمالي	٪١٤,٤	٪١٧,٤	٪١٨,٩	٪١٨,٤	٪٢٠,٢	٪٢٠,٦	٪٢٢	٪٢٢,٦	٪٢٠,٤	١٥,١

Sources: UN COMTRADE statistics

الجدول (٤): إجمالي الصادرات غير النفطية والواردات لدول مجلس التعاون مع الهند والعالم
خلال التسعة أشهر الأولى من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

البيان / الفترة	صادرات دول مجلس التعاون الخارجية (مليار دولار)		واردات دول مجلس التعاون (مليار دولار)		المساهمة النسبية	
	العالم	الهند	العالم	الهند	صادرات (%)	واردات (%)
التسعة أشهر الأولى من عام 2014م	117.5	13.7	313.5	20.9	%11.6	%6.7
التسعة أشهر الأولى من عام 2015م	109.3	12.8	310.3	21.8	%11.7	%7.0

المصدر: تقرير التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند (سلطنة عُمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مايو ٢٠١٦).

الشكل (٤): التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والهند خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥*

* لاتشمل الصادرات والواردات النفطية

المصدر: تقرير التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند (سلطنة عُمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مايو ٢٠١٦).

وعلى مستوى حجم التبادل التجاري (بما فيه النفط) بين دول المجلس والهند خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٦م، نجد أنه قد بلغت القيمة الإجمالية للتجارة الثنائية نحو ٩٧,٤٦ مليار دولار، مسجلة انخفاضًا بنسبة حوالي ٢٧٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤- ٢٠١٥م، وقد بلغت قيمة صادرات الهند إلى دول المجلس نحو ٤١,٧١ مليار دولار، وسجلت قيمة واردات الهند من دول المجلس نحو ٥٥,٧٦ مليار دولار (أنظرالجدول

جدول (٥): صادرات وواردات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

البلدان	٢٠١٣ - ٢٠١٤		٢٠١٤ - ٢٠١٥		٢٠١٥ - ٢٠١٦	
	صادرات الهند	واردات الهند	صادرات الهند	واردات الهند	صادرات الهند	واردات الهند
الإمارات	٣٠,٥٢٠,٤٢	٢٩,٠١٩,٨٢	٣٣,٠٢٨,٠٨	٢٦,١٣٩,٩١	٣٠,٣٠٨,٣٥	١٩,٤٢١,٥٣
السعودية	١٢,٢١٨,٩٥	٣٦,٤٠٣,٦٥	١١,١٦١,٤٣	٢٨,١٠٧,٥٦	٦,٣٩٤,٢٤	٢٠,٣١٩,٩٠
عُمان	٢,٨١٢,٢٧	٢,٩٥١,١٨	٢,٣٧٩,٤٤	١,٧٥٢,٢٤	٢,١٩٠,٨٦	١,٦٧٣,٠٠
الكويت	١,٠٦١,١٤	١٧,١٥٣,٥٥	١,١٩٨,٨٩	١٣,٣٨١,٩٧	١,٢٤٧,٢٥	٤,٩٦٢,٣٣
قطر	٩٦٩,٠٦	١٥,٧٠٧,٩٩	١,٠٥٤,٩٨	١٤,٦٠٤,٧١	٩٠٢,٩٤	٩,٠٢٢,١٦
البحرين	٦٣٩,٣٦	٥٦٣,٢٤	٤٧٢,٩٨	٤٤٦,٢٥	٦٥٤,١٠	٣٥٦,٩٠
الإجمالي	٤٨,٢٢١,٢٠	١٠١,٧٩٩,٤٢	٤٩,٢٩٥,٨٠	٨٤,٤٣٢,٦٣	٤١,٦٩٧,٧٤	٥٥,٧٥٥,٨٢
إجمالي تجارة الهند	٣١٤,٤٠٥,٣٠	٤٥٠,١٩٩,٧٨	٣١٠,٣٣٨,٤٨	٤٤٨,٠٣٣,٤٠	٢٦٢,٠٣١,٢٣	٣٨٠,٦٦٥,١٢
نسبة من الإجمالي(٪)	١٥,٣٣٧٣	٢٢,٦١٢١	١٥,٨٨٤٥	١٨,٨٤٥٢	١٥,٩١٣٣	١٤,٦٤٦٩

وزارة التجارة والصناعة الهندية

كما تأتي الإمارات والسعودية في صدارة أهم الدول والتجمعات المساهمة في نمو حجم الصادرات والواردات الهندية من وإلى دول العالم خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٦م، (أنظرالشكل٥).

الشكل (٥): أهم الدول المساهمة في نمو الصادرات والواردات الهندية

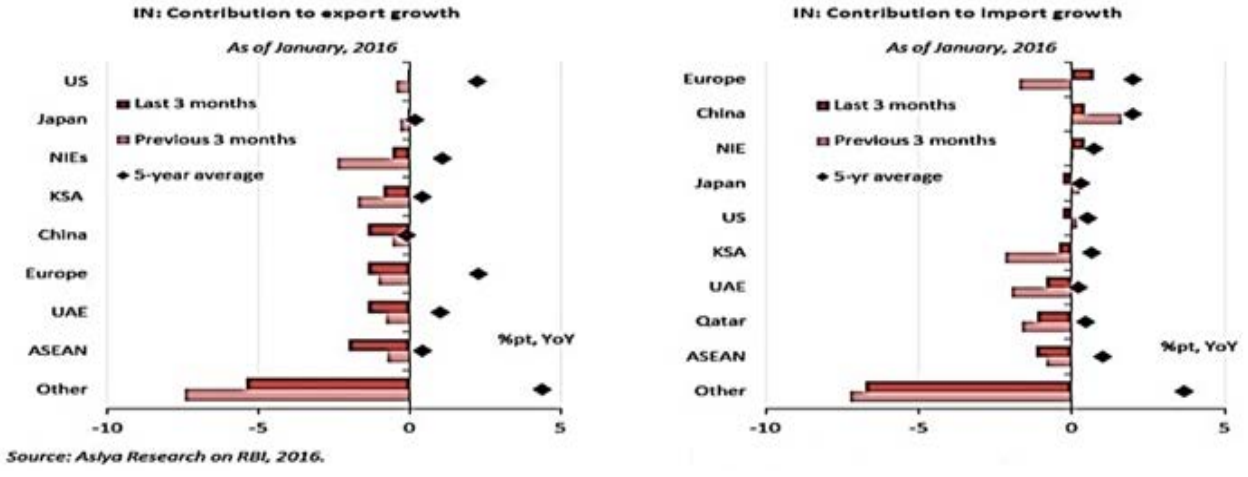

Source: Asiya Research on RBI, 2016.

ثالثًا: مستقبل العلاقات التجارية الخليجية – الهندية

بالنظر إلى شبكة التحالفات الإقليمية والدولية لدول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الدولية المستقبلية، نجد أنها كمنطق واضح لتطور العلاقات الاقتصادية الثنائية الخليجية-الهندية، حيث أصبحت الهند بحاجة إلى استثمارات ضخمة في قطاعات البنية التحتية والطاقة لتحديثها، بحيث يمكنها تسهيل النشاط الاقتصادي على المستوى المطلوب من الكفاءة، والاستثمارات يمكن أن تأتي عن طريق دول المجلس التي تملك الموارد، وتتطلع إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية من خلال الاتجاه شرقًا، كما نجد أن الهند حريصة على متابعة الفرص لتنفيذ المشاريع المختلفة ذات القيمة العالية أيضًا والتي يتم طرحها من قِبل دول المجلس ،كما لا تزال الهند حتى الآن تعتمد في المقام الأول على تحويلات العاملين في الخارج.

ويجب الاعتراف بأن هذه المشاركة الاقتصادية القائمة على الاستثمارات والمشروعات المشتركة لديها قيمة استراتيجية متأصلة، نظرًا إلى أن الطاقة والروابط الاقتصادية من شأنها أن تُكمل "الشراكات الاستراتيجية" متعددة الوجوه، التي تسعى الهند بالفعل إلى تبنّيها مع دول المجلس، وتقوم هذه الشراكات على مبدأ مصالح الأمن والطاقة المشتركة، فعلى سبيل المثال، جاء في العنوان الفرعي لإعلان الرياض، المبرم بين الهند والمملكة العربية السعودية في فبراير ٢٠١٠م، "عهد جديد من الشراكة الاستراتيجية"، الذي يهدف إلى تعزيز الروابط السياسية والطاقوية والاقتصادية والدفاعية والثقافية، كما ستشكّل الطاقة المُحسّنة والعلاقات الاقتصادية العمود الفقري للشراكات الاستراتيجية المقترحة.

ولجهة تعزيز أمن الطاقة بين الهند ودول المجلس، نصحت دراسة صادرة عن معهد دراسات وتحليلات الدفاع في نيودلهي في عام ٢٠١٤م، الهند بتبني الإجراءات التالية لتعزيز علاقاتها مع دول المجلس في مجال الطاقة:

- تغيير علاقة "البائع والمشتري" الحالية -بحسب رأي الكاتبة- إلى نوع من الشراكة والاستثمارات المتبادلة بين الهند ودول المجلس، إذ يجب على الهند أن تبحث عن فرص لمشروعات مشتركة في دول المجلس ليس فقط مع الشركات الدولية ولكن مع المحلية أيضًا، مع منح الأولوية لمشروعات مثل الغاز الطبيعي والأسمدة و تحلية المياه وغيرها من المشروعات التي تحقق استفادة للجانبين.

- ضرورة التعاون في مجال الأمن الغذائي باعتباره قضية حيوية لدول المجلس، حيث يمكن إقامة علاقات (غذائية/نفطية) تبادلية، كخيار لتعزيز التعاون بين الهند ودول المجلس.

- تأمين خطوط النقل البحري لضمان عدم انقطاع إمدادات الطاقة، إذ يجب على الهند أخذ زمام المبادرة في هذا الشأن من خلال إقامة ترتيبات إقليمية مع جميع البلدان بالمنطقة، والتي تمتد من الخليج وباب المندب من ناحية، إلى بحر الصين الجنوبي من ناحية أخرى. ويجب على الهند أيضًا الدعوة إلى إنشاء شبكة خطوط أنابيب نفط وغاز بين جميع الدول المنتجة للطاقة.

- تدشين آلية للحوار السنوي لدعم التعاون في مجال الطاقة بين الهند ودول المجلس ،كما ينبغي على الدول الرئيسية المستوردة للنفط كذلك أن تتفق معًا على تشكيل آلية عالمية لضمان عدم انقطاع إمدادات النفط و الغاز من منطقة غرب آسيا.

- أن تسعى الهند إلى أن يكون لديها احتياطيات استراتيجية ضخمة من الطاقة ،تحسبًا لأي احتمالات بعدم الحصول على الإمدادات النفطية لأسباب تتعلق بحدوث أي صراع كبير في المنطقة.

كما يشير واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند ودول المجلس، إلى وجود مجموعة من المحفزات الكبرى التي تمثل انطلاقة واعدة أمام مستقبل تطوير هذه العلاقات، من أبرزها:

١- **أمن الطاقة الهندي:** حيث تمتلك دول الخليج موارد طاقة هائلة من النفط والغاز الطبيعي، و يتنامى إسهامها في أمن الطاقة عالميًا، لاسيما بعد العقوبات الاقتصادية الغربية ضد إيران، ولذا فإن أي تغيير يطرأ على هذه المنطقة سيترك أثرًا فوريًا وهائلاً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي العالميين، وقطعًا على الاقتصاد الهندي.

٢- **المناخ الاستثماري:** لا يزال وضع البنية التحتية الهندية أدنى بكثير عن المعايير العالمية، وهي واحدة من أكبر المشكلات أمام التدفقات التجارية والاستثمارية إلى داخل الهند، ومع ذلك، ارتفعت استثمارات دول المجلس بالهند في السنوات الأخيرة، ولكنها أدنى من إمكاناتها الفعلية، ويتعين على الهند تحسين بيئة النشاط التجاري به إذا ما رغبت حقًا في اجتذاب مزيد من الاستثمارات.

٣- **السياسة التجارية الهندية:** زادت العلاقات التجارية بين الهند ودول المجلس زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩١م، وعليه، أصبت الإمارات والسعودية من أكبر الشركاء التجاريين والاستثماريين للهند، ويعتمد المسار المستقبلي للتعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين على مدى جدية الهند بخصوص توجيه مزيد من الاهتمام للصادرات وتنويع سلة السلع.

٤- **سياسة التنويع الاقتصادي بدول المجلس:** تعمد غالبية دول المنطقة إلى تعزيز جهود تنويع اقتصاداتها بهدف تنمية قطاعاتها غير النفطية وتقليص الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، ومع إن هذا الطريق لا يزال في البداية، إلا أن استمرار دول الخليج على تلك السياسة ونجاح سياسة التنويع والإصلاحات الاقتصادية، سوف يوفر بالتأكيد فرصًا أكثر بكثير أمام الشركات الهندية بالمنطقة.

يمكن لدول الخليج الاستفادة من خبرات الهند في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تنويع مصادر الدخل الخليجي

ووفقًا لذلك، يجب على حكومات دول المجلس والهند اتخاذ بعض الخطوات لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، وهي:

١- من أجل تعزيز الشفافية ،يجب أن تعمل الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي على ضمان إتاحة الاطلاع على السياسات وقواعد البيانات الرسمية على الصعيد العام، وتحديثها بانتظام.

٢- يمكن للهند استغلال خبرتها في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعاونة دول المجلس على تنويع اقتصاداتها، مما يوجد علاقة تعود بالنفع على الجانبين.

٣- ينبغي توسيع نطاق العلاقات التجارية بين الجانبين لما وراء الصادرات والواردات التقليدية.

٤- من الضروري تحديد مجالات محددة للتعاون في ضوء الحقائق الاقتصادية الجديدة، مثل زيادة الصادرات الهندية من السلع الهندسية والمنسوجات ،وكذلك الخدمات الاستشارية.

٥- ينبغي على الهند تقييم احتياجات دول المجلس والفرص المتوفرة بها كل على حدة ،ثم التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية.

٦- يجب أن يقوم التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين على استراتيجية طويلة الأمد وآلية فاعلة لتحقيق الأهداف المرجوة للطرفين.

٧- ارتفعت العلاقات التجارية الثنائية الهندية-السعودية ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن الميزان التجاري يميل بشدة نحو السعودية، لذا يتعين على الهند تشجيع الاستثمارات والمشروعات المشتركة مع الشركات السعودية داخل أي من البلدين، أو حتى في دول أخرى.

٨- يجب على الطرفين إقرار اتفاق التجارة الحرة سريعًا لمنح دفعة كبرى للعلاقات التجارية بينهما.

*باحث في الشؤون العربية والإقليمية

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

الانتخابات الأمريكية تدخل مرحلة الاتهامات (٧)

كلينتون تتحصن بالشباب والنساء والملونين وترامب يتمسك بالنصر الوهمي

تأتي المرحلة الأخيرة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية بعد شهرين، تسعى فيهما الحملة الانتخابية لمرشحي الحزبين الديمقراطي والجمهوري للانتقال إلى جو الانتخابات الرئاسية العامة. وهو الأمر الذى لا يبدو هينا، كما بينت الأحداث في الأسابيع الأخيرة، حيث يسود تلك الانتخابات التركيز على شخصية المرشح وإلصاق التهم به عوضًا عن الالتفات إلى القضايا الهامة. وفي الوقت الحالي تتمتع هيلاري كلينتون بزخم شعبي بدأ مع انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي، وأضحت تتصدر استطلاعات الرأي ؛ إلا أن فضيحة البريد الالكتروني التي لا تزال تتردد أصداؤها، والتساؤلات الدائرة حول مؤسسة كلينتون الخيرية، قد نالا من قوة تلك الشعبية. وقد تراجعت نسبها في بعض استطلاعات الرأي مع اقتراب شهر سبتمبر، غير أنها في مجمل الأمر لا تزال في المقدمة.

د. أمل مدللي

أما عن المرشح الجمهوري دونالد ترامب، فبرغم استهلاكه لاثنين من المدراء خلال حملته الانتخابية، وتخفيفه لحدة لهجته، وإعادة توزيع موظفيه، إلا أنه لا يزال متراجعًا في استطلاعات الرأي. ومن الواضح أن مفتاح انتصاراته الأولى قد ضاع منه في تلك المرحلة التي يحاول فيها أن يكون مرشحًا للانتخابات العامة، حيث يتحتم عليه تناول مختلف القضايا والسياسات.

وتتشارك وسائل الإعلام مع حملة كلينتون في الغطرسة الانتخابية بعرضهم لنماذج انتخابية تقدم كلينتون على أنها الفائز المؤكد بالانتخابات في نوفمبر المقبل. و قد تفوقت كلينتون على ترامب بفارق عشر نقاط في استطلاع للرأي أجرته جامعة كوينيبياك في ٢٥ أغسطس، حيث سجلت كلينتون نسبة ٥١٪ مقابل ٤١٪ لترامب. كل هذا بينما تقبع كلينتون تحت المجهر في قضية الرسائل الالكترونية، والصلة بين مؤسسة كلينتون الخيرية وبين عملها حينما كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية. وعلى سبيل المثال، قدمت صحيفة نيويورك تايمز نموذجًا انتخابيًا يتوقع أن فرصة كلينتون في الفوز بالرئاسة تبلغ ٨٩٪. ويشكل هذا التوجه خطرًا على كلينتون وحملتها وناخبيها، إذ من شأنه أن يخلق لديهم إحساسًا زائفًا بالأمان والرضا، الأمر الذي سيصب في مصلحة ترامب.

ومن الخطر الاستهانة بترامب في تلك المرحلة من الحملة الانتخابية. فالسباق نحو الرئاسة يزخر بحكايات قوية عن عودة المتقهقرين للتصدر من جديد، والتي ينبغي أن تتعلم منها حملة كلينتون ومؤيدوها أن يكونوا أكثر رصانة، وعدم اتخاذ أي أمر كقضية مسلم بها. فلطالما صور ترامب نفسه بوصفه "الرجل العائد". وكما أشارت مجلة بوليتيكو : أن شعار ترامب هو " فن العودة من جديد".

وقد ضربت مجلة أون لاين مثالين لمرشحين تعرضوا في هذه المرحلة من الانتخابات الى الطمس من قبل الإعلام والنخبة السياسية ، ليعودوا مرة أخرى محققين فوزًا كبيرًا مذهلاً. الأول كان في عام ١٩٤٨م، مع الرئيس الديمقراطي المنتهية ولايته هاري ترومان، والذي تنبأ له الجميع بالقيام بالتنحي خلال الانتخابات. وقد استهين به لدرجة أنه تم استقباله في واشنطون بعد نجاحه في الانتخابات بلافتة كبيرة كتبتها جريدة واشنطون بوست تقول" نحن نقر ونعترف بأخطائنا ومستعدون للتكفير عنها".

هيلاري في المقدمة بـ ٥١٪ مقابل ٤١٪ لترامب وقضية الرسائل الالكترونية ومؤسسة كلينتون الخيرية تلاحق المرشحة الديمقراطية

أما الحالة الثانية فتتمثل في خسارة الرئيس جيرالد فورد أمام جيمي كارتر رغم تفوقه عليه في استطلاعات الرأي. وكذلك فوز إبراهام لينكولن في مواجهة حملة الحزب الديمقراطي وقد وصل الأمر بإحدى صحف الحزب الديمقراطي حينها بأن تزعم بأن لينكولن "كان في واقع الأمر نتوءًا تمخضت عنه أصوله الأفريقية البعيدة "! ..هل يبدو لكم هذا الكلام مألوفًا؟

إلا أن ثمة أساس لحالة التفاؤل التي تسود الجانب الديمقراطي وحتى داخل النخبة السياسية ممن يفضلون كلينتون. ويبدو أنهم يرون أن الأوان قد فات أمام ترامب وحملته الانتخابية للتعافي، مشيرين الى حالة حملته ومسلكه كدليل على ذلك. فدائما ما تبدو حملته في حالة من الفوضى والتخبط، كما أن مسؤولي الحملة ممن قام باختيارهم يتساقطون واحدا تلو الآخر. وكذلك تم استبعاد مدير حملته الأول، السيد كوري ليفاندوفسكي، بسبب علاقته المضطربة مع موظفي الحملة ومع الصحافة ، وكما يبدو مع بعض أعضاء عائلة ترامب.

وكان من المفترض في مدير حملته الجديد، بول مانافورت، أن يقوم بفرض النظام على الحملة المضطربة والعمل على ألا يخرج السيد ترامب عن النص. غير أن السيد ترامب وجد متعته في إطلاق لقب "منخفض الطاقة" عليه، وتحميله مسؤولية التقارير السلبية عن الحملة. وجاءت الضربة القاسمة عند اكتشاف تعاملات مانافورت التجارية مع حلفاء روسيا في أوكرانيا، واتهامه بحشد الدعم لهم داخل الولايات المتحدة وتورطه في قبض الملايين من المبالغ النقدية.

وقام ترامب بتعيين شخصية إعلامية محافظة ومثيرة للجدل على رأس حملته، وهو ستيفنك. بانون،رئيس مجلس إدارة الموقع الإخباري Breibart، والذي عُرِف عنه هجومه على الحزب

الجمهوري بنفس الشراسة التي يهاجم بها كلينتون، بما يشير إلى استمرار ترامب في أسلوبه الهجومي. ذلك الأسلوب الذي كان موفقًا خلال الانتخابات التمهيدية، ولكنه قد يمثل له الآن تهديدًا باستعداء المزيد من جمهور الناخبين. لكنه اختار كذلك واحدة من الخبراء المخضرمين في الحزب الجمهوري، وهي خبيرة استطلاعات الرأي، كيلي آن كونواي، لتصبح مديرة لحملته. وقد عملت لسنوات في مساعدة المرشحين المحافظين للفوز بالصوت النسائي، وترامب لديه مشكلة كبيرة مع الصوت النسائي.

كل هذه التحركات تشير إلى تأزم الأوضاع في الحملة، فالحملات السياسية لا تقوم بتغيير الأحصنة كل هذا العدد من المرات، ومع الاقتراب الشديد للانتخابات، إلا إذا كانت الحملة تواجه أزمة حقيقية. غير أن فريق ترامب يدفع بأن تصحيح المسار أمرًا جيدًا وأن فترة شهرين تعد بمثابة دهر في الحملات الانتخابية.

ولدى حملة كلينتون أيضًا مشاكلها الخاصة. فهناك أزمة الرسائل الالكترونية التي تأبى ان تنتهي مع ظهور مجموعة جديدة من الرسائل في كل منعطف من الطريق نحو الانتخابات العامة. وقد كشفت تلك الرسائل معلومات عن أسلوب عمل "مؤسسة كلينتون الخيرية" إبان شغل كلينتون لمنصب وزيرة الخارجية الأمريكية، والتبرعات التي قامت بقبولها من جهات أجنبية. واستغلت حملة ترامب هذه المعلومات كدليل على استغلال النفوذ، متهمةَ كلينتون بالفساد. واستمر إلقاء الاتهامات حتى بعد إعلان الرئيس السابق بيل كلينتون استقالته من إدارة مؤسسة كلينتون في حال فوز هيلاري كلينتون بالرئاسة، والتوقف عن قبول أموال من جهات أجنبية أو من المؤسسات.

وتظهر الأرقام الواردة في الاستطلاعات إما تقاربًا شديدًا بين المرشحين أو تقدم كلينتون . وغلبت لغة الانقسام والسلبية أكثر فأكثر على الخطابات. وفي الواقع لقد أضحت شديدة السلبية والقبح لدرجة دفعت الناس إلى الذهاب بأن ما يرونه الآن هو الأسوأ على مدار تاريخ الحملات الانتخابية، فكلا الجانبين عاكف على توظيف الاتهامات التي قد تمكنه من الفوز بأصوات الناخبين في نوفمبر المقبل، لكنها سوف تغير من الحملات السياسية الأمريكية لسنوات قادمة.

فعلى الجانب الجمهوري يذهب المحللون إلى أنه حتى إذا خسر ترامب، فإن الحزب الجمهوري لن يبقى على حاله، وانه سوف ينتقل إلى القضايا التي تم طرحها على منبر ترامب لفترة طويلة بعد ذهابه. أما إذا فاز، فسيكون الأمر أسوأ.

وعلى الجانب الديمقراطي، فإن تأثير كلينتون على الحملة والاتجاه الذى تسلكه لاستيعاب جمهور الناخبين التقدميين المؤيد لساندرز، سيكون له آثاره الدائمة على الحزب.

لكن التغيير الأكبر يكمن في لغة الحملة وتأثير ذلك على ما يأتي من حملات في المستقبل. فنجد ترامب وقد نعت كلينتون "بالمتعصبة"، بينما تتهمه هي بتبني سياسات عنصرية ونشر التطرف في أمريكا، وقد وصفت أعماله ب" الشريرة"، وشنت هجومًا على ما دعته " تاريخ مثبت من التفرقة العنصرية في تعاملاته التجارية"، كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست. وأضافت أنه "يعزز الصور النمطية الضارة، مانحًا الضوء الأخضر لمؤيديه المفعمين بالكراهية". وقد أسقطت من حسابها إمكانية أن يتغير في يوم ما، قائلة " إن الحقيقة الثابتة هي أنه لا يوجد دونالد ترامب آخر...وهذا هو كل شيء". وذهب السيناتور تيم كين، نائب كلينتون في السباق الرئاسي الى أبعد من ذلك، من خلال إقران ترامب بمبادئ منظمات "كوكلوكسكلان"العنصرية.

من الخطر الاستهانة بترامب فالسباق نحو الرئاسة يزخر بحكايات قوية عن عودة المتقهقرين للتصدر

وربما تكون تلك الهجمات مؤثرة، أو ربما يكون جمهور الناخبين قد بدأ في التيقظ، حتى الجمهوريون منهم، إذ أظهر استطلاع جديد للرأي رغبة ٦٢٪ من الجمهوريين في أن يقوم ترامب بتقديم إقراره الضريبي. كما أن استهانته الواضحة بشأن المرأة تلعب دورها في تراجع شعبيته، وقد سجل في الاستطلاعات الأخيرة نسبة ٣٦٪ من أصوات الإناث، بينما حصدت كلينتون نسبة ٦٠٪. إلا أنه حقق تقدمًا طفيفًا في أصوات الذكور مسجلا ٤٨٪ من أصواتهم مقابل ٤٢٪ لصالح كلينتون. كذلك فهو المفضل من قبل الناخبين البيض، حيث حصل على ٥٨٪ من أصواتهم، مقابل ٣٥٪ لكلينتون. وتتقدم كلينتون بشكل أفضل مع الناخبين المستقلين، إذ حصلت على ٤٦٪ من أصواتهم مقابل ٤١٪ لصالح ترامب. إلا أن الفجوة الهائلة تكمن في أصوات غير البيض، فقد أظهرت الاستطلاعات حصول كلينتون على ٧٧٪ من أصوات غير البيض مقابل ١٥٪ فقط لصالح ترامب.

وتكمن أسوأ أرقام ترامب في مجتمع الأمريكيين الأفارقة الذين كان يتباهى من قبل بأنه سيحصد غالبية أصواته. وقد وجد استطلاع جامعة كوينيبياك أن ٩٠٪ من أصوات الناخبين السود قد ذهبت لصالح كلينتون، بينما حصل ترامب على ١٪ (فقط) من أصواتهم. بل في الواقع وجد استطلاع آخر للرأي تم في ولاية أوهايو أن النسبة التي حصل عليها ترامب من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية هي صفر!

ولا تفتقر الاستراتيجية التي يطبقها ترامب للحصول على أصوات الأمريكيين الأفارقة إلى الذكاء فحسب، بل هي في نظر الكثيرين منهم استراتيجية مهينة، إذ خاطب ترامب مجتمع

استراتيجية ترامب للحصول على أصوات الأمريكيين الأفارقة تفتقر إلى الذكاء ومهينة للسود

الأمريكيين السود لإقناعهم بالتصويت لصالحه قائلا " ماذا لديكم بحق الجحيم لتخسروه؟ وقال لهم في اجتماع حاشد تم في ولاية ميتشغان " إنكم تعيشون في فقر مدقع، ومدارسكم لا يرجى منها خير، ولا تملكون عملا، ٥٨٪ من شبابكم عاطل عن العمل.. ماذا لديكم بحق الجحيم لتخسروه ؟ " ثم طلب منهم بعد ذلك أن يمنحوه فرصة ثم ذهب إلى اتهام كلينتون بأنها ترغب في منح الوظائف إلى اللاجئين عوضًا عن توظيف الأمريكيين الأفارقة، واستطرد واصفًا إياهم "باللاجئين داخل بلادهم".

وعلى الجانب الآخر تتمتع كلينتون بعلاقة شديدة القوة مع المجتمع الأمريكي الأسود، وهي العلاقة التي تضرب بجذورها بعيدًا في تاريخ كلينتون منذ كانت طالبة وحتى فترة رئاسة بيل كلينتون. وبرغم استعانة حملة ترامب الآن بإعلانات تقتبس فيها وصفها للشباب الأمريكي ذو الأصول الأفريقية " بالضواري المفترسة"، إلا أن عملها مع المجتمع الأسود متأصل لدرجة لن تجعل لمثل هذه الاتهامات أثرًا يذكر.

ولا تقتصر مشاكل ترامب على المرأة وغير البيض، بل وتمتد أيضًا إلى الشباب. فوفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجرتها صحيفة "USA Today" فإن " الشباب يفرون من ترامب" كما جاء في عنوانها الرئيسي. ووفقًا للجريدة فإن كلينتون تحشد الدعم من جيل الألفية، خاصة أولئك الذين أطلقوا ثورة بيرنيساندرز. وأضافت صحيفة " USA Today" أن ترامب " يتجه نحو تسجيل أسوأ أداء انتخابي بين الشباب في التاريخ الأميركي الحديث".

وحصلت كلينتون على دعم ٥٦٪ من الناخبين الشباب في حين حصل ترامب على ٢٠٪. وترى الصحيفة في ذلك تداعيات تتخطى انتخابات نوفمبر بمراحل. وأضافت أن ضعف موقف ترامب بين الناخبين الشباب وصل لدرجة "غير مسبوقة"، "إذ سجل نسبة أقل من نسبة ٣٢٪ التي حصل عليها نيكسون بين الناخبين من الفئة العمرية ١٨-٢٤ عامًا ، والتي قامت منظمة Gullup باحتسابها في عام ١٩٧٢. وهي الحقبة التي شهدت مظاهرات الشباب ضد حرب فيتنام".

واستطردت الصحيفة بأن شباب الحزب الجمهوري مثلهم مثل بقية الجمهوريين، ممزقين بين ترامب وولائهم لحزبهم، مقتبسة مقولة لأحد الجمهوريين الشباب " إذا كان هناك مسدس موجه الى رأسي ، فسأظل أقول ترامب. إنه أفضل من هيلاري." هذا بينما اتجه أنصار ساندر بأغلبية ساحقة لهيلاري حيث قرر ٧٧٪منهم التصويت لصالحها في حين قال ١١٪ بأنهم سيصوتون لصالح ترامب.

واختتمت الصحيفة أنه في حال استمرار اتجاه أغلبية الشباب نحو دعم مرشح الحزب الديمقراطي " فسيكون الحزب الديمقراطي قد حقق انتصارات مضاعفة بين الناخبين الشباب على مدار ثلاثة انتخابات متعاقبة، فضلًا الى أن المرة الأولى كانت منذ أصبحت مثل تلك البيانات متاحة بسهولة، وذلك في عام ١٩٥٢م، ومن شأن ذلك أن يشكل على مدار السنوات القادمة الانتماء السياسي لأضخم جيل في تاريخ الولايات المتحدة."

ولكن مما يستدعي القلق من جانب ترامب هو ما اتضح في استطلاع جامعة كوينيبيا كما أن ٩٠٪ من الذين شملهم الاستطلاع ثابتين على قرارهم، بما يعني أن نتائج الانتخابات لن تكون مختلفة كثيرًا عن استطلاعات الرأي.

قضية الهجرة: الفخ الذي وقع فيه ترامب

في محاولته الانتقال الى مرحلة الانتخابات العامة، عاد ترامب مرة أخرى الى قضية الهجرة، القضية الأساسية الناجحة في حملته، والتي أوصلته إلى الصفوف الأولى بين المرشحين للدخول في السباق الرئاسي ومكنته من الفوز بالترشيح.

وكانت مواقفه الأولى من الهجرة متحجرة قاسية، فقد أعلن أنه سيقوم ببناء جدار على الحدود الأمريكية مع المكسيك، ودعا إلى ترحيل ١١ مليون مهاجر غير شرعي أو غير موثق،كما دعا إلى فرض حظر على قدوم المسلمين إلى هذا البلد، وقام باستعداء مجتمعات بأسرها بما يشمل ذوي الأصول اللاتينية، والمسلمين، بل وكل مجتمع من مجتمعات المهاجرين تقريبًا.

ولكن في النصف الثاني من أغسطس الحالي، ومع اقتراب الانتخابات، أصابت الصدمة مؤيدي ترامب المتعصبين ضد المهاجرين، والذين كانوا السبب في ترشحه من البداية، نتيجة لرؤيتهم لمواقفه حول الهجرة وقد بدأت "تلين"، إذ صرح بأنه على استعداد "لتخفيف قوانين الهجرة" وأنه يود ا أن يعمل مع "المهاجرين غير الشرعيين وغير الموثقين من غير المجرمين "وتحدث عن التحري الإيديولوجي للقادمين الجدد، ثم عاد ليقول لا ، وأنه لن يحيد عن وجهه نظر هبش أن الهجرة . وقال "لا مواطنة. دعوني اذهب إلى أبعد من ذلك سيقومون بتسديد الضرائب سيتعين عليهم دفع الضرائب. لن يوجد عفو .هكذا. لن يوجد عفو.. ولكننا سنعمل معهم".

وبعد اسبوع من إلقاءه لتلك الخطابات، وبعد محاولة مستشاريه تقديم تفسيرًا لمواقفه، لم يتمكن أحد في هذا البلد من

ترامب يتراجع عن العداء للمهاجرين إلى أمريكا منذ منتصف أغسطس الأمر الذي أصاب أنصاره بالصدمة

فهم سياسته حول قضية الهجرة . وقد وعد بتقديم توضيح لذلك في خطاب ما . ولكن ما يفسر تحول ترامب ،هو أن استطلاعات الرأي أصبحت تُظهر على نحو متزايد رفض قطاع عريض من الأميركيين للعديد من وجهات نظر ترامب حول قضية الهجرة.

ووجد استطلاع جديد أجراه مركز بيو للأبحاث أن "الغالبية العظمى ممن شملهم الاستطلاع قالوا بأنهم يعتقدون أن المهاجرين غير الموثقين يشغلون الوظائف التي لا يود المواطنون الأمريكيون العمل بها." وهم يؤمنون كذلك بأن هؤلاء المهاجرين " مثلهم مثل المواطنين الأمريكيين من حيث الأمانة والجدية في العمل، وليسوا بأكثر عرضة من المواطنين العاديين لارتكاب جرائم خطيرة".

وكان ذلك رفضًا لآراء ترامب حول قضية الهجرة، ولأنه يلقى اهتمامًا كبيرًا لاستطلاعات الرأي، حاول ترامب أن يختبر ردة فعل الناخبين، ليرى ما إذا كان في إمكانه البدء في تغيير آراءه لاجتذاب الجمهوريين المعتدلين والديمقراطيين العازفين عن كلينتون، وكذلك الناخبين المستقلين.

ولقد أقنع الاستطلاع ترامب بضرورة التغيير، فحتى مؤيدوه، نجد لدى بعضهم "وجهات نظر ايجابية بخصوص المهاجرين غير الموثقين" فيما يخص بعض القضايا. فضلا عن أن غالبية الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع قد رفضوا "جدار ترامب". وجاء في الاستطلاع رفض ٦١٪ لبناء جدار على الحدود مع المكسيك، غير أن ٦٣٪ من الجمهوريين والمستقلين الأكثر ميلاً إلى الحزب الجمهوري يوافقون عليه، بينما يعارضه ٨٤٪ من الديمقراطيين. ويُظهر الاستطلاع أيضًا تراجع تقديم الدعم لبناء الجدار منذ أن جعله ترامب من البداية حجر الزاوية لحملته الانتخابية. وبينما بلغت نسبة الدعم لبناء الجدار ٣٨٪، نجد ذلك الرقم وقد انخفض الى ٣٦٪ في الاستطلاع الأخير.

وجاء في استطلاع آخر أجرته اللجنة الاستقصائية للانتخابات الأمريكية بمؤسسة راند (RAND Corporation)، أنه بينما قام ٤٨٪ ممن شملهم الاستطلاع بتأييد بناء الجدار في ديسمبر يناير، نجد أن نسبة التأييد لبناء الجدار قد انخفضت بين نفس المجموعة من الناس لتصل إلى ٣٨٪ في يوليو-أغسطس.

وحاول بيتر بينارت في مجلة المحيط الأطلسي (The Atlantic) أن يقدم تفسيرًا لموقف ترامب المحير من قضية الهجرة. ونصح قارئيه بأن "التركيز على مواقف ترامب المتقلبة لا يوصلك لشيء، وأن مشكلة ترامب الحقيقية لا تكمن في تغيير مواقفه حول قضية الهجرة، بل في محاولته صياغة موقف من الأساس." وأضاف بأن ترامب لم يقدم على الإطلاق في الانتخابات الأولية أي سياسة تتعلق بالهجرة، بل "إن نجاحه قد اعتمد بدرجة كبيرة على قدرته على تجنب ذلك".

وتُعد ردة فعل مؤيدي ترامب على تخفيفه لحدة موقفه من قضية الهجرة مؤشرًا للصعوبات التي سيتعين على ترامب مواجهتها إذا ما حاول تغيير أسلوبه أو آراءه حول أي قضية من القضايا بهدف خلق شبكة أكبر من المؤيدين بين عامة الجمهور. فأنصاره من الأمريكان البيض يتوقعون منه الالتزام ببرنامجه الانتخابي الأول، غير أن ذلك لن يحسن من موقفه مع جمهور الناخبين بشكل عام، وينتقص من فرصته للفوز أمام كلينتون.

وربما يكون تراجع ترامب في الاستطلاعات الأخيرة قد أقنعه بضرورة تمسكه بالسياسات المتشددة التي ميزت حملته الانتخابية منذ البداية وكانت السبب في فوزه، والتي اتسمت بالشعبوية ومناهضة النظام الحاكم ، ومعاداة المهاجرين. ويعد اختيار هستي فنبانون ،رئيس مجلس إدارة الموقع الإخباري Breibart، مؤشرًا لما ستأتي به حملة ترامب والاتجاه الذي يعتزم المضي به خلال الشهرين الأخيرين من الانتخابات.

ويحمل شهر سبتمبر أحداثًا هامة في مسار الانتخابات، إذ يشهد عقد أول مناظرة بين كلينتون وترامب، مقدمًا للبلاد مقارنة ومفاضلة بين شخصية كل منهما وما ينتهجاه من سياسات وأساليب. فكلينتون التي تجزم دومًا بأن ترامب يفتقر إلى سمات الزعامة والطباع التي تمكنه من أداء مهام القائد الأعلى، ستعمد إلى إثبات وجهة نظرها بوضعه تحت الاختبار في هذه الصفات.

أما ترامب الذي طالما هاجم كلينتون زاعمًا أنها "غير أمينة" وغير جديرة بالثقة، فبالتأكيد سيوظف منبره في تعميق شكوك الجماهير حول أمانتها ومؤهلاتها كزعيم تجدر الثقة به.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه كلينتون في قدرتها على الاستمساك بموقع الصدارة الذي حققته من خلال استطلاعات الرأي، والإبقاء على ترامب في خانة الدفاع، كما كان خلال الشهور الماضية.

أما تحدي ترامب فيتمثل في إقصاء كلينتون عن موقع الصدارة وأن يجعل شغلها الشاغل الدفاع عن نفسها ضد اتهاماته لها، وأن يعمل في الوقت ذاته على زيادة رقعة مؤيديه بين عامة الجمهور.

*متخصصة في العلاقات الدولية

الواقعية ـ هنري كيسنجر (٢)

خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية
فشل فلسفة كيسنجر لثلاثة أسباب ؟

في الحلقة الثانية من عرض كتاب (خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية) لمارتن غريفيش، يتواصل تقديم رموز المدرسة الواقعية، وفي هذا الجزء سوف نتناول أحد الرموز المعاصرين لهذه المدرسة وهو وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الذي شغل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٣- ١٩٧٧م).

آراء حول الخليج: جدة

هنري كيسنجر من مواليد فويرث بألمانيا في ٢٧ مايو ١٩٢٣م، وشغل منصب مستشار الأمن القومي نهاية ستينيات القرن الماضي وهو مهندس سياسة الانفتاح على الصين، وصاحب مدرسة الدبلوماسية المكوكية في الشرق الأوسط، وكان قد عمل أستاذًا في هارفارد وكتب كتابات نقدية حول السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة، وحاول أن يطبق الواقعية الجديدة في سياسة أمريكا الخارجية.

سعى كيسنجر إلى تحدي ما اعتبره المقاربة الأمريكية التقليدية إزاء العالم، كما سعى إلى قولبتها بصفة دائمة منذ أن قدم أطروحته للدكتوراه عام ١٩٥٧م، بعنوان "إعادة بناء العالم" إلى كتابه الأخير "الدبلوماسية" عام ١٩٩٤م، وارتكزت مقاربته على الدبلوماسية الأوروبية التقليدية التي غالبًا ما يتم تصنيفها تحت (السياسة الواقعية)، وهي تحمل فكرتين هما: مبرر المصلحة العليا، والتلاعب بميزان القوى حتى تحتفظ أمريكا بالسيطرة على العالم.

اعتمدت دبلوماسية كيسنجر على خروج الولايات المتحدة من حرب فيتنام دون الضرر بمصداقيتها كقوة عظمى، وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي حتى لا يحاول الروس الاستفادة مما يبدو أنه خسارة لأمريكا من أجل تمكن القوتان العظميان من بناء قواعد اشتباك قادرة على وضع حدود للتنافس بينهما، وهو يرى أن تحسن علاقات القوتين العظميين يعتمد على مقدرة أمريكا على دفع السوفيات نحو السلوك الجيد بمكافأة التعاون وردع المغامرة خاصة في العالم الثالث.

لكن استراتيجية كيسنجر فشلت لثلاثة أسباب هي: عدم تفهم الروس لقواعد موازين القوى كما وضعها كيسنجر، واعترفت واشنطن بأن السوفيات قوة عظمى بعد تمدده في أوروبا الشرقية والدخول في صراع سباق التسلح، والسبب الثاني تمثل في فشل واشنطن في السيطرة على سلوك أطراف ثالثة مثل تحقيق التعاون بين قسمي ألمانيا الشرقي والغربي، والفشل في إقناع فيتنام الجنوبية بفتنمة الحرب، والسبب الثالث تمثل في فشل إقناع الأمريكيين بالانفتاح أكثر في السياسة الخارجية، وفشله في إضعاف الكونجرس لحساب البيت الأبيض، ونتيجة لذلك فقد كسينجر سيطرته على السياسة الخارجية الأمريكية وكان مادة دسمة لانتقادات المرشح الرئاسي آنذاك جيمي كارتير الذي اتهمه باتباع دبلوماسية الرجل الواحد غير الفاعلة.

كيسنجر يعتقد أن في سيطرة أمريكا على العالم حماية للحرية الفردية والرفاه، وأن نظام الحكم الأمريكي يرعى الفضيلة لدى مواطنيها.

بعد انتهاء الحرب الباردة، يرى كيسنجر ضرورة استمرار وجود أمريكا في أوروبا وتوسع حلف الناتو شرقًا وموازنة العلاقة بين الصين واليابان ومساعدة البلدين على التعايش رغم الشكوك المتبادلة بينهما.

التوجه شرقًا .. التطلعات والنتائج

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

شهدت الألفية الثالثة العديد من مظاهر التغير على الساحة الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي وتبع ذلك التغير في موازين القوى العسكرية ومن ثم النفوذ والتأثير الدولي والإقليمي، وكانت منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية على وجه الخصوص الأكثر تأثرًا بهذه المتغيرات التي كان بعضها مفاجئًا وبعضها متوقعًا.

وأدت هذه المتغيرات في مجملها إلى ظهور تكتلات اقتصادية جديدة واكتسبت هذه التكتلات أهمية سياسة وزاد تأثيرها على اتخاذ القرار الدولي ؛ حتى وإن لم تكن مشاركة في اتخاذه بصفة مباشرة، فقد أصبحت القوى العظمى تراعي هذه التوازنات وتتحرك حسب قوة تأثيرها الحالي والمتوقع، ومن ثم أصبحت القضايا العربية تقع تحت تأثير أو تدور في فلك جاذبية هذه التوازنات.

شهدت تلك المرحلة بروز دور قوى ناشئة في شرق آسيا بصفة خاصة وهناك رهانات كثيرة على دور هذه الدول المستقبلي خاصة الهند، إضافة إلى الصين وكذلك بعض الدول ذات المزايا المعروفة والإمكانيات الكبيرة في مجالات أخرى، ويأتي ذلك في مرحلة تشهد تغير في التحالفات التي سادت العالم منذ منتصف القرن العشرين أو بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، وجاء ذلك تبعًا لتغير أدوار الدول على الساحة الدولية وإن كان الاقتصاد هو المحرك الرئيس ثم يتبعه النفوذ.

الدول العربية من جهتها، ترتبط بعلاقات اقتصادية ومصالح متعاظمة مع هذه القوى الصاعدة سواء في شرق آسيا أو أمريكا أو في إفريقيا، وإن كانت المبادلات التجارية بين الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي مع هذه القوى الصاعدة سبقت المجالات الأخرى حيث يعتبر النفط هو مفتاح هذه العلاقات باعتبار أن القوى الصاعدة في حاجة إلى نفط الخليج كأحد أهم أدوات التنمية لديها، إضافة إلى حاجتها إلى الأسواق الخليجية الكبيرة، وفي المقابل أبدت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا متزايدًا بهذه الدول في ظل تعاظم المصالح وسقوط الأيدلوجيات التي كانت تحكم العلاقات الدولية حتى فترة سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار سور برلين، وتجلى الاهتمام العربي والخليجي بهذه الدول في زيادة حجم المبادلات التجارية وفي الزيارات الرسمية المتبادلة بين كبار المسؤولين من الجانبين والتي تمخضت عن إبرام اتفاقيات وتوقيع مذكرات تفاهم هامة.

ومع ذلك يظل تفعيل الشراكات بين الدول العربية والقوى الصاعدة في جنوب شرق آسيا في غاية الأهمية لأسباب كثيرة منها القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية وتداخل المصالح والاشتراك في التحديات والمخاطر ومنها الإرهاب وتداعيات الأزمات الاقتصادية والحروب الإقليمية، خاصة الحروب الأهلية والصراعات الطائفية والمذهبية، إضافة إلى كونها من الدول النامية ودول الجنوب التي تشترك في سمات كثيرة، إضافة إلى كون تفعيل هذه الشراكات لا يأتي على حساب استقلال وسيادة هذه الدول، أو على حساب العلاقات التقليدية مع بقية دول العالم أو القوى الكبرى التقليدية.

ولعل من مكاسب تفعيل الشراكة مع الهند على سبيل المثال توطين التكنولوجيا والاستفادة منها في قطاع الصناعة والالكترونيات في دول المنطقة العربية والخليجية ؛ حيث قطعت دولة مثل الهند شوطًا كبيرًا في هذا المجال، إضافة إلى الاستثمارات الزراعية التي تحتاجها دول الخليج في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، لكن يظل تحقيق ذلك يتطلب وضع رؤية استراتيجية لتنويع سلة العلاقات الدولية والإقليمية انطلاقًا من المصالح الوطنية والجماعية تعتمد على تعظيم الفوائد والمكاسب ومحاصرة التحديات والمخاطر ، ووفقًا للمتغيرات التي طرأت على المنطقة والعالم، ومن أجل إرساء قواعد راسخة تفيد في إعادة توازن القوى في المنطقة ومواجهة بوادر الخلل في هذا التوازن الذي يتمثل في تنامي الدور الإيراني وتقهقر الدور الدولي في استقرار المنطقة، خاصة مع التوجهات الأمريكية الجديدة التي ترمي إلى تخفيف المشاركة في الأمن الإقليمي، بل منح حوافز لقوى أخرى لا تعمل على استقرار المنطقة.

لذلك من المهم أن يكون إرساء الشراكة مع القوى الصاعدة قائم على رؤية جماعية تحت مظلة جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وفي إطار نظرة مستقبلية تحكمها المصالح والاحتياجات وتأخذ في اعتبارها المتغيرات الإقليمية والدولية والمزايا النسبية لكل الأطراف، وأن تكون وفقًا لعلاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض الطائفية والمذهبية والتطرف والإرهاب حتى تكون الاستفادة جماعية من التكتلات الكبرى التي بزغت في شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وغيرها، وعليه يجب أن يكون للدول العربية ودول الاقتصادات الناشئة دورًا يتناسب مع حجمها خاصة في حل قضاياها دون ارتهانها للإرادة الدولية والقوى الكبرى التقليدية بمفردها.

*مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

الريادة في الإنشاءات في المملكة العربية السعودية
مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP